توسّع المنطقة المبنية واستخدامات الأرض في مدينة الرمثا

١٩٥٣ - ٢٠٠٤

إعداد

محمد شاكر محمود خويله

إشراف

الأستاذ الدكتور سميح أحمد عودة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ، ٢٠١٠

ب

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنيـــــة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (توسع المنطقة المبنية واستخدامات الأرض في مدينة الرمثا ١٩٥٣ - ٢٠٠٤) وأجيزت بتاريخ ٩ / ٩ / ٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	التوقيـــــــــع
الأستاذ الدكتور سميح احمد عودة ، مشرفاً أستاذ دكتور جيمور فولوجيا تطبيقية وخرائط	....
الأستاذ الدكتور حسن أبو سمور ، عضواً أستاذ دكتور حيويه وتربه	....
الدكتور حسام البليبسي ، عضواً دكتور استشعار عن بعد ونظم معلومات جغرافيه	....
الدكتور عثمان محمد غنيم ، عضواً أستاذ مشارك تخطيط إقليمي (جامعة البلقاء التطبيقية)	....

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا محمد شاكر محمود حوبله ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نـــسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ٢٠/٥/٢٠١٠

الجامعة الأردنيـة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: محمد شاكر محمود خويلة الرقم الجامعي: ٨٠٦٠٧٩٩
التخصص: جغرافيا الكلية: الآداب

عنوان الرسالة / الاطروحة
توسع المنطقة المبنية واستخدامات الأرض في مدينة [illegible]
١٩٥٣-٢٠٠٤

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٢٠/ ٥/ ٢٠١٠

الإهداء

إلى من أضاء طريقي بقناديل الأمل والإصرار من اجل النجاح

إلى أغلى واعز الناس على قلبي

أبي وأمي

إلى إخواني وأخواتي

وإلى الطيبين في هذا البلد

والى من تعب معي لإخراج هذا البحث المتواضع الى حيز الوجود

محمد خويله

شكر وتقدير

حمداً وشكراً له على جزيل نعمه وعونه الذي منحني القدرة على انجاز هذا البحث .

وبعد ....

يشرفني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان لأستاذي الدكتور سـميح عـودة لتفضـله بالإشراف على هذا البحث ولتوجيهاته السديدة التي كان لها اكبر الأثر في إخراج هـذه الدراسة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى أعضاء لجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أسـاتذتي ، فـي قسـم الجغرافيـا بالجامعة الأردنية .

وفي الختام اقدم بطاقة شكر وتقدير ومحبة لكل من لم يتسع المجال لذكر اسمه .

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

إعداد

محمد شاكر محمود خويله

إشراف

الأستاذ الدكتور سميح احمد عودة

الملخص

شهدت مدينة الرمثا خلال النصف الثاني من القرن الماضي نموا سكانيا وعمرانيا وزيادة في مساحة المنطقة المبنية ، وساعد على ذلك الموقع الحدودي الذي تمتعت به ، وقد أدى النمو السكاني والعمراني الى استحداث استخدامات جديدة للأرض لم تكن موجودة من قبل ، مما أدى الى إحداث تغيير في استخدامات الأرض السابقة ، ومن أبرزها إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا ومدينة الحسن الصناعية .

هدفت هذه الدراسة الى تتبع مراحل نمو المدينة من عام ١٩٥٣ الى عام ٢٠٠٤ ، ومسح مناطق الامتداد العمراني ، وتحديد العوامل التي أدت الى التوسع العمراني كما قامت الدراسة بإنتاج خرائط لمراحل التوسع العمراني وخرائط لاستخدامات الأرض المختلفة في منطقة الدراسة ، وركزت الدراسة على تقييم استخدامات الأرض المختلفة وطرح الحلول المناسبة للاستخدامات الجديدة .

اعتمد الباحث في دراسة على المنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي للتوسع العمراني في المدينة ، ودراسة استخدامات الأرض خلال فترات الدراسة ، وذلك من خلال تحليل مجموعة من الصور الجوية والخرائط الطبوغرافية ، ووصف التغيرات الحاصلة التي طرأت على استخدامات الأرض باستخدام البيانات المتوفرة .

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أبرزها تزايد عدد سكان المدينة خلال فترات الدراسة ، فكان عدد سكانها ٨٠٨٤ نسمة عام ١٩٥٢ وارتفع الى ٧١٤٣٣ نسمة عام ٢٠٠٤ ، كما بلغت مساحة المنطقة المبنية ٢.٥٦ كم٢ عام ١٩٥٣ وارتفعت الى ١٦.١٢ كم٢ عام ٢٠٠٤ .

لقد ظهرت استخدامات الأرض في مدينة الرمثا نتيجة النمو السكاني والمساحي ، فقد شغل الاستخدام السكني بين استخدامات الأرض الحضرية نسبة ٥٢.٨ % ، بينما شغل استخدام الطرق ١٤.٦٥ % ، في حين بلغت نسبة الزراعة الحقلية ٩ % والشجرية ١١.٦٣ والاستخدام التجاري ١.٤٢ % والصناعي ٣.٧٨ % ، وبلغت نسبة الاستخدامات الأخرى ومن ضمنها المقابر ٦.٧٢ % .

وقد خلصت الدراسة الى التوصية بتفعيل مجموعة من الأنظمة والقوانين للحفاظ على الأراضي الزراعية ، وإقامة المزيد من مشاريع الإسكان والتطوير الحضري ، وتوفير الخدمات والمرافق العامة لتلبية الاحتياجات السكانية في المناطق الجديدة ، والعمل على استغلال الأراضي المتواجدة داخل حدود التنظيم بالوجه المناسب .

الفصل الأول

- مقدمة الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- الدراسات السابقة
- منطقة الدراسة
- اسلوب الدراسة وطريقتها
- تنظيم الدراسة

المقدمة :

تتغير مساحات المناطق المبنية للمدن والقرى من فترة زمنية لأخرى ، كما تتغير استخدامات الأراضي فيها ، مما يؤدي الى حدوث توسع مساحي للمنطقة المبنية وظهور استخدامات جديدة للأراضي لم تكن موجودة من قبل ، وقد يكون الامتداد العمراني متوافقا مع أنواع من الأراضي ملائمة للامتداد العمراني من حيث انخفاض مراتبها والعكس صحيح إذ قد تكون الأراضي التي زحف العمران عليها غير ملائمة لارتفاع مراتبها ، بحيث يمكن أن يطغى استخدام معين على استخدام آخر ، أو استحداث استخدام معين في منطقة لا تصلح له .

تهدف هذه الدراسة الى تقييم مناطق التغير المساحي للمنطقة المبنية في مدينة الرمثا وإظهار التغيرات التي حدثت في هذه المدينة في النصف الثاني من القرن العشرين خلال أربع مراحل زمنية وهي ١٩٥٣، ١٩٧٨، ١٩٩٢، ٢٠٠٤. وتم اختيار هذه المراحل لوفرة البيانات الإحصائية في تلك السنوات ولوفرة الخرائط الطبوغرافية والصور الجوية الخاصة بالمدينة ، أيضا لاستحداث استخدامات جديدة للأراضي في منطقة الدراسة قبل هذه السنوات ، فجاء اختيار هذه الفترات لإبراز التطور عبر المراحل الزمنية المختلفة .

كما تهدف الدراسة أيضا الى بيان الاستخدام الحالي للأراضي وإبراز أثر المركز الحدودي على نموها وتطورها ، ومحاولة بيان الاستخدام الأمثل للأراضي في منطقة الدراسة ، ولبلوغ هذه الأهداف تم تحليل غطاءات من الصور الجوية للمراحل الزمنية المحددة للتعرف على مراحل التطور والتغير في استخدامات الأراضي ، وعمل تقييم لمناطق التغير في استخدامات الأرض في منطقة الدراسة وإظهار التطور باستخدام المنهج التاريخي ، والاستعانة بـ الخرائط الطبوغرافية المتوفرة لمنطقة الدراسة للمقارنة بين حجم المدينة في بداية النصف الثاني من القرن العشرين وازدياد أبعادها خلال الفترات الزمنية المحددة ، وبيان التوسع في المنطقة المبنية ، واتجاهاته ، وما هي الاستخدامات الجديدة للمنطقة التي امتد العمران اليها .

مشكلة الدراسة :

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما مدى التغير المساحي لمدينة الرمثا خلال الفترات ١٩٥٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٩٢ ، ٢٠٠٤ ؟

- ما قيم أو مراتب الأراضي التي امتد العمران إليها ؟

- ما العوامل التي أدت الى التغير المساحي ؟

- ما أنماط استخدامات الأرض ضمن المناطق المبنية ؟

- ما اتجاهات النمو المساحي للمنطقة المبنية من مدينة الرمثا وهل هي متوازنة ؟

- ما المناطق المثلى للامتداد العمراني في المستقبل ؟

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة الى كون منطقة الدراسية منطقة حدودية ، والى جانب قلة عدد الدراسات التي تناولت المدينة بشكل خاص ، ونظرا لما شهدته هذه المدينة من نمو في حجم السكان في النصف الثاني من القرن العشرين ، وما نتج عنه من تطور في المنطقة المبنيـة ، وتغيـر فـي اسـتخدامات الأراضي ، كان لابد من إجراء دراسة متخصصة تقوم بتتبع تطور هذه المدينة عبـر أربـع فتـرات زمنية مختلفة ، وتقييم استخدامات الأرض في منطقة الدراسة ، للتعرف على التغيرات التي حدثت في المدينة في هذه الفترات ومعرفة طبيعتها واتجاهاتها وايجابياتها للمنطقة ، وذلك لتوفر الصور الجوية للفترات المحددة والخرائط الطبوغرافية إضـافة الـى تـوفر البيانـات الإحصـائية والتعـدادات .

أهداف الدراسة :

١ - مسح مناطق الامتداد العمراني للسنوات
(١٩٥٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٩٢ ، ٢٠٠٤) باستخدام الوثائق المتوفرة .

٢ - تحديد قيم الأراضي التي زحف العمران عليها .

٣ - ذكر العوامل التي أدت الى هذا التغير .

٤ - مسح أنماط استخدامات الأرض وتطورها .

٥ - بيان المناطق الملائمة للامتداد العمراني .

٦ - بناء قاعدة معلومات للحالة الدراسية وفق الموضوع .

الدراسات السابقة :

تم الاطلاع على بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ومنها :

دراسة عودة ، سميح وبني دومي ، محمـد ٢٠٠٩ بعنـوان نظـام المعلومـات الجغرافـي والاستشعار عن بعد في التقييم الجيومورفولوجي لمناطق التوسع العمراني حالة دراسية (بلدية دير ابي سعيد الجديدة) الاردن ، والتي تناول الباحثان من خلالهـا معـايير التقيـيم الجيومورفولـوجي للمناطق التي زحف العمران عليها في تسع مناطق من حدود البلدية المذكورة وكذلك بيـان المنـاطق المثلى للتوسع العمراني في المستقبل وذلك بعد بناء قاعدة معلومـات باسـتخدام نظـام المعلومـات الجغرافي .

دراسة (محمد فتح ا ، ٢٠٠٠) بعنوان تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة طولكرم فلسطين خلال القرن العشرين . اعتمد الباحث في دراسة على المنهج الوصفي والتحليلي ، وتوصلت الدراسة الى أن مساحة الاستخدام السكني ٥٩٨٨ دونم بنسبة ٨٥ % من المساحة الإجماليـة ، بينمـا بلغت مساحة الاستخدام التجاري ١٠٠ دونم بنسبة ٠.٩٦ % من المساحة الإجمالية ، في حين بلغـت مساحة الاستخدام الصناعي ٢٦٣.٣ دونم بنسبة ١٢.٠٣ % ، أما استخدام النقل والمواصلات فبلغـت نسبته ١٩.٣٥ % من المساحة الإجمالية للمدينة .

وقد أجرى (عز الدين ويناخ , ٢٠٠١) دراسة بعنوان استخدامات الأرض فـي محافظـة المفرق " منطقة الزعتري " . حيث تم استعمال تقنية الاستشعار عن بعـد للتعـرف علـى الغطـاء الأرضي ، والاستخدامات الحالية للأرض والاستعمال السابق ، والمقارنة بينهما وخاصة الاسـتعمال الزراعي والسكني ، وإبراز الآثار السلبية الناتجة عن الاستخدام غير المناسب للأرض وبالتالي إعادة النظر في الاستخدام غير المناسب ، والتخطيط للاستخدام اللاحق بشكل مناسب .

وتناولت (غيداء الحديدي , ٢٠٠١) في دراستها تحت عنوان استخدامات الأراضي في مدينة الكرك . تناولت هذه الدراسة استعمالات الأراضي في مدينة الكرك منذ الخمسينيات من القرن العشرين واعتبرت استعمالات الأرض في مدينة الكرك نتاجا طبيعيا للتطور التاريخي الذي مرت به المدينة ، وقد أبرزت الباحثة أهم العوامل التي أثرت في اتخاذ شكل المدينة وتركيبها واستعمالاتها ومدى توافقها لطبيعة المدينة ، ومورفولوجيتها ، والعلاقات الفائقة بين هذه الاستعمالات وإعطاء تصورات مستقبلية للاستعمالات الحالية لتنفيذ صانعي القرار في عملية التخطيط المستقبلية .

وأيضا قامت (ربى المغير ،١٩٩٩) بدراستها المعنونة ب " تطور مدينة الرصيفة المساحي : عمليته ، وأسبابه ، ونتائجه " . وقد تتبعت هذه الدراسة نمو المدينة واتجاهاته عبر مراحل زمنية ، وبيان أسباب الامتداد العمراني ، وعمل خريطة مركبة لنمو مدينة الرصيفة ، وتوضيح أنماط استعمالات الأرض الرئيسية فيها .

كما أجرى (صفوح خير ، ١٩٦٩) في دراسة له بعنوان " مدينة دمشق ". وقد هدفت الى بيان النمو العمراني لمدينة دمشق في العصور المختلفة ، وذلك بالاعتماد على إنشاء سلسلة من الخرائط التي توضح نمو المدينة ، وبيان العوامل التي أدت الى النمو العمراني في كل اتجاه وفي كل مرحلة من المراحل ، كما وتحدث عن نمو سكان مدينة دمشق وتوزيعها واستعمالات الأرض فيها .

قام (سعد أبو راس الغامدي ، ٢٠٠٦) بدراسة بعنوان تصنيف استخدامات الأراضي في مدينة مكة المكرمة . حيث هدفت هذه الدراسة الى تصنيف استخدامات الأراضي في مدينة مكة المكرمة عن طريق معالجة بيانات مدمجة للراسم الموضوعي لقمر لاند سات –5 مع بيانات الاقط البانكروماتي لقمر IRS-IC-PAN. وقد نتج عن هذه الدراسة خريطة للاستخدامات الراهنة للأراضي في مدينة مكة المكرمة . ومع ذلك فان الوصول الى خريطة للاستخدامات الراهنة في مدينة مكة المكرمة ، وبهذه الدرجة من الصحة لهو أمر مرض في حد ذاته .

دراسة (C. N. Mundia And M. anya , 2005) بعنـوان تحليـل اسـتعمال الأرض/ تغيرات الغطاء الأرضي والتوسع الحضري في مدينة نيروبي . حيث تم استخدام ٣ صور land sat مع البيانات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التصنيف وتم تمييز عملية التحضر في مدينة نيروبي ، وقد لوحظ أن المنطقة المبنية توسعت ٤٨ كم وكانت على طول شبكة الطرق الرئيسية ، وكـان التطـور مصحوب بخسارة الغابات ، مما أدى الى حدوث تغير في الأنماط المكانية والتركيب الحضري للمدينة .

وفي دراسة (عبد الناصر يوسف ،٢٠٠١) أنماط استخدام الأرض في مدينة طوباس دراسـة في التركيب الداخلي . في هذه الدراسة تناول الباحث التركيب الداخلي لمدينة طوباس مـن خـلال دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في المدينة ، ومن ضمن ما توصـل إليـه الباحث أن نسبة الاستخدام السكني قد بلغت ٥٦.٤٧ % من المسلحة الكلية للمدينة ، وحصل الاستخدام التجاري على ٠.٧٣ % من الحيز الحضري للمدينة ، في حين بلغت مساحة الطرق ما نسبة ١٠.٢١ % من مساحة المدينة ، والاستخدام الصناعي ٠.٤٨% من الحيـز الحضـري ، وبلـغ الاسـتخدام الزراعي ٨.٣ % ، من الاستخدام الحضري ، وبلغ استخدام المقابر ٠.٢٧ % من الحيز الحضري .

أجرى (حسن عبد القادر وآخرون ، ١٩٩٥) دراسة بعنوان اسـتعمالات الأراضـي فـي الأردن . تستعرض هذه الدراسة التطورات التي شهدتها استعمالات الأراضي فـي الأردن وتحليـل توزعها المكاني ، وتوضيح خصائص البيئة في الأردن من النواحي الطبيعية والبشـرية ، والتعـرف على مدى التواؤم بين استعمالات الأراضي وهذه الخصائص ، وتحديد المشكلات الناجمة عن تضارب وسوء استعمالات الأراضي ، واقتراح سياسة محددة للتوجه نحو الاستعمال الأمثل للأرض والموارد .

دراسة (محسن عواوده ،١٩٩٦) بعنوان : أشكال الأرض واستعمالاتها في ناحية الوسطية .
يهدف هذا البحث الى دراسة أشكال الأرض واستخداماتها في ناحية الوسـطية ، ومعرفـة الأشـكال الأرضية السائدة في منطقة الدراسة ، كما يهدف الى معرفة التغيير في استعمالات الأراضي الزراعية

والغابية واتجاهات هذا التغيير ، كما يهدف الى التعرف الى التطور في المناطق المبنيـة فـي قـرى منطقة الدراسة (ناحية الوسطية) وعلى حساب أي الوحدات كان هذا التطور . وقد وجد الباحث أن هناك العديد من الأشكال الأرضية التي تغطي المنطقة ، مثل الانزلاقات الأرضية ، وزحف التربـة ، وزحف الصخور ، والانهيارات الأرضية ، وقد حددت الخصائص المورفومترية للمنحدرات ، وقـد وجد اثر للمنحدرات وطبيعة التربة وعوامل اخرى حددت نوعية الاستخدام لتلـك الأراضـي . وتـم انجاز خارطة تمثل تطور المناطق المبنية لجميع قرى الناحية وحساب مدى التطور في هذه المنـاطق بمقياس (١: ٢٠.٠٠٠) .

دراسة (حنان الحجاج ، ٢٠٠١) بعنوان التوسع العمراني لمنطقة شفا بدران خلال النصـف الثاني من القرن العشرين . هدفت هذه الدراسة الى تتبع مراحل نمو شفا بدران وتحديد اتجاهات هذا النمو ، مفسرة أسباب هذا النمو في الجهات والمناطق المختلفة سواء أكانت طبيعية لتوافر الأمطار أم بشرية تتمثل في المشاريع الحديثة ، وقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية : تزداد مسـاحة المنطقـة المعمرة مع تزايد أعداد السكان ، فقد بلغ عدد سكانها عام ١٩٩١ حـوالي ١١٠٩ نسـمه ، وبلغـت مساحة الأراضي المعمرة فيها عام ١٩٩٣ حوالي ١٠٦٣ دونما ، بينما ارتفع عدد سكانها عام ١٩٩٤ الى ٧٨٣٦ نسمة وسوف يصل الى حوالي ١٨٢٧٢ حسـب معـدل النمـو الطبيعـي ٣.٣١ % و ٥٧٩٥٧ نسمة لمعدل النمو العام ٨ % بحلول عام ٢٠٢٠ ، وبلغت مساحة الأراضي المبنيـة فيهـا حوالي ٢٢٥٤٨ دونما عام ٢٠٠٠ .

دراسة (حسن بني مصطفى ، ١٩٩٩) بعنوان النمو العمراني لمدينة جرش خـلال النصـف الثاني من القرن العشرين المحددات والآثار . ركز الباحث على دراسة تطور اسـتعمالات الأرض في مدينة جرش ، حسب غطاء من الصور الجويـة للأعـوام : ١٩٥٣ ، ١٩٧٨، ١٩٩٢ ، ١٩٩٩ . وقد كان هدف الدراسة هو تطور استعمالات الأرض دون التصنيف الخاص لأنواع الغطاء الأرضـي للمناطق العمرانية ، وقد تطورت استعمالات الأرض في مجـالات الاسـتعمال السـكني والتجـاري والصناعي والاستعمال الأثري ، والاستعمالات الزراعية والرعوية والاستعمالات العامة .

دراسة (زياد خرابشة ، ٢٠٠٣) استعمالات الأرض في لواء عين الباشا عبر عدة فترات . وشرح الباحث أنماط استعمالات الأرض ، وتعرض للآثار البيئية وبخاصة تلوث المياه السطحية وطرح النفايات ، وتشويه المشهد الطبيعي ، وبين العوامل التي تتحكم بالاستعمال الأنسب للأرض ، وأوصت الدراسة بضرورة بناء مجموعة من المشاريع الإسكانية والتوسع العمودي في البناء ، وتتوزع نسب استعمالات الأرض ، ٢٨% للاستعمال السكني ، و٦.٥% للطرق ، و١٤% للغابات ، والمناطق الفراغ ٥١.٥%.

تناولت دراسة (سامي الليمون ، ٢٠٠٤) التركيب الداخلي لمدينة مادبا ودراسة خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص المسكن . وحدد الباحث العوامل التي أثرت في التركيب الداخلي في المدينة ، وبين أنماط استعمالات الأرض فيها التي تتغير باستمرار نتيجة ازدياد حاجات المجتمع الحضري في مادبا . وبين أنماط استعمالات الأرض في المدينة ، وشكل الاستعمال السكني نسبة ٥٩% ، والصناعي ١.١% ، والتجاري ١.٤% ، والطرق ٤% ، والحدائق ٠.٧٦% ، والاستعمالات الأخرى ٢.٢٤% ، والأراضي الزراعية ٣١.٥% من المساحة الكلية .

تناولت دراسة (محمد البطران ، ٢٠٠٤) النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين . وبينت الدراسة تطور أعداد السكان وتوسع المساحة بالمدينة ، وأوضح الباحث العوامل التي أثرت بنمو المدينة ، وبخاصة العوامل الطبيعية ، والبشرية والاقتصادية ، وركز على أثار النمو العمراني ، وارتفاع قيم الأراضي وتكاليف إيصال الخدمات . وارتفاع الكثافة السكانية في بعض الأحياء . وخلصت الدراسة الى الدعوة لايلاء موضوع استعمالات الأرض العناية الكافية وإعادة صياغة بعض الأنظمة والتشريعات التي تضمن حماية أراضي الدولة ، وضبط التوسع العمراني . وبين الباحث توزيع نسب استعمالات الأراضي بالمدينة ، حيث شكل الاستعمال السكني ٥٠.٦% ، والصناعي ٤.٢% ، والتجاري ٤.١% ، والطرق ٣١.٨% ، والحدائق ٧.٣% ، والأراضي الحكومية ٢% من المساحة الكلية .

دراسة : (Smith , 1971) Change Inba Youthful City , The Case of **Calgary Alberta** . تقع مدينة كالغاري البرتا في كندا ، وركز الباحث في دراسة على نمو

المدينة وتطور استعمالات الأرض الحضرية والوظائف خلال فترات زمنية متعاقبة ، وبـين أهميـة الموقع في نمو المدينة ووصف التركيب الداخلي للمدينة واستعمالات الأرض فيها .

دراسة (Paulsson , 1992). تناول الباحث في دراسة استعمالات الأرض الحضـرية فـي مدينة مانيلا في الفلبين . عبر عدة فترات زمنية ، وأوضحت الدراسة مدى التغير الذي حصل فـي استعمالات الأرض والغطاء النباتي المحيط بالمدينة .

دراسة (Salam Rasheed A. al-Tamimi , 2005). بعنوان استخدام تقنية الاستشعار عن بعد وانظمة المعلومات الجغرافية لدراسة التغيرات في استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي في منطقة عجلون . هدفت الدراسة الى تطبيق تقنية الاستشعار عن بعد وأنظمة المعلومات الجغرافية في دراسة تغيرات استعمالات الأراضي / الغطاء الأرضي فـي عجلـون مـن عـام ١٩٨٣ - ١٩٩٨. بالإضافة الى استخدام التصنيف الرقمي لصور القمر الصناعي لاندسات (تي ام) ، وأظهرت نتائج الدراسة تغيرا جليا في استعمالات الأراضي / الغطاء الأرضي بين العام ١٩٨٣ و ١٩٩٨ حيث معظم الانزياح كان على شكل تدهور الغابات وتزايد للنشاط الزراعي وبالمقابل تزايد تـدريجي للمسـاحات العمرانية .

وفي دراسة ل (Luay Khalaf Ibrahim Salameh , 2006) بعنوان تقيـيم تغيـرات استعمال / غطاء الأرضي في حوض الزرقاء باستخدام الاستشعار عن بعد ونموذج ماركوف . حيث قام بهذه الدراسة لمعرفة وتقييم تغيرات استعمالات الأراضي ضمن حوض الزرقاء باستخدام تقنيـات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية بالإضافة الى نموذج لوصف التغيرات . حيث لـوحظ من خلال التفسير البصري الذي تم استخدامه أن معظم منطقة الدراسة غير مستغلة وتغطي ما نسـبة ٥٨% من منطقة الدراسة ، وان الجزء المستغل تغطيه نسبة كبيرة من المنطق الزراعية و المدنيـة ٢٤.٧% و ١٠.٢% على التوالي ونسبة ضئيلة تغطيها الغابات والمناطق الزراعية غيـر المتجانسـة ٢.٦% ٢.٠% على التوالي . التغيرات الملاحظة لتغيرات استعمالات الأراضي كانت بشكل رئيسـي في التوسع للمناطق المدنية وتذبذب بمساحات الأراضي الزراعية وتعزى مثل هذه التغيرات وغيرهـا الى عاملين رئيسيين : الأول هو الآثار والتغيرات البيئية والثاني : العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، أن هاذين العاملين متداخلين فقد يؤثر تغير احدهما على الآخر فهما بالنهاية يلعبـان دورا مهمـا فـي تغيير استعمالات الأراضي داخل حوض الزرقاء .

وربما كان جديد هذه الدراسة خلافاً عن مثيلاتها باختلاف الحالة الدراسية وهي مدينة الرمثا من حيث موضوع تطور المنطقة المبنية واستخدامات أراضيها وتقييمها في مدينة الرمثا ، وتقييم الأراضي في المناطق التي ظهر العمران عليها وتحديد قيمها إذا كان ذلك ملائما للاستخدام الموجود عليها أم غير ملائم لذلك ، أيضا تقييم المناطق المجاورة للمنطقة المبنية لتحديد التوسع العمراني في المستقبل ، أيضا سوف تعتمد الدراسة على تحليل الصور الجوية ومقارنتها بالمرئيات الفضائية ، وسوف تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي .

منطقة الدراسة :

تقع مدينة الرمثا في الجزء الشمالي من المملكة الأردنية الهاشمية ، وفي الجزء الشمالي الشرقي من محافظة اربد ، ومدينة الرمثا تابعة للواء الرمثا الذي يضم المناطق التالية : مدينة الرمثا ومنطقة البويضة كما يضم القرى التالية : الطرة والشجرة وعمراوه والذنيبة ، ويحد منطقة الدراسة من الغرب محافظة اربد ، ومن الشمال الشرقي الجمهورية العربية السورية ، ومن الجنوب محافظة المفرق .

وتتألف معظم أراضي مدينة الرمثا من الأراضي السهلية ، ويتراوح ارتفاعها بين ٤٢٠ م في وادي الشلالة بالقرب من مدينة الشجرة ، الى ٦٠٠ م الى الشرق من مدينة الرمثا ، ويغلب على مناخ المنطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط ، حيث يتميز بأنه حار وجاف في الصيف وماطر في الشتاء وتتراوح كمية الأمطار في المنطقة الشرقية بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ملم ، وفي المنطقة الغربية والشمالية ما بين٢٥٠ ـ ٣٥٠ ملم في السنة ، ومتوسط درجة الحرارة صيفا ٣٥ مئوية ، (سريحين ، ١٩٨٥)

اسلوب الدراسة وطريقتها :

١- جمع البيانات الخرائطية الخاصة بحدود المناطق المبنية من الصور الجوية والمرئيات الفضائية بعد تصنيفها تصنيفا موجها من خلال برامج الاستشعار عن بعد وبصفة خاصة برنامج ENVI 4 .

٢- تجهيز الخرائط الورقية الخاصة لكل مرحلة بعد استخلاصها من الصور الجوية والمرئيات الفضائية والخرائط الطبوغرافية .

٣- مسح الخرائط السابقة وإدخالها الى الحاسوب .

٤- التعريف الإحداثي للبيانات الخرائطية وتقويمها .

٥- الرسم الآلي لخرائط المنطقة المبنية خلال الفترات المذكورة باستخدام برنامج Arc Gis ٩،٢ .

٦- جمع البيانات الوصفية The Attributes الخاصة بالمناطق المبنية وإدخالها .

٧- التحليل الآلي للبيانات الإحصائية باستخدام برنامج Arc Gis 9.2.

٨- إعداد المخرجات الكارتوغرافية .

٩- كتابة البحث .

الدراسة الميدانية :

اقتضت طبيعة البحث إجراء الدراسة الميدانية للتحقق من صحة التفسيرات وساعد على ذلك معرفة الباحث التامة بمنطقة الدراسة .

منهجية البحث :

وهي الوسائل والطرق التي استخدمت من اجل بلوغ الأهداف وهي :

١- مصادر البيانات :

أ- غطاءات من الصور الجوية للسنوات المحددة في الدراسة من المركز الجغرافي الملكي بمقياس ١ : ٢٥٠٠٠ ، ١ : ٣٠٠٠٠

ب- مرئية فضائية للمنطقة عام ٢٠٠٤ .

ت- خرائط طبوغرافية للمنطقة للفترات الزمنية التي ستشملها الدراسة من المركز الجغرافي الملكي بمقياس رسم ١ : ٥٠٠٠٠ .

ث- مراجعة المؤسسات الرسمية للحصول على البيانات والنشرات والإحصاءات والتقـارير المنشورة وغير المنشورة .

ج- مخططات تنظيمية وهيكلية للمنطقة من بلدية الرمثا الجديدة .

ح- المصادر المكتبية : البيانات المكتبية مثل الكتب والرسائل الجامعية والبحوث والدراسات المنشور وغير المنشورة التي تعالج الموضوع .

٢- استعمال المنهج التاريخي : لتتبع التطور في استخدامات الأرض خلال فترات الدراسـة ، ومعرفة الأسباب التي أدت الى التغير في هذه الاستخدامات ودراسة تطـور المنطقـة منـذ نشـأتها وتطورها عبر الفترات الزمنية المختلفة وفي الوقت الحالي من خلال تحليل مجموعـة مـن الصـور الجوية لمعرفة مدى التوسع العمراني الذي طرأ على مدينة الرمثا .

- غطاءات من الصور الجوية لعام ١٩٥٣م .
- غطاءات من الصور الجوية لعام ١٩٧٨م .
- غطاءات من الصور الجوية لعام ١٩٩٢م .
- مرئيات google earth و SPOT

٣ - استعمال المنهج الوصفي : من اجل وصف الاستخدامات المختلفـة للأراضـي ووصـف التغيرات الحاصلة في منطقة الدراسة وأثرها على تطور المدينة وذلك من خلال تحليل غطاءات مـن الصور الجوية للفترات الزمنية المحددة والتعرف الى التطور في المنطقة المبنية واستخدامات الأرض سابقا والاستخدامات الحالية .

٤ - استعمال المنهج التحليلي : وذلك لتحليل التغيرات التي طرأت على اسـتخدامات الأرض ، واستخدام الأساليب الإحصائية ، وذلك لمعرفة التطورات الحاصلة في المنطقة المبنية في مدينة الرمثا ، واستخدامات الأراضي في المناطق المتوسعة (الجديدة) ، ورسم الخرائط التوضيحية بكل استخدام ، والخرائط التي تظهر التطور في المنطقة المبنية .

تنظيم الدراسة :

تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول وهي :

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة .

إذ اشتمل هذا الفصل على المقدمة ومشكلة الدراسة ، وأهميتها ، وأهدافها ، وأسـلوب الدراسـة المستخدم للوصول الى الأهداف ، وتنظيم الدراسة ، ولمحة عن منطقة الدراسة والدراسات السابقة .

الفصل الثاني : الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة .

حيث اشتمل هذا الفصل على التعريف في منطقة الدراسة ، والتطور التاريخي للمنطقـة عبـر العصور والخصائص الطبيعية للمنطقة ، من حيث الموقع والمناخ والحـرارة والريـاح والرطوبـة والطبوغرافيا والسكان .

الفصل الثالث : تطور المنطقة المبنية في مدينة الرمثا وتتبعها عبر أربع فترات زمنية .

حيث تم بيان التطور المساحي للمنطقة المبنية لمدينة الرمثا واتجاهاتـه ، وبيـان اسـتخدامات الأرض في المناطق الجديدة وتقييم مناطق التطور .

الفصل الرابع : استخدامات الأرض في مدينة الرمثا خلال فترات الدراسة .

تم إبراز استخدامات الأراضي المختلفة في مدينة الرمثا القديمة والحديثة ، وأماكن تواجد هـذه الاستخدامات .

الفصل الخامس : تقييم استخدام الأرض والنتائج والتوصيات والمناطق المثلى للتوسع العمراني في المستقبل .

حيث تم تقييم استخدامات الأرض المختلفة وإبراز المناطق المثلى للتوسع العمراني في المستقبل ، والنتائج التي سيتم التوصل إليها بعد الانتهاء من الدراسة ، وابرز التوصيات للمحافظة على استخدام امثل للأراضي.

الفصل الثاني

الخصائص الطبيعية والبشرية لمدينة الرمثا

- الموقع والحدود
- لمحة تاريخية
- الطبوغرافيا
- المناخ
- الموارد المائية
- التربة
- السكان

الخصائص الطبيعية والبشرية

الموقع والحدود

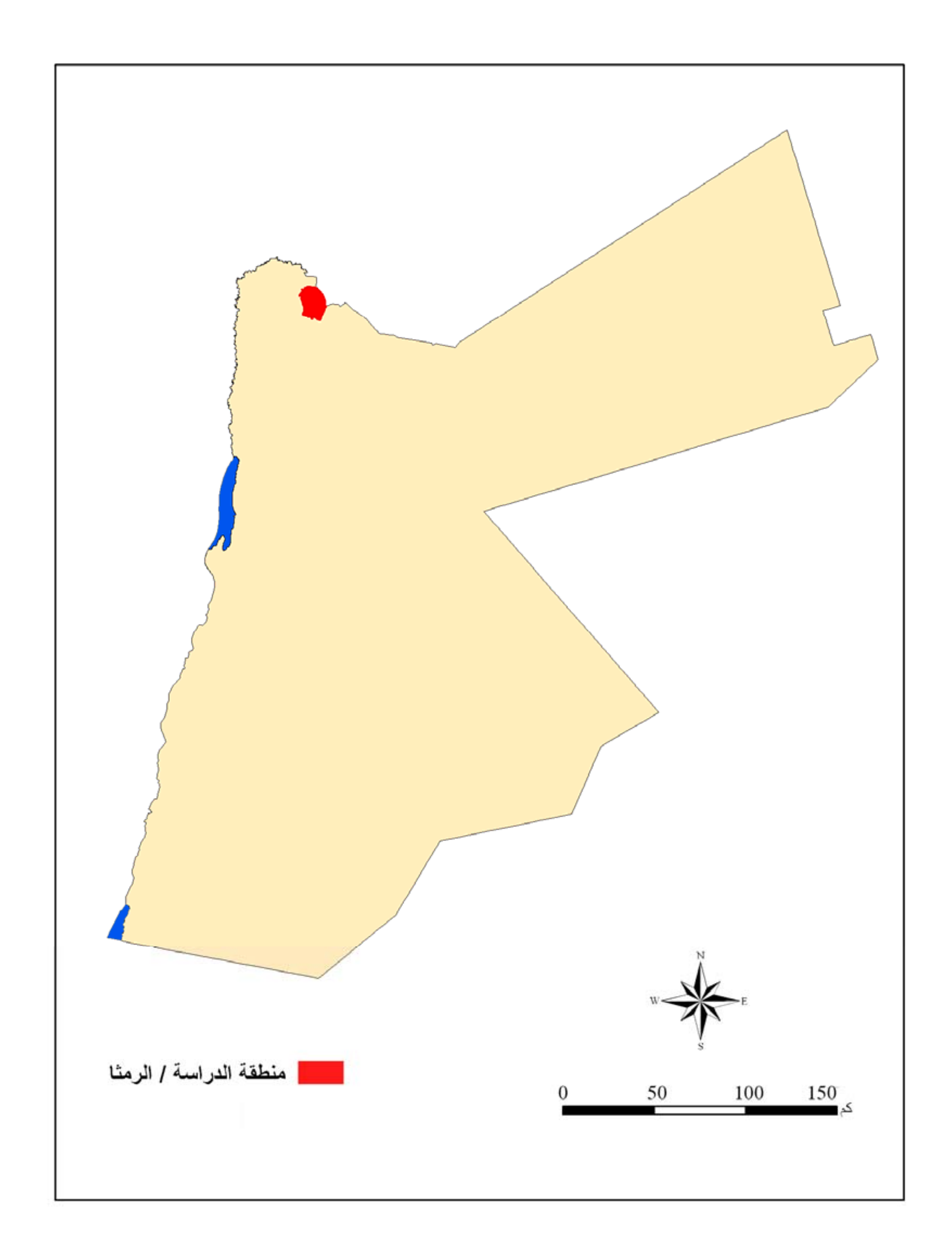
موقع مدينة الرمثا

تقع مدينة الرمثا في الجزء الشمالي من المملكة الأردنية الهاشمية على الحدود الأردنية السورية ، والى الشمال من العاصمة عمان حيث تبعد عنها ٨٠ كم ، وتعتبر البوابة الشمالية للمملكة ، وهـي مركز لواء الرمثا الذي يضم المناطق التالية (الرمثا ، الطرة ، الشجرة ، عمراوة ، ذنيبة ، البويضة) .

ولواء الرمثا يتبع إداريا لمحافظة اربد ، وتبلغ مساحة اللواء ٢٤٠.٧٣٤ كم٢ ومسـاحة مدينـة الرمثا هي ١٦١.١٣٧ كم٢ بنسبة ٦٧ % من مساحة اللواء ، كما تعتبر منطقة البويضة منطقة تابعـة لمدينة الرمثا وتبلغ مساحتها ١٤.٥٥٣ كم٢بنسبة ٩ % من مدينة الرمثا ، والباقي لمدينة الرمثا والتي تساوي ١٤٦.٥٨٤ كم٢ ، كما بلغت المساحة المنظمة في المدينة ٣٠.٥ كم٢ وحدود البلدية ٥٧ كـم٢ عام ٢٠٠١ ، (بيانات بلدية الرمثا الجديدة) .

وتقع في الجزء الشرقي من محافظة اربد ب ٢٠ كم ، وتنحصر بين الإحداثيات التالية : ٢٥َ ٣٢º و٤٥َ ٣٢º شمالاً و٧٥ ٣٥º و١٠ ٣٦º شرقاً ، ويمر بمدينة الرمثا خط الترانزيت الدولي الذي يربط دول الخليج العربي بسوريا عبر الأردن ، بالإضافة الى كافة قوافل الحج والقوافل السياحية والتجارية القادمة من أوروبا باتجاه الشرق .

ويحد مدينة الرمثا من الشرق محافظة المفرق والحدود الدولية للجمهورية العربيـة السـورية ، ومن الجنوب محافظة المفرق ولواء بني عبيد التابع لمحافظة اربد ، ومن الشمال الجمهورية العربيـة السورية ، ومن الغرب لواء قصبة اربد ولواء بني كنانة التابعات لمحافظة اربد والشـكل رقـم (١) يبين منطقة الدراسة ، ويعود أصل تسمية مدينة الرمثا بهذا الاسم الى كثرة نبات الرمث الشوكي الذي كان يشكل مرعى للإبل فيما مضى .



شكل (١) منطقة الدراسة

المصدر من إعداد الباحث

لمحة تاريخية

كان يتبع مدينة الرمثا في العهد العثماني ست قرى هي : الطره الشجرة عمراوه الذنيبة طفس اليادودة ، وانفصلت كل من طفس واليادودة حيث بقيتا مع حوران ، وقد تم البدء بتعمير الرمثا الحديثة منذ عام ١٧٧٧ م ،(سريحين ،١٩٨٥) . وتقع الرمثا في الثلث الجنوبي من اللواء وهي مبنية على عدة تلال وتبلغ مساحة أراضيها ١٦١.١٣٧ كم٢ ، وتتكون أراضيها من سهول منبسطة تقطعها بعض الأودية الجافة وتنتشر عليها بعض التلال القليلة الارتفاع والتي تحيط بها سهول خصبة من جميع الجهات ، وتعتبر الرمثا بوابة الأردن الشمالية وإحدى ثغور الأردن البرية حيث تبعد عن الأراضي السورية حوالي ٤ كم ، ويمر بها خط المواصلات الدولي الذي يربط دمشق بعمان مرورا بالرمثا .

تقع مدينة الرمثا بين حوران وعجلون فكانت تلحق إداريا تارة بعجلون وتارة أخرى بحوران ، ففي العصر المملوكي وبداية العصر العثماني كانت من ناحية البطين التابعة لنيابة (سنجق) عجلون ، وفي عام ١٨٥١ م انسلخت مقاطعة الرمثا عن سنجق عجلون وألحقت بسنجق حوران الذي يتبع ولاية الشام ، وكان مركز سنجق حوران في المزيريب (البجه) تارة وتارة أخرى في شيخ سعد (دير أيوب سابقا) وتارة اخرى في الشيخ مسكين وأخيرا في درعا ، (سريحين ،١٩٨٥)

كان لواء حوران يضم بالإضافة الى حوران جبل الدروز والقنيطرة (الجولان) وأحيانا عجلون وقد انضمت اليه عام ١٨٧٠ وبقي هذا التقسيم حتى عام ١٩٠٠ فأصبحت عجلون قضاء ودرعا قضاء وحوران قضاء ، بالإضافة الى خمسة أقضية أخرى يضمها لواء حوران ، وفي عام ١٩٠٥ انسلخت عجلون عن لواء حوران لتنضم الى الكرك .

وعندما استولت قوات الثورة العربية على بلاد الشام ونودي بفيصل بن الحسين ملكا عليها قرر مجلس المديرين إلغاء التشكيلات التركية في عام ١٩١٩ وقسموا بلاد الشام الى ثمانية ألوية ومن بينها لواء حوران ومركزه درعا ، ويتبعه اذرع والمسمية وبصرى وعجلون وجرش ، وكان مركز قضاء عجلون مدينة اربد ، ثم سعى المعتمد البريطاني الى تشكيل حكومات محلية ، ومن ضمن هذه الحكومات حكومة الرمثا برئاسة الشيخ فواز البركات ، وأعلنت استقلالها عن الإدارة المركزية في

اربد ، وقد استمرت هذه الحكومة المحلية تمارس أعمالها حتى ١١ نيسان ١٩٢١ ، حيث بقيت ناحية الرمثا تابعة لحوران خلال الانتداب الفرنسي حتى ١٥ كانون ثاني ١٩٢١ عندما اتفقت سلطتا الانتداب الفرنسي والبريطاني على ان تكون ملحقة بقضاء عجلون بموجب اتفاقية سايكس بيكو ومؤتمر سـان ريمو ، والذي تم بموجبة تقسيم بلاد الشام الى مناطق نفوذ لكل من بريطانيا وفرنسا فأصبحت سوريا ولبنان لفرنسا وفلسطين وشرقي الأردن لبريطانيا ، وتم تشكيل مديرية ناحية الرمثا بعد انضمامها الى قضاء عجلون ، (سريحين ، ١٩٨٥)

وفي ١ كانون أول ١٩٢٧ صدر نظام التشكيلات الإدارية والذي جاء فيه ان ناحية الرمثا مـن قضاء اربد من لواء عجلون ، وبقيت التقسيمات الإدارية هذه حتى صدور نظام التقسـيمات الإداريـة رقم ٢ لعام ١٩٥٧ ، والذي بموجبة أصبحت الرمثا قضاء في لواء عجلون واستمر تطبيق هذا النظام حتى نهاية عام ١٩٧٠ ، وبقي قضاء الرمثا تابعا الى لواء عجلون ، وكان يتبع لقضاء الرمثا في تلك الفترة كل من المناطق التالية : الطرة ، الشجرة ، عمراوه ، ذنيبة ، البويضة ، الخناصري ، فـاع ، المشيرفة ، الحرش ، الاكيدر ، بريقا ، الحمراء ، الدندنية ، والسويلمة ، (الماضي ، ١٩٩٥)

وفي عام ١٩٦٤ استبدل اسم لواء عجلون باسم محافظة اربد وبقي مركزها مدينة اربد كما وتم في الأول من آذار عام ١٩٧٣ رفع مديرية قضاء الرمثا الى متصرفية بموجـب نظـام التقسـيمات الإدارية لتلك السنة .

وفي ٧ أيلول ١٩٨٥ قرر مجلس الوزراء إجراء تعديلات على نظام التقسيمات الإدارية ومنها فك ارتباط البويضة ، بريقا ، الخناصري ، السويلمة ، المشيرفة ، الاكيدر ، الحمراء ، فاع ، الحرش ، والدندنية عن قضاء الرمثا لتنظم الى محافظة المفرق الجديدة ، ولكن بمطالبة أهالي منطقة البويضة بإعادتهم الى قضاء الرمثا تم أعادتهم إليها ، (بلدية الرمثا الجديدة)

تأسس أول مجلس بلدي في الرمثا في عام ١٩٢٧ ولم يطل عمر تلك البلدية لأكثر من عام حيث مرت الرمثا في أحداث المعاهدة الأردنية البريطانية التي شملت البلاد فحل المجلس عام ١٩٢٨ وبقي كذلك حتى أعيد عام ١٩٤٣.(دراسة عن لواء الرمثا ،١٩٨٣)

الأماكن التاريخية

إن كثرة الكهوف والمغر والآثار القديمة التي تعود لعصور مختلفة رومانية ويونانية وبيزنطية وإسلامية تؤكد أن مدينة الرمثا قد تأسست منذ أقدم العصور ، ومن الآثار الموجودة في مدينة الرمثا :

١. آثار كهوف ومقابر قديمة تعود لعهود نبطية وبيزنطية ويونانية ، وتوجد مجموعة من الخرائب وهي : خرب أم العظام والرميث والزوايد واللقين في منطقة الشلالة .
٢. مقام ومسجد الشيخ ارشيد : بنى هذا المقام الحاكم التركي احمد باشا الجزار اعترافا بفضل وورع الشيخ ارشيد وكان ذلك عام ١١٩٩ ه .
٣. تل الكيال : وهو تله صناعية كانت قديما مركزا من مراكز الاتصالات .
٤. مدينة الحجاج : وهي مجموعة من المباني مجهزة لاستقبال قوافل الحج القادمة من أوروبا وتركيا وتمتاز بوجود مسجد مقام من الحجر النظيف ذات واجهات معمارية إسلامية جميلة وتبلغ مساحة الأرض التي تقوم عليها المدينة ٥٥ دونم .
٥. منطقة اليصلية : وهي من أروع الموجودات الأثرية الفسيفسائية التي وجدت على مستوى المملكة لما تمتاز به من التفرد بالقطع الأثرية الموجودة .
٦. المسجد العمري الكبير (وسط البلد) : وهو مسجد تم إنشاؤه من الحجر الصوري النظيف ويمتاز بجمال واجهاته ذات الطراز الإسلامي وبارتفاع مئذنته .(بلدية الرمثا الجديدة تقارير غير منشورة)

أما الرمثا الحديثة فقد تأسست منذ زمن ليس ببعيد وبرزت أهميتها في أواخر القرن التاسع عشر بسبب قربها من الخط الحديدي الحجازي ، ولأهميتها في تامين الاتصال التجاري وتنقل الحجاج بين الشام والحجاز فقد اصدر الأتراك مرسوما عثمانيا في عام ١١٩١ ه يمنح أهالي الرمثا الحماية والرعاية والأمن وإعفائهم من الضرائب المختلفة والجندية ، (سريحين ،١٩٨٥)

وقد ازدادت أهمية المدينة سياسيا في مطلع القرن العشرين ، حيث أصـبحت تشـكل الحـدود الفاصلة بين الدولتين المتنافستين " فرنسا ، انجلترا " بموجب اتفاقية سايكس بيكو ومؤتمر سان ريمو ، وقد أخذت بالنمو والتطور بسرعة بعد تأسيس الإمارة الأردنية ، ومن ثم المملكة الأردنيـة الهاشـمية حيث أصبح عدد سكانها الحالي ما يزيد عن ٧٥ ألف نسمه ، (التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤) .

المنطقة الحدودية

صدر في عام ١٩٢٦ أول قانون للجمارك والمكوس وتم فتح مراكز في الحدود في ثلاث نقـاط من حدود المملكة وكانت تدعى مراكز إحصاء ، ومركز الرمثا كان احد تلك المراكز وكانت إدارتـه في مبنى البريد الحالي ، حيث يقوم بتحصيل الرسوم الجمركية ومكافحة التهريـب وحمايـة الإنتـاج المحلي ، وفي نهاية الأربعينيات قامت وزارة المالية والجمارك ببناء مركز جمركي اكبر في الرمثا ، ثم نقل بعدها مع أوائل السبعينات الى مركزه الجديد الحالي والذي بوشر العمل ببنائـه عـام ١٩٦٦ والذي يبعد نصف كيلو متر عن الحدود الأردنية السورية (مديرية حدود الرمثا)

و تعتبر مديرية حدود الرمثا من أقدم المراكز الحدودية في المملكة وتقع من الجهـة الشـمالية للمملكة امام مركز حدود درعا السوري ، وتبعد عن عمان حوالي ٨٠ كم وتبلغ مساحة مركز الحدود ٢٩٤ دونم ، وكانت تسمى سابقا في الخمسينيات من القرن الماضي قسم جوازات الرمثا ومقرة ضمن مدينة الرمثا ، إلا انه في عام ١٩٧١ م جرى نقلة الى موقعة الحالي وأطلق علية اسم مركـز حـدود الرمثا وفي نهاية عام ١٩٧٨ م جرى تعديل التسمية لتصبح مديرية حدود الرمثا ، (مديريـة حـدود الرمثا).

لعب مركز الحدود دورا مهما في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في المدينة ، فـتم فـتح مكاتب تخليص للبضائع المصدرة والمستوردة عن طريق المركز ، وتشغيل عدد من أبناء المنطقة في هذه المكاتب ، بالإضافة الى الأيدي العاملة التي تعمل في المركز ، وساعد المركز على فتح محـلات

تجارية في مدينة الرمثا لتغطية حاجات المسافرين المارين بمدينة الرمثا ، كما ساعد على فتح محلات تجارية لتسويق البضاعة السورية المستوردة في المدينة ولتغطية حاجات باقي مدن المملكة ، بحيث أصبحت مقصدا لتجار الجملة والمفرق من جميع أنحاء المملكة ، ويشكل التجار نسبة ٢٥ % من المواطنين في الرمثا ، (غرفة تجارة الرمثا) .

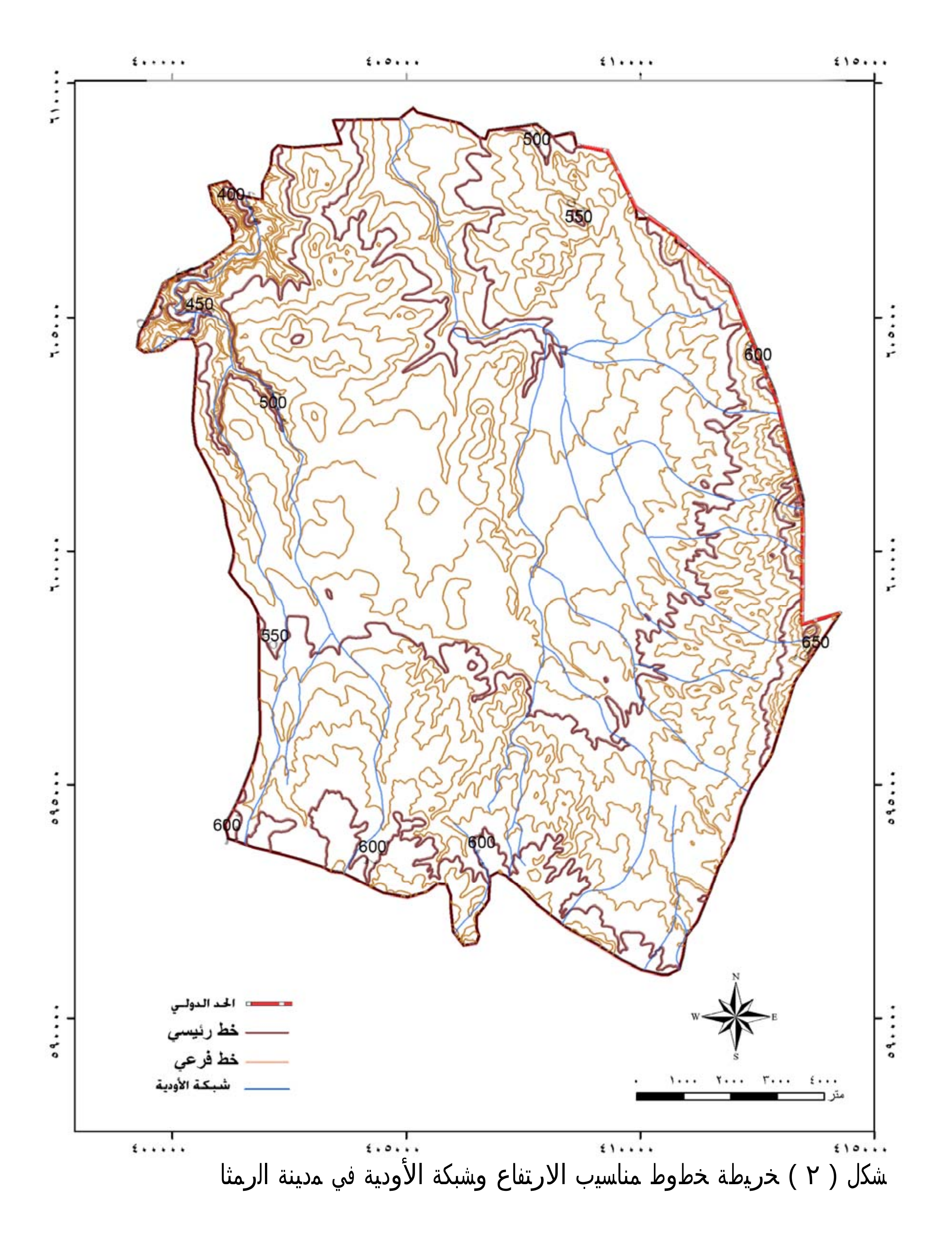
الطبوغرافيا

إن وقوع مدينة في منطقة سهلية وتحيط بها سهول واسعة ، هو عامل ايجابي ورئيسي إذ ساعد على امتداد المدينة في جميع الاتجاهات كما امن لها ظهيرا زراعيا بحيث يؤمن حاجات السكان الغذائية ، ويكون العكس صحيحا في حال أن تشغل المدينة حيزا سهليا صغيرا وتحيط بها من جميع الجهات التضاريس وجبال ذات سفوح حادة ومتطاولة ، التي من المؤكد أنها تعيق الامتداد العمراني وتوسع رقعة المدينة رغم وجود الآلة والتقنية الحديثة ، (قماش ،١٩٩٠).

تعتبر أراضي مدينة الرمثا مظهرا تضاريسيا فريدا ، فهو جزء من الشريط الذي يعتبر امتداد لسهول حوران والتي تعتبر جزء من سهول بلاد الشام الداخلية ، وتتفاوت ارتفاعاتها من منطقة لأخرى ، حيث يبلغ أقصى ارتفاع لها ٦٠٠ م عن سطح البحر في الجزء الشرقي المحاذي للحدود الأردنية السورية ، واقل ارتفاع لها في المنطقة الغربية منطقة الشلالة حيث يبلغ ارتفاعها ٤٢٠ م عن سطح البحر .

إن معظم أراضي منطقة الدراسة ذات طبيعة سهلية ذات بنية مائدية لا اثر للحركات الباطنية عليها كالزلازل والبراكين ، ويتخللها بعض الأودية الضحلة والجافة في المنطقة الوسطى ، أما المنطقة الغربية فتتميز بوعورة أراضيها وانخفاضها النسبي عن المنطقة الوسطى ، والمنطقة الشرقية التي تتميز بارتفاعها النسبي عن المنطقة الوسطى ، أي أن منطقة الدراسة تبدأ بالارتفاع التدريجي من الغرب الى الشرق ، وقد نشأت المدينة وتطورت في المنطقة الوسطى من أراضي المدينة التي تتميز باستواء سطحها النسبي وقلة وعورتها والشكل رقم (٢) يبين خريطة خطوط مناسيب الارتفاع وشبكة الأودية .

إن أشكال الأرض الموجودة في منطقة الدراسة من حيث طبيعتها السـهلية واسـتواء سـطحها بالإضافة الى المركز الحدودي كان لهما الأثر الأكبر في النمو السكاني والعمراني والمساحي للمدينة ، ولم يشكلان عائقا للتطور العمراني وكان لهما الأثر الايجابي في نجاح إنتاج المحاصـيل الزراعيـة الحقلية كالقمح والشعير والعدس في منطقة الدراسة ، حيث تتوفر إمكانية القيام بالأعمـال الزراعيـة المختلفة كالبذار والحراثة والحصاد بأقل جهد ووقت ومال.



شكل (٢) خريطة خطوط مناسيب الارتفاع وشبكة الأودية في مدينة الرمثا

المناخ

للمناخ وللشروط الطبيعية الأخرى أيضا دورا على درجة من الأهمية ، لأنه من الطبيعي أن تكون المدينة ذات مركز جاذب للسكان ، وتشغل مكانا مريحا للنفس يشع منه الهدوء والسكينة ، ويعود على سكانها بالخير والعافية ، وبخاصة إذا ما كان موقعها يتمتع بموقع حسن في اغلب فصول السنة ، وتقع تحت تأثير شروط طبيعية ملائمة للسكان وتكون ذات درجة حرارة معتدلة ، قليلة الرياح العاصفة ، تهب عليها نسمات هوائية رطبة تنعش النفس في الصيف .

بما إن منطقة الدراسة جزء من محافظة اربد وبالتالي جزءاً من المملكة فأنها تتأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، مع تميزه بطابع الجفاف النسبي ، وكون منطقة الدراسة تقع على هامش المنطقة الصحراوية ، فان ذلك يجعل مناخه اقرب ما يكون الى المناخ الصحراوي أو القاري ، حار وجاف في الصيف وماطر في الشتاء حيث تمتد فترة هطول الأمطار ابتداء من تشرين الأول وحتى نهاية أيار (عبد الرازق ، ٢٠٠٢) .

وتتراوح كمية الأمطار في المنطقة الشرقية ما بين ١٥٠ – ٢٠٠ ملم / السنة ، وفي المنطقة الغربية والشمالية من ٢٥٠ – ٣٥٠ ملم / السنة ، ومتوسط درجة الحرارة صيفا °٣٥ مئوي وفي الشتاء °١٤ مئوي (بيانات الأرصاد الجوية) .

الموارد المائية

تعتبر منطقة الدراسة من مناطق المملكة ذات الموارد المائية المحدودة ، ولهذا فان الأمطار تحظى باهتمام كبير من قبل سكان الإقليم والمسئولين ، لما لها من تأثير كبير وواضح على الإنتاج الزراعي والغطاء النباتي ومصادر المياه السطحية والجوفية في منطقة الدراسة .

في الماضي كان المواطنون في مدينة الرمثا يلبون احتياجاتهم من المياه عن طريق آبار الجمع المنتشرة في أنحاء مختلفة من المدينة ، ومياه البركة من المحاسي الواقعة شمال مدينة الرمثا ، وفي عام ١٩٥٢ بدء توزيع المياه في الرمثا عن طريق البلدية ، وذلك بعمل شبكة مياه إضافة الى المصادر الأخرى ، أما ري الأراضي فقد اقتصر على وادي الشلالة الذي يروي نسبة بسيطة من الأراضي التي تقع على جانبيه ، وباقي الأراضي الزراعية المروية يتم تزويدها من الآبار الجوفية المتواجدة ،

هذا يعني أن مدينة الرمثا فقيرة في المصادر المائية السطحية وبخاصة في فصل الصيف ، إذ كانت تعتمد على مياه الأمطار لري المحاصيل الحقلية الموجودة كالقمح والشعير .

ويقوم المواطنين في الوقت الحاضر بالتزود من المياه للاستعمالات المنزلية عن طريق :

١. سلطة المياه : التي تأسست عام ١٩٦٦ لتوفير المياه للمواطنين وتامين احتياجاتهم من مياه الشرب ، وتقوم بتزويد المواطنين بمدينة الرمثا بالمياه عن طريق مياه الأزرق ومياه الظليل والزعتري بالإضافة الى بئر المحاسي وبئر البركة المتواجدات في أراضي مدينة الرمثا .

٢. المياه الجوفية : بدأت تظهر الآبار الجوفية والتي عملت على تزويد المواطنين بمياه الشرب والمياه لأغراض الزراعة المروية والاستخدامات الأخرى كالصناعة ، فيوجد في مدينة الرمثا ١٥ بئر جوفي . (مديرية زراعة الرمثا)

٣. آبار الجمع : وهي آبار اصطناعية تم إنشائها في الكثير من ساحات البيوت قبل تأسيس سلطة المياه وذلك لتجميع مياه الأمطار في الشتاء واستخدامها في الصيف ، وتقوم مؤسسة الإقراض الزراعي حاليا بتحمل تكلفة حفر آبار الجمع في المناطق الزراعية لمن يطلب ذلك . (مؤسسة الإقراض الزراعي)

جدول (١) المصدر الرئيسي لمياه الشرب في مدينة الرمثا

المصدر	عدد المساكن
الشبكة العامة	١٠١٨٠
صهريج	٨١٥
بئر جمع مياه الأمطار	١٠
المجموع	١١٠٠٥

دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤

التربة

تعتبر التربة من بين العوامل الطبيعية المؤثرة في نوعية الإنتاج الزراعي وكميته ، إذ لا يمكن أن تكون هناك حياة نباتية في صخور عارية من التربة ، فهي تشكل المهد الأول للجذور ؛ وبذلك تعتبر التربة الوسط الأول الذي تنمو فيه النباتات ، وتستمد منها غذائها ، كما أنها هي المسئولة عن ديمومة حياتها ، ونتيجة لذلك فهي تشكل العنصر الأساس والهام في العملية الزراعية ، وتعد ثاني العوامل الطبيعية أثرا بعد المناخ في التوزيع الجغرافي للمحاصيل المختلفة ، (البنا ، ١٩٦٧) .

ويغلب على تربة مدينة الرمثا تربة البحر المتوسط ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من تربة البحر المتوسط التي توجد في مدينة الرمثا وهي (مديرية زراعة الرمثا):

١. تربة البحر المتوسط من أصل كلسي : تنتشر هذه التربة على مساحات واسعة من منطقة الدراسة ، و تغطي هذه التربة المنطقة الوسطى من منطقة الدراسة وتستغل هذه التربة بزراعة المحاصيل الحقلية مثل القمح ، وهذه التربة أصلها من انحلال الكلس الايوسيني السائد في مرتفعات عجلون .

٢. تربة البحر المتوسط الحمراء من أصل رملي : وتوجد في الأجزاء الجنوبية والغربية من منطقة الدراسة وتتميز هذه التربة بضعف قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة بسبب طبيعتها المنفذة للماء ، وتسود فيها الزراعة الحقلية وخصوصا الشعير لقدرة على التحمل أكثر من غيرة من المحاصيل الحقلية .

٣. تربة البحر المتوسط الصفراء ويوجد هذا النوع من التربة في المنطقة الجنوبية الشرقية والمنطقة الشرقية ، وهذه التربة ذات لون بني مصفر وذات قوام ثقيل طيني وبعد تشبع الطبقة السطحية يزداد معدل الجريان السطحي فيها ، وبالغالب لا تصلح هذه التربة لزراعة المحاصيل الحقلية إلا في السنوات المطيرة وتحديدا محصول الشعير لقدرته على التحمل .

وتعاني تربة منطقة الدراسة من مجموعة من المشكلات من أبرزها (مديرية زراعة الرمثا) :

١. مشكلة نقص الرطوبة حيث تعاني تربة منطقة الدراسة من مشكلة نقص الرطوبة فيهـا وتعزى تلك المشكلة الى التذبذب في كميات الأمطار السـنوية الهاطلـة علـى منطقـة الدراسة ، واستغلال نسبة كبيرة منها في الزراعة البعلية الأمر الذي يعمل على إنهـاك التربة وفقدانها لرطوبتها .

٢. ازدياد مساحة أشجار الزيتون بشكل واضح واستيلائها على الأراضي الصالحة لزراعة الحقلية .

٣. ازدياد مساحة المنطقة المبنية سواء كانت على شكل تطـور عمرانـي (سـكني) أو صناعي أو تعليمي أوخدمات على حساب الأراضي الزراعية ، وتحويلها من أراضـي زراعية الى أراضي مبنية .

السكان

كانت مدينة الرمثا منذ نشأتها في القرن الثامن عشر كمحطة على طريق الحج الشامي ، آهلـة بالسكان نتيجة لتوفر الأراضي السهلية حولها ، وقربها من مركز سنجق حوران في درعا ، ونظـراً لموقعها الجغرافي ، فقد استفادت كثيرا من موقعها على الحدود الأردنية السورية ، حيث ساعد هـذا على توافر فرص العمل فيها ، مما عمل على جذب السكان إليها من المناطق المختلفة مـن الأردن ، بل ساعدها كثيرا على النمو والتطور على مر السنين ، (سريحين ، ١٩٨٥).

لم يتجاوز عدد سكان مدينة الرمثا في نهاية القرن الثامن عشر عن المائة نسمة ، أما في عـام ١٨١٢ فقد ذكر الرحالة السويسري بيركهارت عندما مر بها قال أن الرمثا كانت تضم حـوالي مائـة عائلة فقط ولو قدرنا ان العائلة تضم من أربعة الى خمسة أفراد فهذا يعني ان عدد سكان الرمثـا فـي ذلك الوقت بين اربعماية وخمسماية نسمة . (رحلات بيركهارت ١٩٦٩)

ومع الزمن زاد التوجه على الرمثا وعلى قرى اللواء وكان يزداد بين فترة وأخرى ولـم يكـن هناك إحصاء دقيق حول تعداد السكان في اللواء إلا ما أجرته نيابة العشائر عام ١٩٢٢، فقدرت عـدد سكان الرمثا حوالي ٤٥٠٠ نسمة ، ووجد بين أوراق عزام البركات الزعبي كشفا يبين فيه عدد أفراد كل عائلة في الرمثا مؤرخة بتاريخ ٢٧ تشرين ثاني ١٩٣١ كونه كان رئيس بلدية الرمثا قبل ذلـك ، وذكر أن عدد الذكور في الرمثا ١٨٧١ ، وعدد البيوت فيها ٧٣٦ بيتا وبين فيه عدد أفراد كل عشيرة (سريحين ١٩٨٥).

وفي الإحصاءات التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة في آب ١٩٥٢ بلغ عدد سكان مدينـة الرمثا ٨٠٨٤ نسمة ، أي إن عدد سكان مدينة الرمثا لم يتجاوز العشرة آلاف نسمة حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، وفي أول تعداد رسمي أجرته دائرة الإحصاءات العامة عام ١٩٦١ بلـغ عدد سكان مدينة الرمثا ١٠٧٩١ نسمة ، واستمرت أعداد السكان في مدينة الرمثا بالزيادة ففـي عـام ١٩٧٩ أصبح عدد سكان مدينة الرمثا ٢٧١٣٠ نسمة ، وفي تعداد السكان عام ١٩٩٤ بلغ عدد سكان مدينة الرمثا ٥٠٠٢٢ نسمة ، أما في تعداد ال ٢٠٠٤ وصل عدد سكانها الى ٧١٤٣٣ نسـمه ، كمـا تعتبر مدينة الرمثا خامس مدينة أردنية من حيث عدد السـكان ،(دائـرة الاحصـاءات العامـة) ، والجدول رقم (٢) يبين تطور عدد السكان والمساكن والاسر والمباني في مدينة الرمثا .

جدول (٢) تطور عدد السكان والمساكن والأسر والمباني لمدينة الرمثا

السنة	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر	عدد المباني
١٩٥٢	٨٠٨٤	١٢٠٠	١١٢٧	١١٨٧
١٩٦١	١٠٧٩١	١٦٤٢	١٥٠٥	١٨٨١
١٩٧٩	٢٧١٣٠	٤١٢٤	٣٧٧٩	٣٨١٠
١٩٩٤	٥٠٠٢٢	٩٢٦١	٧٣٩٦	٦٨٥٦
٢٠٠٤	٧١٤٣٣	١٤٩١٩	١١١٨١	٩٣٦٩

(بيانات دائرة الإحصاءات العامة ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٩٤ ، ٢٠٠٤)

الفصل الثالث

- توسع المنطقة المبنية
- مقدمة التوسع
- مراحل التوسع في المنطقة المبنية
- أولا : المرحلة الأولى ١٩٥٣
- ثانيا : المرحلة الثانية ١٩٧٨
- ثالثا : المرحلة الثالثة ١٩٩٢
- رابعا : المرحلة الرابعة ٢٠٠٤
- العوامل التي ساعدت على التغير المساحي والتوسع العمراني في مدينة الرمثا

مقدمة التوسع العمراني

تأثر المجتمع العربي على اختلاف انتماءاته الجغرافية ، وعلى اختلاف شرائحه الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين بظاهرة التطور العمراني الحديثة وتحرك السكان ومختلف أنواع الهجرات ، وما ترتب على ذلك من ظهور خصائص ديمغرافية جديدة تميزت كثيرا عن المفاهيم والخصائص الديموغرافية التي كانت سائدة من جهة ، والى ظهور تغيير جذري في البنى الاقتصادية على امتداد جميع بلدان الوطن العربي الغنية والفقيرة على السواء من جهة ثانية ، كما انه من أهم خصائص الحركة العمرانية العربية هو أنها كانت سريعة ومفاجئة وكثيفة وعرفت كل النماذج والأشكال المصنفة دوليا وتلك التي لا تدخل ضمن أي تصنيف عالمي ، (قماش ١٩٩٠).

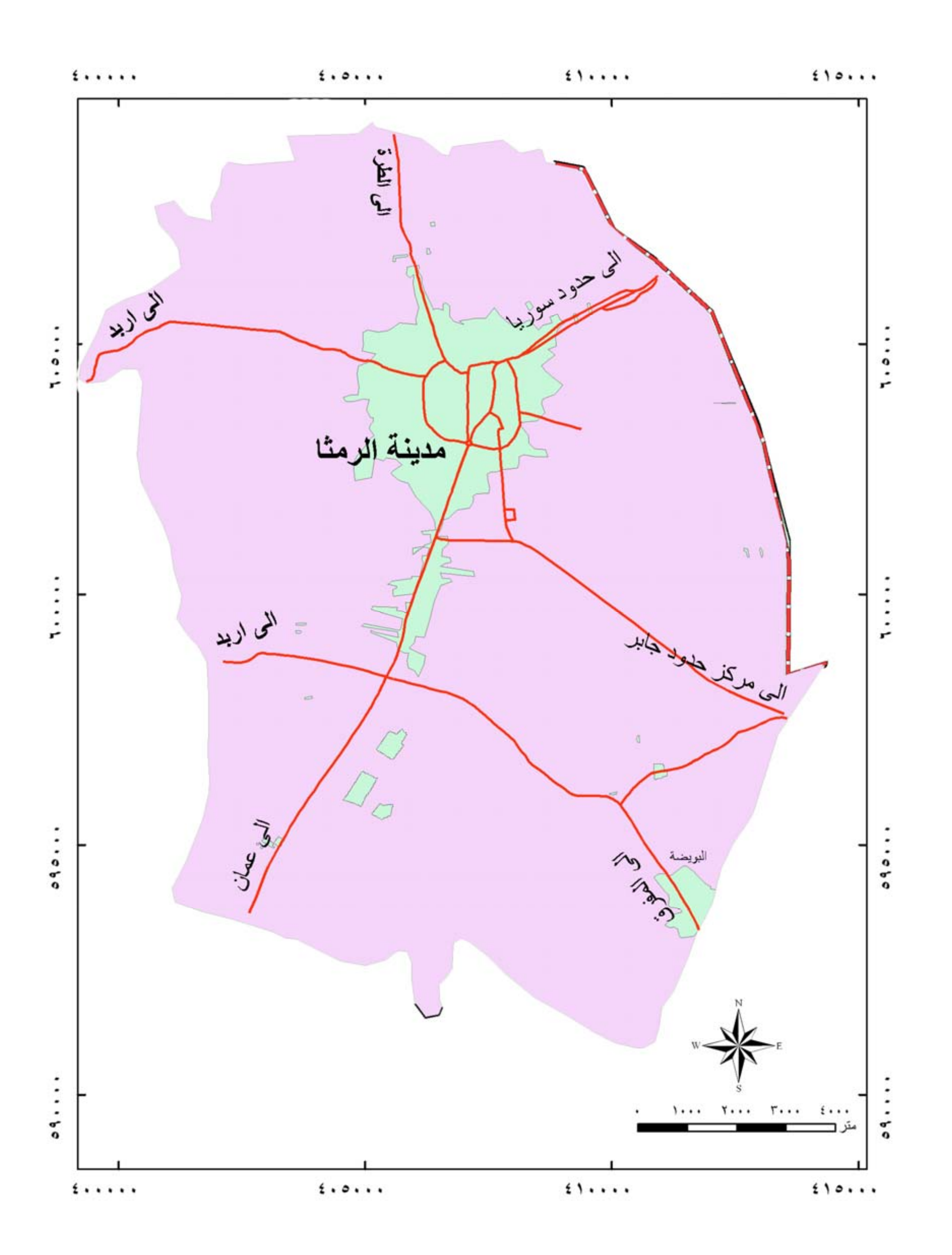
موقع المدينة عامل هام في مراحل نمو المدن ، لذلك يقال أن للموقع الجغرافي الذي تشغله المدينة أو المركز البشري ، أهمية كبيرة في مراحل تطوره العمراني التاريخي ولهذا فان للموقع دوره الايجابي أو السلبي .

ويكون ذلك الموقع ايجابيا في حال توافر الشروط المطلوبة والمساعدة في تغطية حاجات ومتطلبات سكان المدينة أو على الأقل انه يوفر حدودا معقولة ودون أن يهبط للحدود الدنيا أمام متطلبات السكان التي من الطبيعي أن تزداد يوما بعد يوم ، (قماش ١٩٩٠).

وعلى العكس تماما فان ذلك الموقع يكون سلبيا في حال عدم القدرة على تحقيق الحدود الدنيا أو حتى قلة من الشروط المطلوب توفرها كي تحافظ المدينة على نموها واستمرارها (قماش١٩٩٠).

والموقع الجغرافي متغير غير ثابت في أهميته إذ انه يتغير من وقت لآخر وربما كانت طرق النقل والمواصلات من أهم العوامل المؤدية الى تغير أهمية الموقع الجغرافي . (المغير ١٩٩٩).

إن موقع مدينة الرمثا اكسبها أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية إذ كان يشكل الطريق الذي تنتقل عبرة القوافل التجارية الى مدينة البتراء القديمة ، والشكل رقم (٣) يبين الموقع العقدي لمدينـة الرمثا .



شكل (٣) الموقع العقدي لمدينة الرمثا المصدر من إعداد الباحث

منذ مطلع القرن العشرين وبالتحديد بعد تأسيس إمارة شرقي الأردن برزت أهمية مدينة الرمثـا حيث أصبحت المعبر الوحيد الذي يربط الأردن بالعالم الخارجي عن طريق سوريا ، ونتيجـة لـذلك برزت قطاعات اقتصادية واجتماعية وخدمية متنوعة ، كان لها آثار اقتصادية واجتماعية ساهمت في رفع مستوى المعيشة وزيادة معدل دخل الفرد في مدينة الرمثا .

كما ترتب على تلك النشاطات آثار سلبية انعكست على قطاع الزراعة فساهمت فـي تراجعـه كالاعتداء على الأراضي الزراعية وتحويلها الى أماكن تجارية ، وانتقال كثير من المـزارعين مـن مهنة الزراعة الى المهن التجارية ، كونها لا تحتاج الى جهد كالزراعة ولأنها ذات مردود اقتصـادي اكبر من الزراعة .

إن الأمثلة على ذلك كثيرة وإذا نظر كل منا الى مدينته أو قريته لرأى ذلك حقيقة واقعة وأدرك أن الأراضي التي كانت قبل سنوات قليلة مصدرا هاما لتغذية الأسواق المحلية بمواد غذائية مختلفـة ، تغطيها حاليا كتل البناء والأحياء السكنية أو إشغالات عمرانية مختلفة ،(قماش ١٩٩٠) .

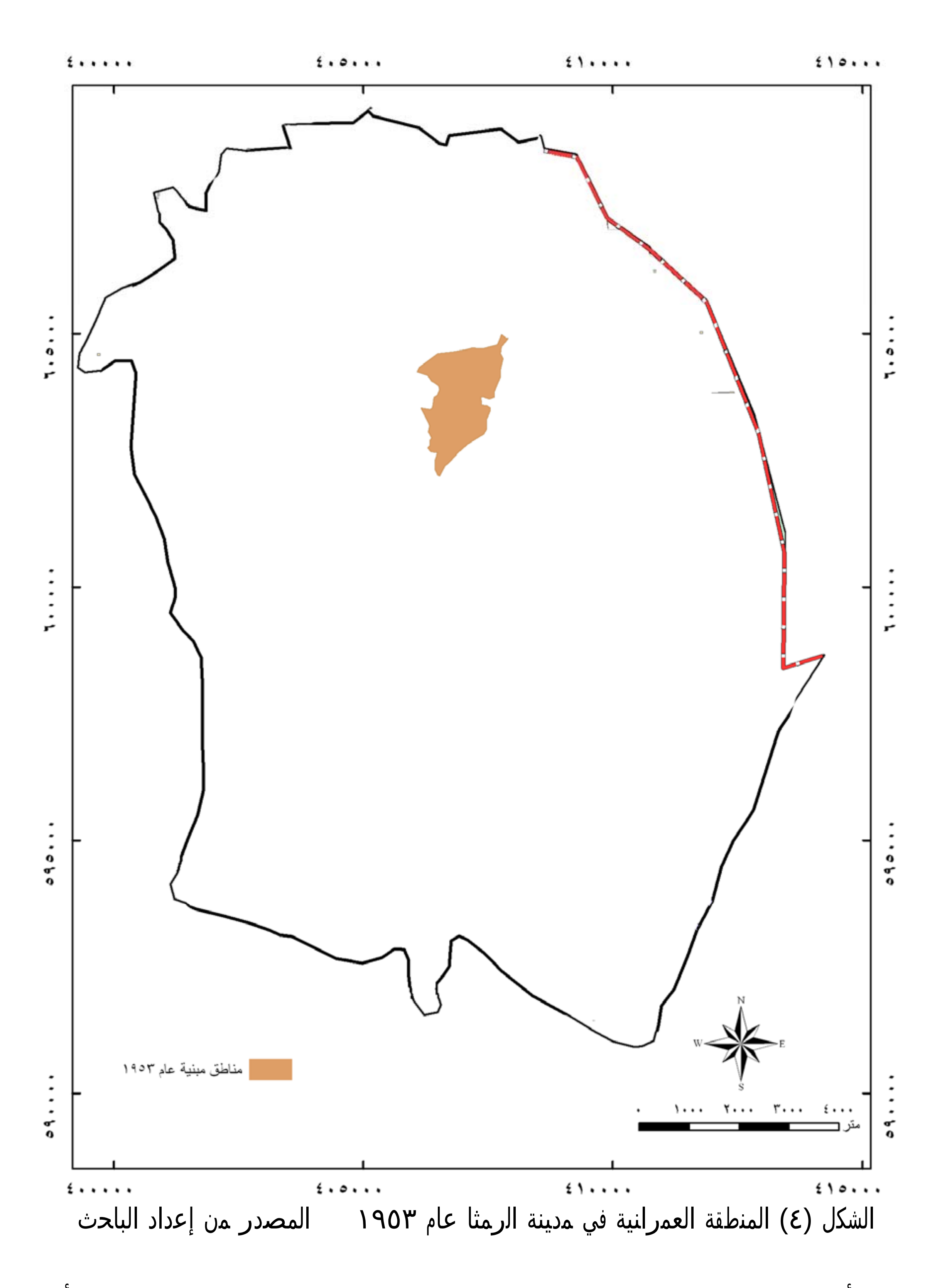
واحدة من الظواهر الأكثر سلبية التي رافقت نمو الحركة العمرانية الحديثة في مدينة الرمثا هي توغل حركة البناء في أعماق الأراضي الزراعية ، والقضاء على مساحات كبيرة من تلك الأراضـي الزراعية أو القابلة للزراعة ، أو من تلك الأراضي المزروعة بأنواع مختلفة من أنواع أشجار الفاكهة أو بالحبوب المختلفة .

إن تقدم حركة البناء نحو الأراضي الزراعية أو باتجاه المناطق المشجرة في الحقيقة هو عمـل بالنتيجة لا يخدم السكان ويضر كثيرا بالمستقبل العمراني للمدينة ، وحسب سير عمل مختاف الخدمات الحضرية وعلى رأس ذلك فقدان المدن لظهيرها الزراعي ، أو فقدانها لعامل هام من عوامـل نمـو المدن وهو الظهير الزراعي الذي من الطبيعي أن يسهم في تغذية السكان أو يسد جزا مـن حاجـات السكان المختلفة .

مراحل التوسع في المنطقة المبنية

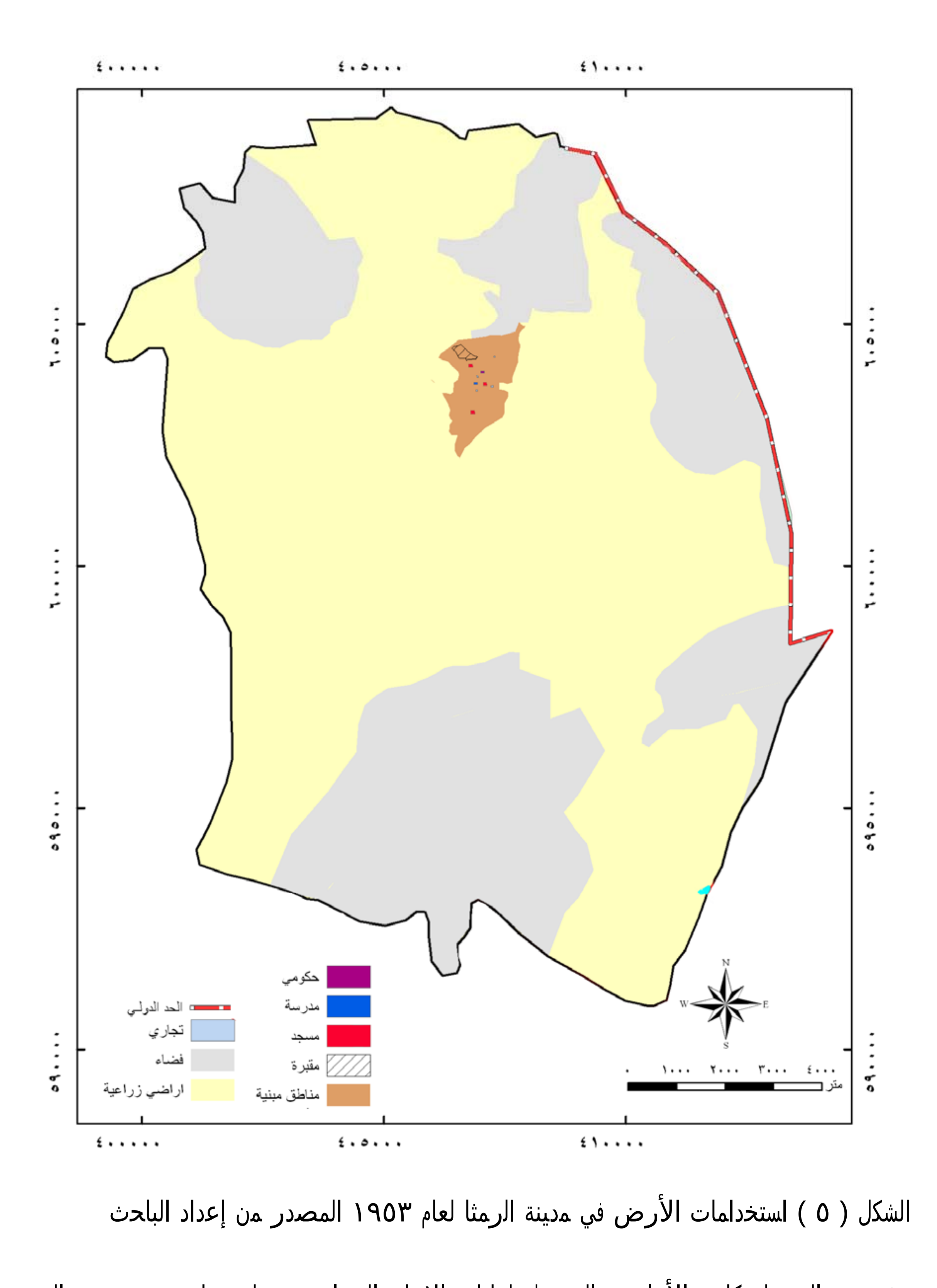
أولا : مدينة الرمثا في المرحلة الأولى ١٩٥٣

من خلال تحليل الصور الجوية الملتقطة لمدينة الرمثا عام ١٩٥٣ شكل (٤) تبـين أن مسـاحة المنطقة المبنية في تلك الفترة بلغت (٢.٥٦) كم٢ أي ما نسبة (١.٥ %) من إجمالي مساحة المدينة . وبلغ عدد السكان (٨٠٨٤) نسمه وبلغت عدد المساكن في تلك الفترة (١٢٠٠) مسكن ، وعـدد الأسر ١١٢٧ وعدد المباني ١١٨٧ ، (دائرة الاحصاءات العامة ١٩٥٢).



الشكل (٤) المنطقة العمرانية في مدينة الرمثا عام ١٩٥٣ المصدر من إعداد الباحث

يلاحظ أن التطور العمراني في هذه المرحلة كان متركزا في وسط المدينة ، ولم يكن هنـاك أي بناء خارج المنطقة المبنية والتي يمثلها الشكل رقم (٤)، وذلك لكون المنطقة في بداية نشأتها وتكوينها ، وكانت المساكن تتكون من طابق واحد واغلبها من الحجر والطين .



الشكل (٥) استخدامات الأرض في مدينة الرمثا لعام ١٩٥٣ المصدر من إعداد الباحث

وفي هذه المرحلة كانت الأراضي المستغلة لغايات الإنتاج الزراعي تشغل مساحة تقدر بحـوالي (٩٨.٣٣٧) كم٢ أي ما يعادل (٦١ %) من مساحة المدينة ، وكانت جميع هذه المساحات تستغل في

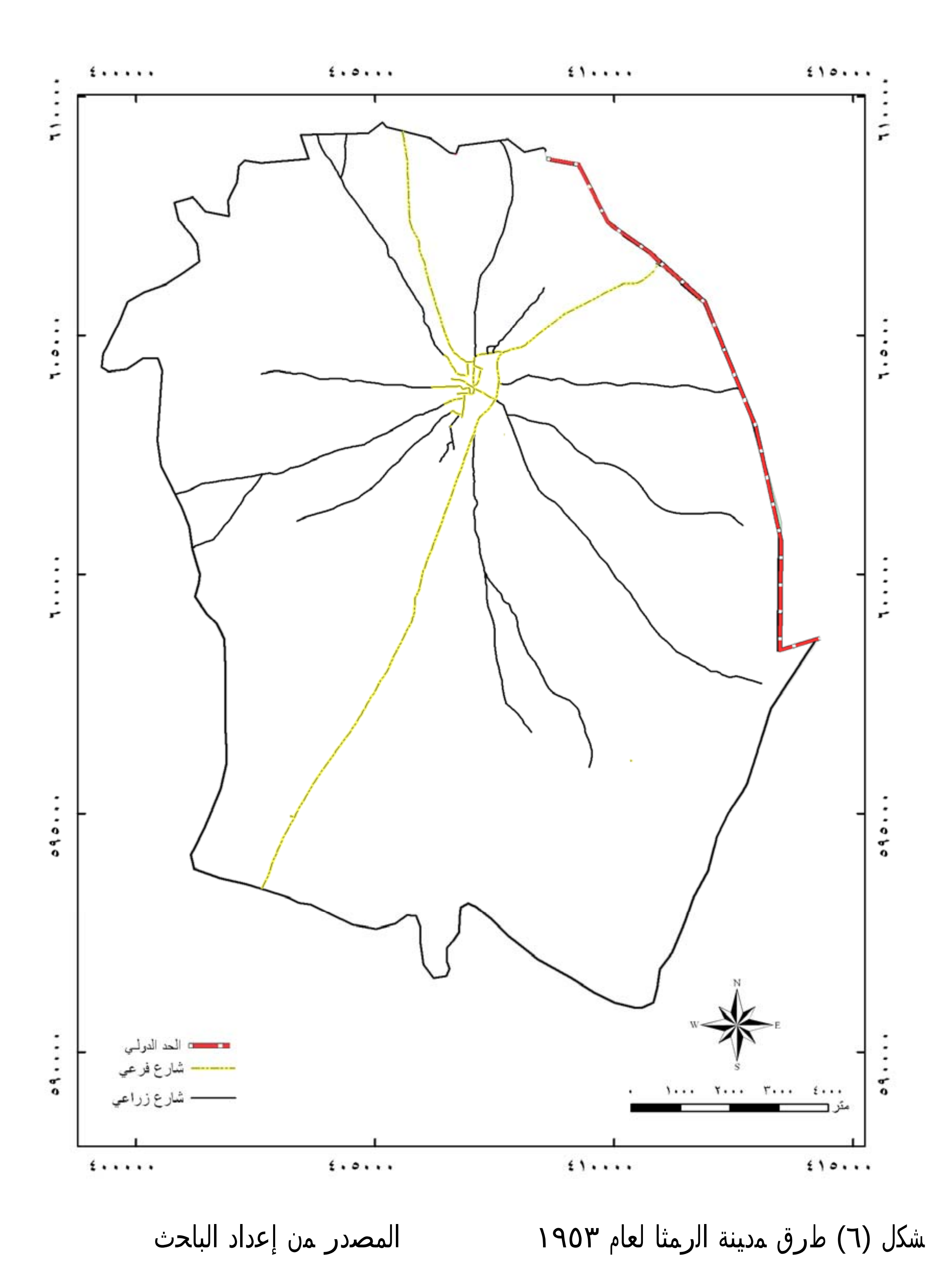
ذلك الوقت بالمحاصيل الحقلية التقليدية (القمح ، الشعير ، العدس ، الكرسنة) القائمة على الزراعـة البعلية ، وذلك لعدم وجود الموارد المائية السطحية الكافية التي تقوم عليها الزراعة المروية ، ولم يكن في تلك الفترة أي زراعة شجرية في جميع مناطق المدينة باستثناء شريط ضيق من البسـاتين علـى طول وادي الشلالة حيث اعتمد في ري هذه البساتين على مياه الشلالة .

وكان غالبية سكان المدينة يعملون بالزراعة الحقلية وتربية الماشية ، بالإضافة الـى التجـارة على المستوى الضيق ، إذ بلغت مساحة الأراضي التي يتم زراعتها من قبل سكان المدينـة ٩٨.٣٣٧ كم٢ ، ولم تكن جميع الأراضي مستغلة في تلك الفترة ، وذلك لعدم وجود الآلة الزراعيـة الحديثـة ، وقلة الأيدي العاملة ، وكبر نصيب الفرد من الأراضي ، واعتمادهم على الأيدي العاملة والدواب فـي أعمال الزراعة من حراثة ونقل المحاصيل الزراعية .

لذلك فان هناك مساحة من الأرض لم تستغل لأي عمل وبقيت أراضـي فضـاء ، والأراضـي الفضاء هي أراضي صالحة للزراعة ولكنها لم تستغل في تلك الفترة ، وقد تركزت هذه الأراضي في المناطق البعيدة عن المنطقة السكنية في ذلك الوقت ، والمناطق المحاذية للحدود السـورية ، وبلغـت مساحة الأراضي الفضاء في هذه المرحلة ٦٠.٢٤ كم٢ أي ما نسبة ٣٧ % من المسـاحة الإجماليـة للمدينة .

وكانت المدينة في تلك الفترة تعاني من نقص في الخدمات العامة المختلفة وذلك بسبب قلة عـدد السكان ، وقلة التمويل اللازم لإنشاء الخدمات المختلفة وذلك لكون مدينة الرمثا كانـت تتبـع إداريـا لمحافظة عجلون في تلك الفترة ،(سريحين ١٩٨٥)

ففي مجال الطرق لم تكن هناك طرق معبدة إلا الطريق الدولي الذي يربط المملكـة الأردنيـة الهاشمية بالجمهورية العربية السورية ، وبعض الطرق الفرعية التي تصل الرمثا بقراهـا ومحافظـة اربد ، وباقي الطرق الداخلية هي عبارة عن ممرات ترابية للمشاة والدواب والشكل رقم (٦) يمثـل طرق مدينة الرمثا لعام ١٩٥٣ .



شكل (٦) طرق مدينة الرمثا لعام ١٩٥٣ المصدر من إعداد الباحث

وتعد هذه المرحلة مرحلة تأسيس المؤسسات الحكومية والخدمات التي من شانها توفير الخدمات الضرورية للمواطنين .

ففي هذه المرحلة أنشئت وزارة الصحة في عام ١٩٥٧ عيادة صحية على الطريق الدولي الـى الحدود السورية ارتبطت بدائرة صحة اربد ، وذلك لتقديم الخدمات الصحية لمواطني اللواء بسبب عدم وجود أي مركز صحي يخدم المنطقة قبل تلك الفترة ،(مديرية صحة لواء الرمثا) .

و بعد أن تأسست مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية قامت بإنشاء استراحات سياحية فـي مناطق متعددة من المملكة شملت مدينة الرمثا لوقوعها على طريق دولي ، حيث تم بناء أول استراحة سياحية في مركز حدود الرمثا السابق عام ١٩٥٦ ، وذلك لتقديم الخدمات المختلفة وتلبيـة حاجـات المسافرين .

كما أنشأت دائرة الأراضي والمساحة مكتبا لها في مدينة الرمثا عام ١٩٦١ كما تم فتح مكتـب لهندسة البلديات ١٩٨٢ لتوفير الوقت والجهد على المواطنين .

وفي مجال التجارة تنادى عدد من التجار لتأسيس غرفه تجاره الرمثا حيث تقدموا بطلب للجهات الرسمية حيث أجيب هذا الطلب في عام ١٩٦٩ .

بدأت غرفة تجارة الرمثا بأعمالها في مبنى مستأجر وبعدد تجار لا يتجاوز ٣٥٠ تاجر وبـدخل لا يزيد عن ١٨٠٠٠ دينار تقريبا ، ثم قامت الغرفة بشراء قطعة ارض في وسط السـوق التجـاري ولإنشاء مبنى للغرفة لجأت اللجنة القائمة في الغرفة لأخذ قرض من البنك بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار وذلك من اجل إقامة مبنى مكون من أربعة ادوار استثمارية .

وبالرغم من قدم غرفة تجارة الرمثا التي تأسست عام ١٩٦٩ فان دورها بدا يبـرز بمسـاهمتها بالعمل على توفير الخدمات اللازمة للعاملين بالقطاع التجاري القائم باللواء ، وتمثيل هـذه الفعاليـات بمختلف المحافل المحلية والعربية والدولية ، والعمل على أقامت علاقات طيبه معهـا بغيـة توثيـق العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري ، وهي المحاور الرئيسية التي يسـعى أعضـاء مجلـس الغرفة إلى تحقيق أفضل النتائج فيها لما تعكسه من ايجابيات واسعة ليس على مستوى الغرفة فحسـب بل على المستوى الاقتصادي الوطني ، لتأخذ الأردن دورها الطبيعي الذي تميزت به عبر التـاريخ ، وقد عمل مجلس الإدارة منذ عام ٢٠٠١ على تطوير الغرفة في مختلف المجالات خصوصا إن عـدد أعضاء الغرفة المسجلين أصبح يزيد عن ٤٠٠٠ تاجر .

فقد أرسى المجلس قواعد العمل التي تتفق مع تطلعاتها المستقبلية حيث كانـت أولـى خطواتـه تجهيزها بأحدث التجهيزات اللازمة وتهيئه الغرفة بما يتلاءم مع متطلبات العصر للاستفادة من شـبكة الانترنت وإعداد برمجه لجميع أقسام الغرفة لما يحقق توسيع خـدمتها للأعضـاء المنتسـبين إليهـا والعاملين في الحقل التجاري ، (غرفة تجارة الرمثا) .

واستحدثت محكمة شرعية في مدينة الرمثا كانت تابعة لقاضي القضاة حتى عام ١٩٦٨ حيـث ألحقت بالوزارة الجديدة المسماة وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عام ١٩٦٨ ، ولم يكن هناك سوا مسجدين في مدينة الرمثا ومسجد في البويضة .

أما خدمات البريد والهاتف ، فقد تم فتح مكتب بريد في مدينة الرمثا وارتبطت بعمان عن طريق المفرق بخط نحاسي في عام ١٩٥٢ ، وبعدها في مركز الحدود عام ١٩٦٦ ، أما خدمات الهاتف فقد بلغ عدد المشتركين فيها عام ١٩٦٤ عن طريق المقسم ٤٨ مشترك .

وفي عام ١٩٧٣ ارتفع عدد المشتركين ليصل الى ٣٤٠ مشترك ، وتم توسيع الشبكة الهاتفيـة لتتسع الى ٤ آلاف رقم حتى وصل عدد المشتركين بخدمة الهاتف ١٠٠٠ مشترك عـام ١٩٨٤ فـي مدينة الرمثا وارتفع ليصل الى ٢٤٠٠٠ مشترك عام ٢٠٠٣ ، (الاتصالات الأردنية).

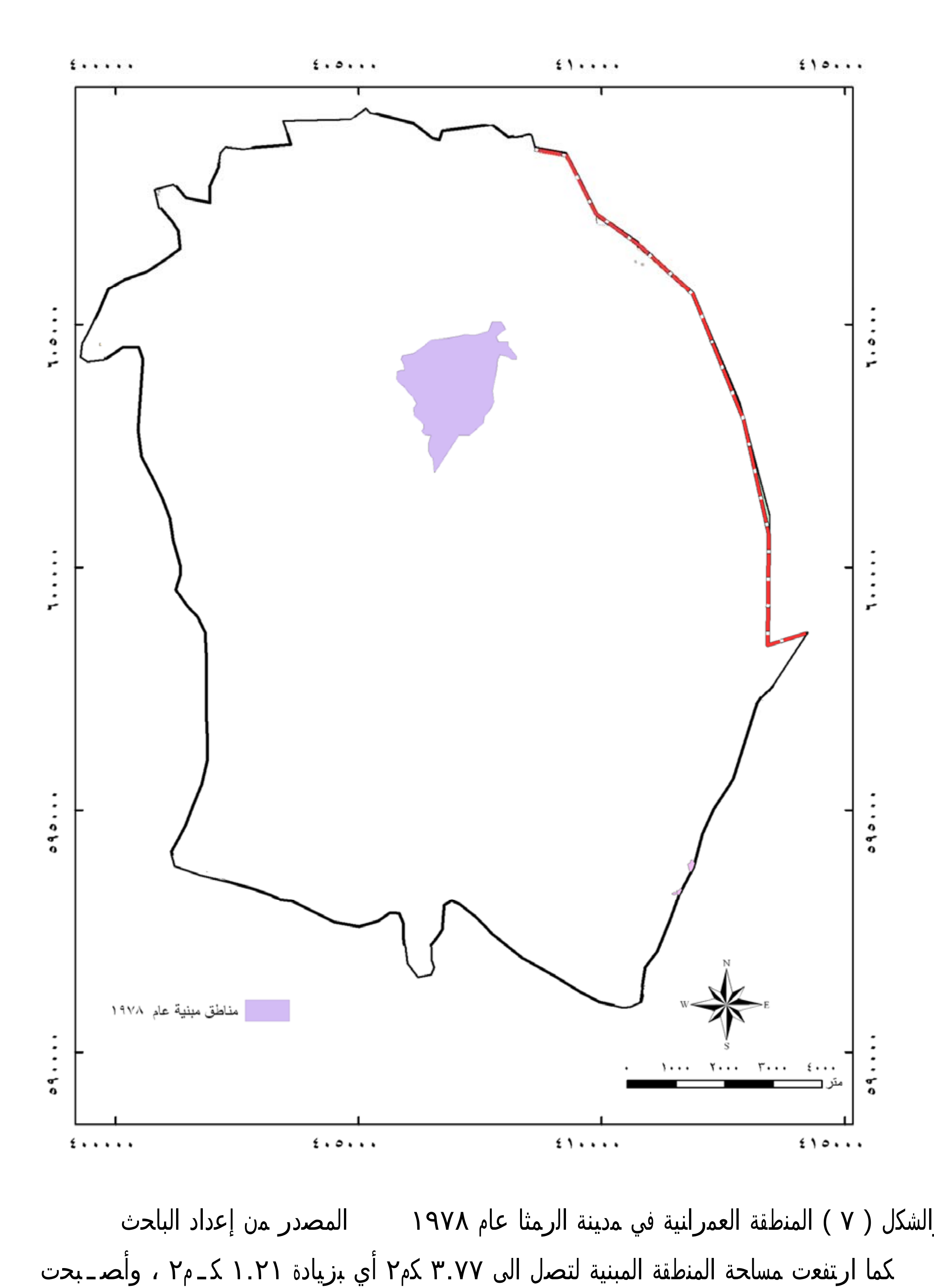
وقامت المديرية العامة للإقراض الزراعي بفتح فرع لها في مدينة الرمثا عـام ١٩٧٥ ، وهـي تقوم بتقديم القروض الى المزارعين لتمويل المشاريع الزراعية الفردية والجماعية ومشـاريع الـري واستصلاح الأراضي الزراعية وزيادة الثروة الحيوانية وحفر الآبار لتجميع مياه الأمطار واسـتغلالها للشرب وللري في منطقة الدراسة .

وفي عام ١٩٧٦ تأسس في لواء الرمثا مديرية للتربية والتعليم وسمي مكتب التربيـة والتعلـيم للواء الرمثا ومركزه في مدينة الرمثا ، وقد ساهم هذا المكتب في تنفيذ العديد من المدارس واسـتملاك المساحات المناسبة من الأراضي لإقامة المدارس عليها ، وقد بلغ عدد المدارس في مدينة الرمثا فـي ذلك الوقت ١٠ للذكور و٦ للإناث ، (مديرية التربية والعليم للواء الرمثا) .

المرحلة الثانية

التوسع في المنطقة المبنية عام ١٩٧٨

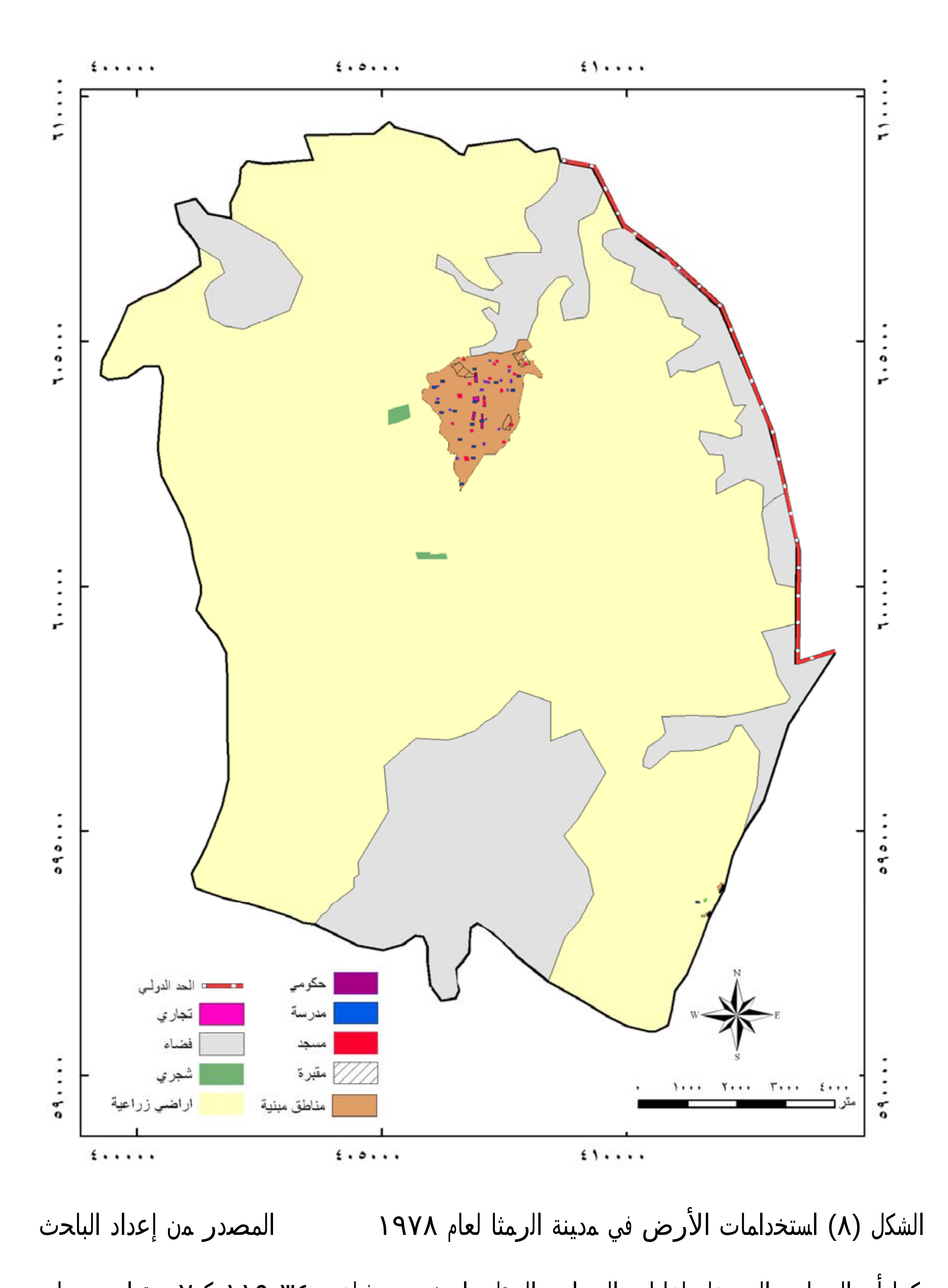
تعد هذه المرحلة امتداد للمرحلة السابقة بالنسبة للنمو السكاني والتوسع في المنطقة المبنية ، ففي هذه المرحلة ارتفع عدد السكان الى أن وصل الى ٢٧١٣٠ نسمة مـنهم ١٣٩١٦ ذكـور و ١٣٢١٤ إناث ، كما بلغت عدد المساكن ٤١٢٤ وعدد الأسر ٣٧٧٩ وعدد المباني ٣٨١٠ ، (التعـداد العـام للسكان والمساكن ١٩٧٩ دائرة الإحصاءات العامة) .



والشكل (٧) المنطقة العمرانية في مدينة الرمثا عام ١٩٧٨ المصدر من إعداد الباحث

كما ارتفعت مساحة المنطقة المبنية لتصل الى ٣.٧٧ كم٢ أي بزيادة ١.٢١ كـم٢ ، وأصـبحت نسبة المساحة المبنية ٢.٣٤ % من المساحة الإجمالية للمدينة .

لقد توسعت المنطقة المبنية خلال هذه المرحلة بنسبة ٤٧.٢٦ % من مساحة الفترة السابقة ، وقد تمثلت الزيادة الى الشرق والغرب والجنوب من المدينة بمسافات مختلفة ، حيث امتدت الـى الشـرق مسافة ٥٠٠ متر والى الغرب ٨٠٠ متر والى الجنوب ٤٠٠ متر ، ومن الملاحظ في هذه الفترة امتداد المدينة الى الغرب بشكل اكبر ، وقد ساهمت مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري في امتداد المدينـة الى جهة الغرب ، من خلال شراء قطعة من الأرض الى الغرب مـن المنطقـة السـكنية بمسـاحة ١٧.٩٤٧ دونم ، وقد عملت على امتداد المدينة الى جهة الغرب ، وبلغت عد الوحدات السكنية التـي اقيمت في منطقة المشروع ٤٤ وحدة سكنية .



الشكل (٨) استخدامات الأرض في مدينة الرمثا لعام ١٩٧٨ المصدر من إعداد الباحث

كما أن المساحة المستغلة لغايات الزراعة الحقلية ارتفعت ، فبلغت ١١٩.٣٤ كم٢ بمقدار زيـادة ٢١ كم٢ عن الفترة السابقة ، وتعزى الزيادة في المساحات المستغلة لغايات الزراعية ، الى الزيادة في عدد السكان وما رافقه من زيادة في الأيدي العاملة ، وزيادة عدد الملكيات الزراعيـة بفعـل عامـل

الإرث ، وتطور الآليات الزراعية ، هذه العوامل عملت على استغلال الأراضي الصالحة للزراعـة (الغير مستغلة سابقا) .

والملاحظ في هذه الفترة تناقص مساحة الأراضي الفضاء لحساب الأراضي الزراعيـة ، فقـد بلغت مساحة الأراضي الفضاء ٣٨.٠٢ كم٢ أي بنقصان مقداره ٢٢.٢٢ كم٢ ، و مساحة الأراضي الزراعية١١٩.٣٤ كم٢ بزيادة ٢١ كم٢ عن المرحلة الأولى .

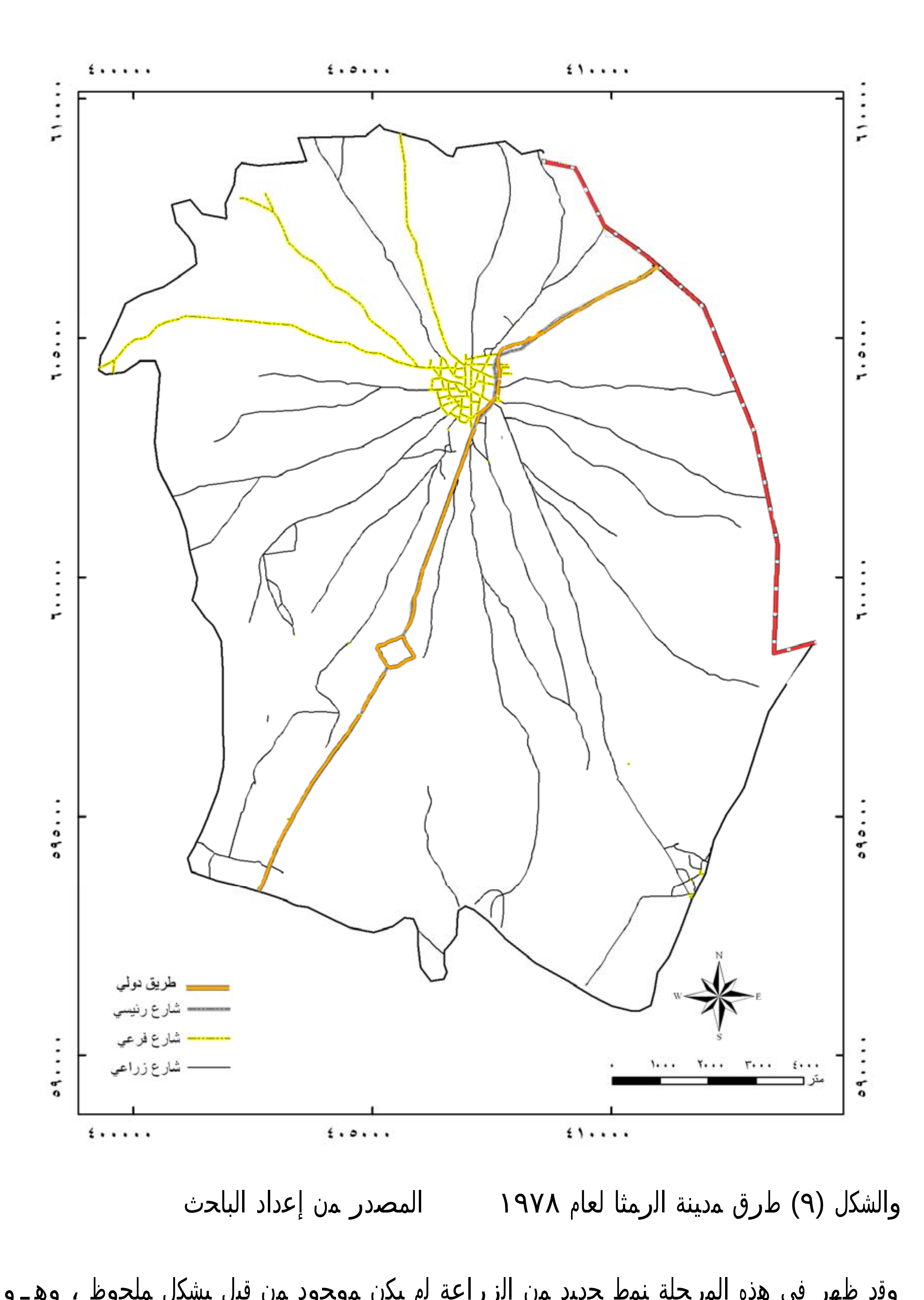
أما التوسع في قطاع التعليم فقد ارتفع عدد المدارس الى ٢٣ مدرسة منها ١٢ للذكور و٨ للإناث و٣ مدارس مختلطة ، مديرية التربية والتعليم .

وفي مجال الخدمات الصحية فقد تم تحويل ما كان يسمى المركز الصحي في مدينة الرمثا فـي تلك الفترة الى مستشفى الرمثا الحكومي وذلك عام ١٩٧٥ م ، وذلك لخدمة أهالي مدينة الرمثا ولوائها ، وكانت تحتوي على ١٣ سرير ، وبداء بالتوسع التدريجي البطيء الى أن أصـبحت سـعتها عـام ١٩٨٠ الى ٥٦ سرير . كما انشأ مركز أمومة وطفولة حيث تم افتتاحه عام ١٩٧٥ ، كمـا أنشـئت مديرية صحة للواء الرمثا عام ١٩٨٠ .

أما المراكز الصحية الموجودة في ذلك الوقت فقد تم إنشاء أول مركز صحي بعد تحويل المركز الصحي الى مستشفى الرمثا الحكومي وسمي مركز صحي الرمثا الرئيسي حيث تم إنشائه في وسـط البلد عام ١٩٧٩ وعمل على خدمة أهالي مدينة الرمثا (مديرية صحة لواء الرمثا) .

ومما يجدر ذكره أن المساجد في تلك الفترة بلغت ٣٠ مسجد (مديرية أوقاف لواء الرمثـا) . أي أن المساجد قد تضاعفت ١٠ أضعاف عما كانت عليه في فترة الخمسينيات ، وهـذا يـدل علـى الزيادة الملحوظة في عدد السكان ، وما نتج عنه من تطور عمراني ومساحي للمدينة في تلك الفترة ، وزيادة عدد مرتادي المساجد .

وفي مجال التطور في شبكة الطرق فقد ازدادت أطوال الطرق ووصلت الـى منـاطق جديـدة ساعدت على ظهور المناطق العمرانية فيها ، والشكل رقم (٩) يوضح ذلك .



والشكل (٩) طرق مدينة الرمثا لعام ١٩٧٨ المصدر من إعداد الباحث

وقد ظهر في هذه المرحلة نمط جديد من الزراعة لم يكن موجود من قبل بشكل ملحوظ ، وهـو الزراعة الشجرية وتحديدا زراعة أشجار الزيتون ، فقد بدا بعض المـزارعين بتحويـل جـزء مـن أراضيهم الزراعية (الحقلية) الى زراعتها بالأشجار وتحديدا أشجار الزيتون ، وذلك لعدة أسباب من أبرزها :

١- توالي سنوات الجفاف وبذلك لم تعد الزراعة الحقلية ذات جدوى اقتصادية .

٢- زيادة الطلب على مادة الزيت مما رفع أسعارها .

٣- قيام المواطنين بحفر بعض الآبار الارتوازية التي من شانها توفير المياه لري الأشجار.

وفي هذه المرحلة انشأ مكتب جوازات الرمثا عام ١٩٧٠ لتقديم الخدمات وانجاز معاملات جوازات السفر للمواطنين ، وبعد صدور قانون الأحوال المدنية لسنة ١٩٦٦ أنشئت مديرية الأحوال المدنية في مدينة الرمثا مكتب سجل مدني عام ١٩٧٨ ، وذلك لتقديم الخدمات وتنظيم بيانات دقيقة عن أحوال المواطنين (السكان) منذ ولادتهم وحتى وفاتهم ، وقامت بإصدار شهادات الولادة ودفاتر العائلة والهويات الشخصية للمواطنين .

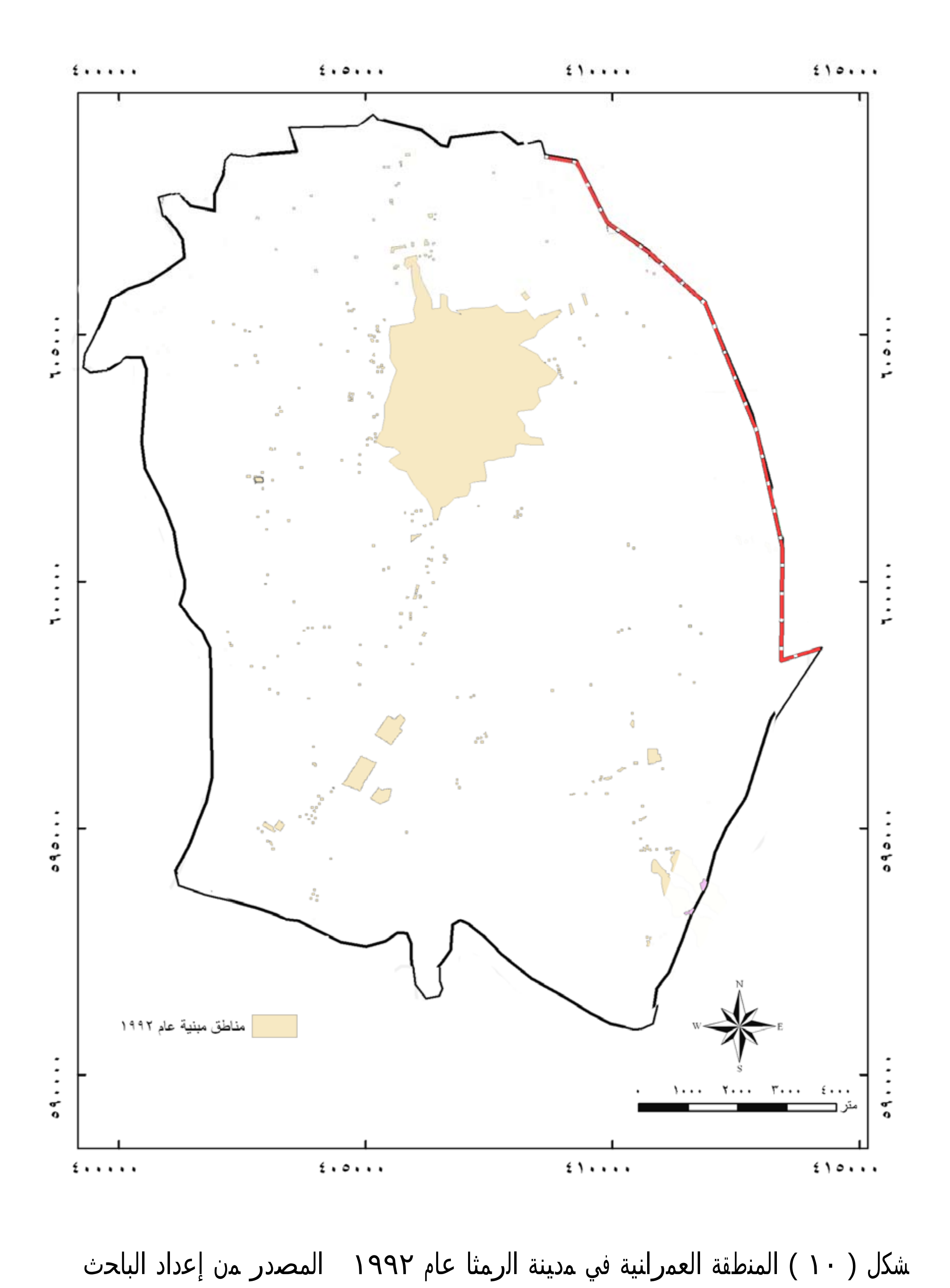
المرحلة الثالثة

توسع المنطقة المبنية في فترة التسعينات

استمرت المدينة في هذه المرحلة بالامتداد واستمر السكان بالتزايد ، وقد نجم عن عدد السكان الكبير تطور عمراني وزيادة واضحة في مساحة المدينة ، فقد بلغ عدد السكان في هذه المرحلة ٥٠٠٢٢ نسمه منهم ٢٦١٠٥ ذكور و٢٣٩١٧ إناث ، كما ارتفعت عدد المباني لتصل الى ٦٨٥٦ مبنى وعدد المساكن ٩٢٦١ مسكن وعدد الأسر ٧٣٩٦ أسرة ، (دائرة الإحصاءات العامة التعداد العام للسكان والمساكن ١٩٩٤) .

والملاحظ من الشكل رقم (١٠) أن الامتداد العمراني في هذه المرحلة لم يحدد جهة معينة يتجه إليها بسبب التطور في وسائل النقل المختلفة وزيادة عدد السكان وزيادة الطرق المعبدة ، بل تطور

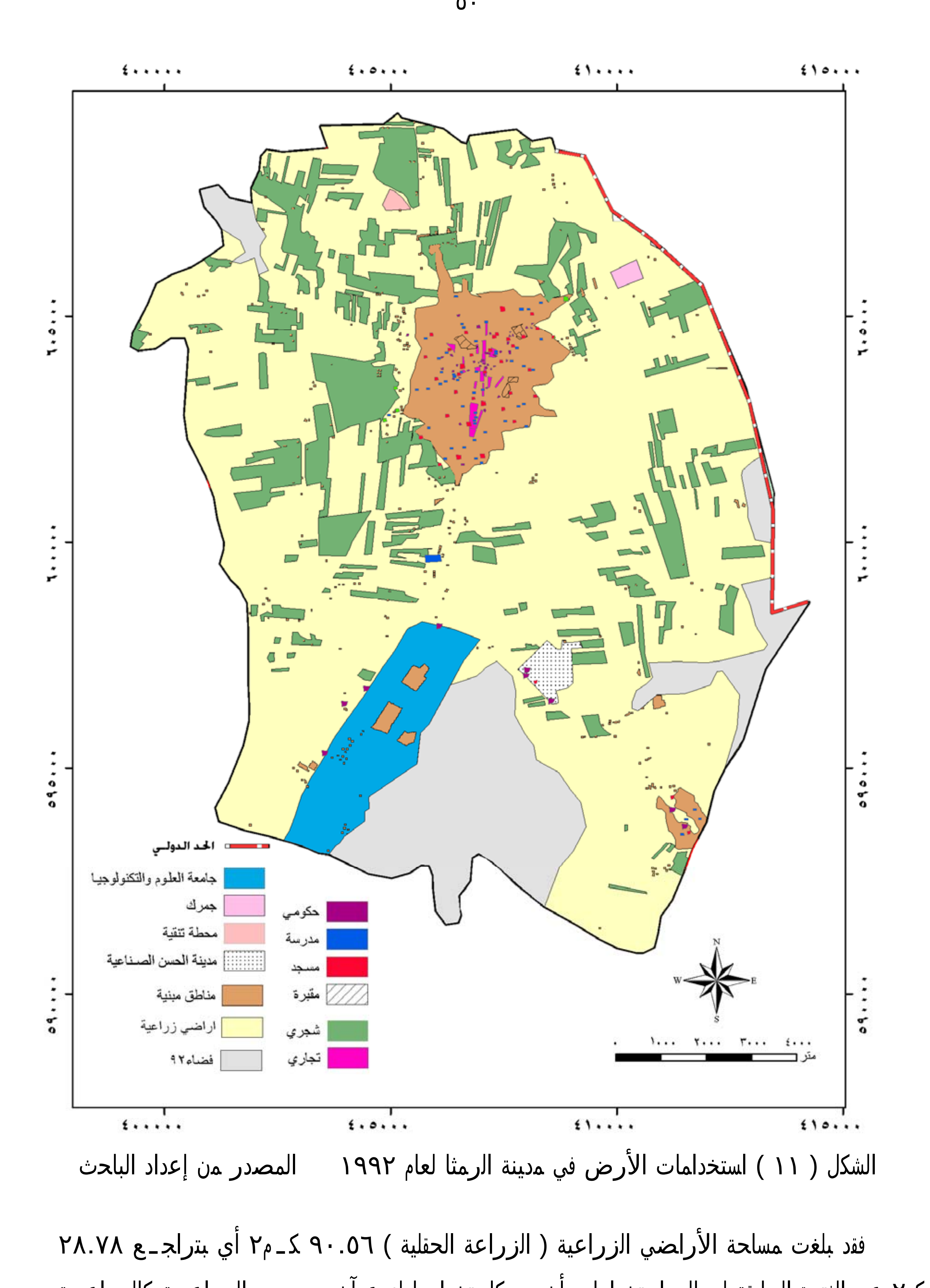
وامتد الى الجهات الأربعة بمسافات مختلفة مع التوجه نحو الجنوب وذلك بسبب إقامة جامعة العلـوم والتكنولوجيا ومدينة الحسن الصناعية الى الجنوب من المنطقة المبنية في مدينة الرمثا .



شكل (١٠) المنطقة العمرانية في مدينة الرمثا عام ١٩٩٢ المصدر من إعداد الباحث

كما وقامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري عام ١٩٩٠ بشراء قطعة مـن الأرض بمساحة ١٨٦.٦٤١ دونم الى الشرق من مدينة الرمثا بهدف تنظيمها وفتح الشوارع فيها وتوفير البنية التحتية اللازمة لإقامة المساكن ، وتم تقسيمها الى مساحات مختلفة تناسب مختلف فئات المجتمع ، وتم بيع جزء كبير منها ، حيث يوجد داخلها ما يقارب ٢٤٥ وحدة سكنية ، وبـذلك أصـبحت المسـاحة الإجمالية لمشروع التطوير الحضري بالإضافة الى المشروع الذي اقيم في عام ١٩٧٣ في حي الجلمة ٢٠٤.٥٨٨ دونم .

وهذه الزيادة السكانية المرتفعة والزيادة في عدد المباني والمساكن عملت على الاعتـداء علـى الأراضي الصالحة للزراعة وتحويلها الى أراضي تستغل لغايات السكن والصناعة والطرق والخدمات ، مما أدى الى تراجع المساحات الزراعية ويلاحظ ذلك من خلال الشكل رقم (١١) .

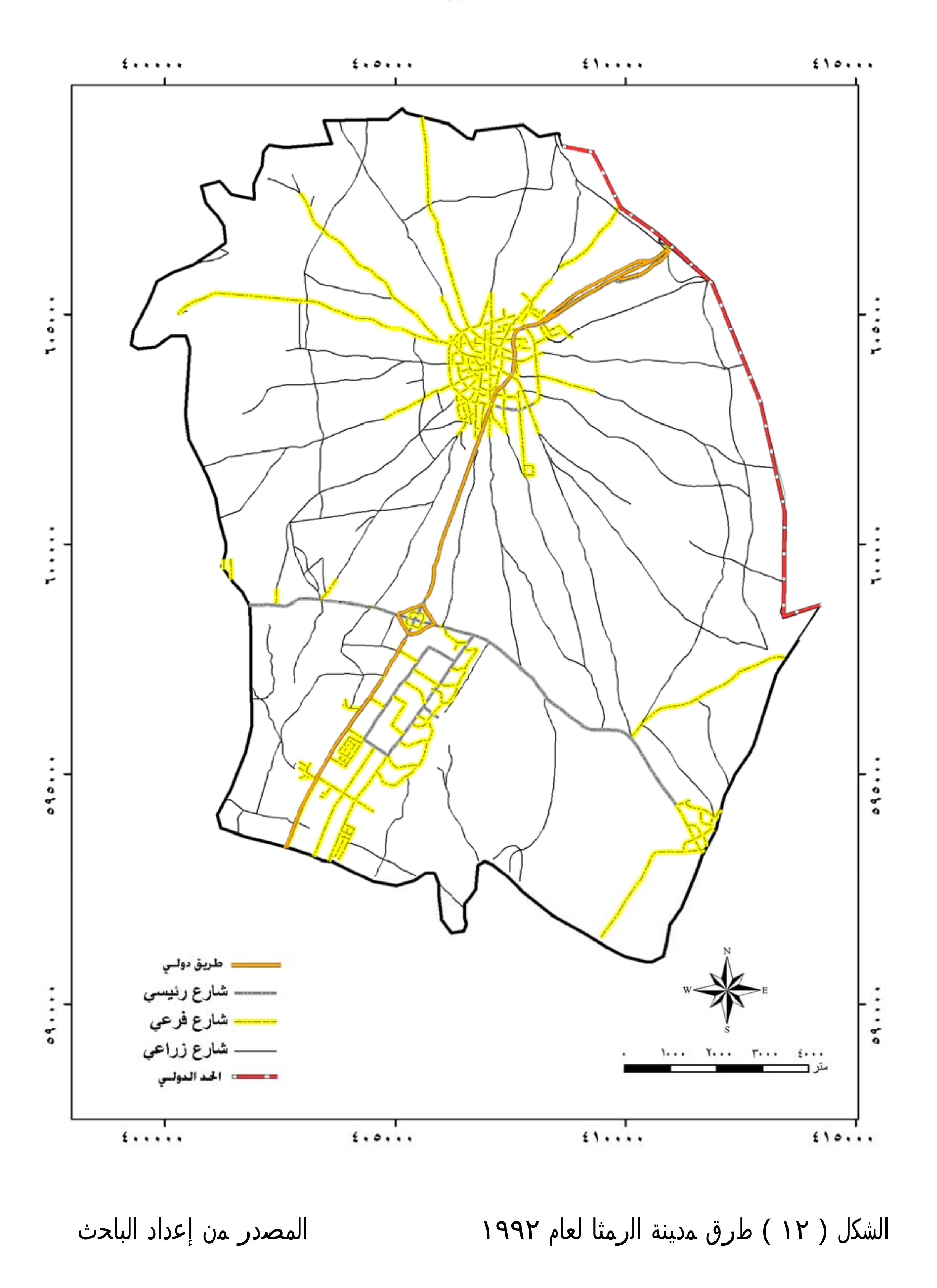


الشكل (١١) استخدامات الأرض في مدينة الرمثا لعام ١٩٩٢ المصدر من إعداد الباحث

فقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية (الزراعة الحقلية) ٩٠.٥٦ كـم٢ أي بتراجـع ٢٨.٧٨ كم٢ عن الفترة السابقة لصالح استخدامات أخرى كاستخدامها لنوع آخـر مـن الزراعـة كالزراعـة الشجرية الذي ارتفع مساحتها ليصل الى ٢٤.٨٨ كم٢ ، أيضا المساحة المبنية للمدينـة المخصصـة

للسكن ، فقد بلغت مساحة المنطقة المبنية في هذه المرحلة ١٢.٤١ كم٢ أي ما يعادل ٨ % من مساحة مدينة الرمثا ، فقد ازدادت المساحة المبنية عن الفترة السابقة بمقدار ٨.٦٤ كم٢ .

أما الطرق فقد تم إنشاء المزيد من الطرق الفرعية والزراعية التي عملت على ربـط المنطقـة المبنية بجميع مناطق الأراضي الزراعية المجاورة للمدينة الشكل رقم (١٢) ، بحيث أصـبح مـن السهل على المواطنين إقامة المباني السكنية خارج حدود التنظيم .



الشكل (١٢) طرق مدينة الرمثا لعام ١٩٩٢

المصدر من إعداد الباحث

أما الأراضي الفضاء ففي هذه المرحلة تقلصت مساحة هذه الأراضي ووصلت الى حدودها الدنيا ، ويعزى ذلك الى الزيادة السكانية ، واستغلال جميع الأراضي الصالحة للزراعة حيث وصلت مساحة الأراضي الفضاء ٢١.٢٨ كم٢ أي بتناقص ١٦.٧٤ كم٢ وغالبية هذه الأراضي المتبقية هي أراضي غير صالحة للزراعة .

شهدت مدينة الرمثا في هذه الفترة نموا سكانيا وعمرانيا واضحا ، كما شهدت استحداث استخدامات جديدة للأراضي ، وتحول استخدامات معينة الى استخدامات جديدة لم تكن موجودة في السابق .

ففي عام ١٩٨٦ افتتحت جامعة العلوم والتكنولوجيا ، وهي إحدى الجامعات الأردنية الحكومية الرائدة في التخصصات العلمية ، والتي تقع الى الشمال من عمان ٧٠ كم ، و ٢٠ كم الى الشرق من مدينة اربد ، و ٧ كم الى الجنوب من مدينة الرمثا .

وقد أقيمت على مساحة ١١ كم٢ من أراضي مدينة الرمثا ، ومعظم هذه الأراضي هي أراضي زراعية حيث تم تحويل جزء منها الى مباني وطرق داخلية داخل حرم الجامعة ، وتم زراعة بعض أراضيها بالأشجار الحرجية المختلفة وأشجار الزيتون و بعض أراضيها تقوم الجامعة بزراعتها بالمحاصيل الحقلية .

كما وقامت الحكومة في عام ١٩٩١ بإنشاء مدينة الحسن الصناعية الى جهة الشرق من مدينة الرمثا ، وتبعد عنها حوالي ١٠ كم ، وجاء اختيار موقع المدينة بالقرب من الطرق الدولية التي تربط الأردن بالدول العربية المجاورة سوريا والعراق والسعودية وفلسطين ، وذلك لتسهيل عمليات النقل والتسويق للسلع المصنعة فيها ، بالإضافة الى قربها من المدن و التجمعات السكانية مثل مدينة الرمثا وقرى لواء الرمثا ومحافظتي اربد والمفرق ، مما يسهم بفاعلية في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة ورفد الصناعات بما تحتاجه من العمالة المدربة .

وقد أقيمت بالمرحلة الأولى من إنشائها على مساحة ٠.٤٢٧ كم٢، مـزودة بكافـة الخـدمات الأساسية والمساندة اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية ، وتعتبر ثاني مدينة صناعية بعد مدينة سحاب الصناعية .

وقد استحوذت على ٥٥ مصنعاً ووفرت ٤١٦٠ فرصة عمل ، ونظرا لإشغال كافة أراضـيها ولتلبية احتياجات المستثمرين الجدد ، قامت بالمرحلة الثانية من التوسع في المدينة حيث تم شراء مـا مساحة ٠.٣٤٤ كم٢ من الأراضي المجاورة وضمها لها ، حيث أصبحت المساحة الإجمالية للمدينـة ٠.٧٧١ كم٢ ، (مدينة الحسن الصناعية) .

والمرحلة الثالثة من مراحل التطور المساحي لمدينة الحسن الصناعية بدا بتنفيذها عـام ٢٠٠٠ حيث تم إضافة ٠.٢٣٤ كم٢ لتصبح المساحة الإجمالية للمدينة ١.٠٠٥ كم٢.

وبإقامة جامعة العلوم ومدينة الحسن شهدت المدينة نموا عمرانيا في مختلف الجهات ، فامتـدت المدينة الى الغرب مسافة ١٠٠٠ متر والى الجنوب ٧٠٠ متر والى الشرق ١٠٠٠ متر والى الشـمال ٢٠٠٠ متر ، ومن الملاحظ أن امتداد المدينة نحو الجهات الأربعة لم يكن متساوي ، بحيث بلغ أقصى امتداد للمدينة نحو الشمال ، وتلاها الى الغرب والشرق ، وبهذا التوسع والامتداد أصـبحت المسـاحة المبنية في مدينة الرمثا ١٢.٤١ كم٢ بنسبة ٨ % من المساحة الإجمالية للمدينة .

ونظرا لما شهدته منطقة الدراسة من توسع في المنطقة المبنية وازدياد عـدد السـكان وزيـادة الضغط على المركز الصحي الرئيسي ، فقد قامت مديرية صحة لواء الرمثا بإنشـاء مركـز صـحي الرمثا الغربي وقد انشأ عام ١٩٩١ بهدف تقديم الخدمات الصحية ولتخفيف الجهد لأهالي مدينة الرمثا في المنطقة الغربية ، بالإضافة الى مستشفى الرمثا الحكومي الذي يعمل على تقديم الخدمات الصـحية لسكان اللواء .

أما عن عدد المساجد المتواجدة في مدينة الرمثا فقد ارتفع ليصل إلى ٣٧ مسجد وإنشاء مركـز لتعليم القران الكريم للذكور عام ١٩٨٨ (مديرية أوقاف لواء الرمثا)

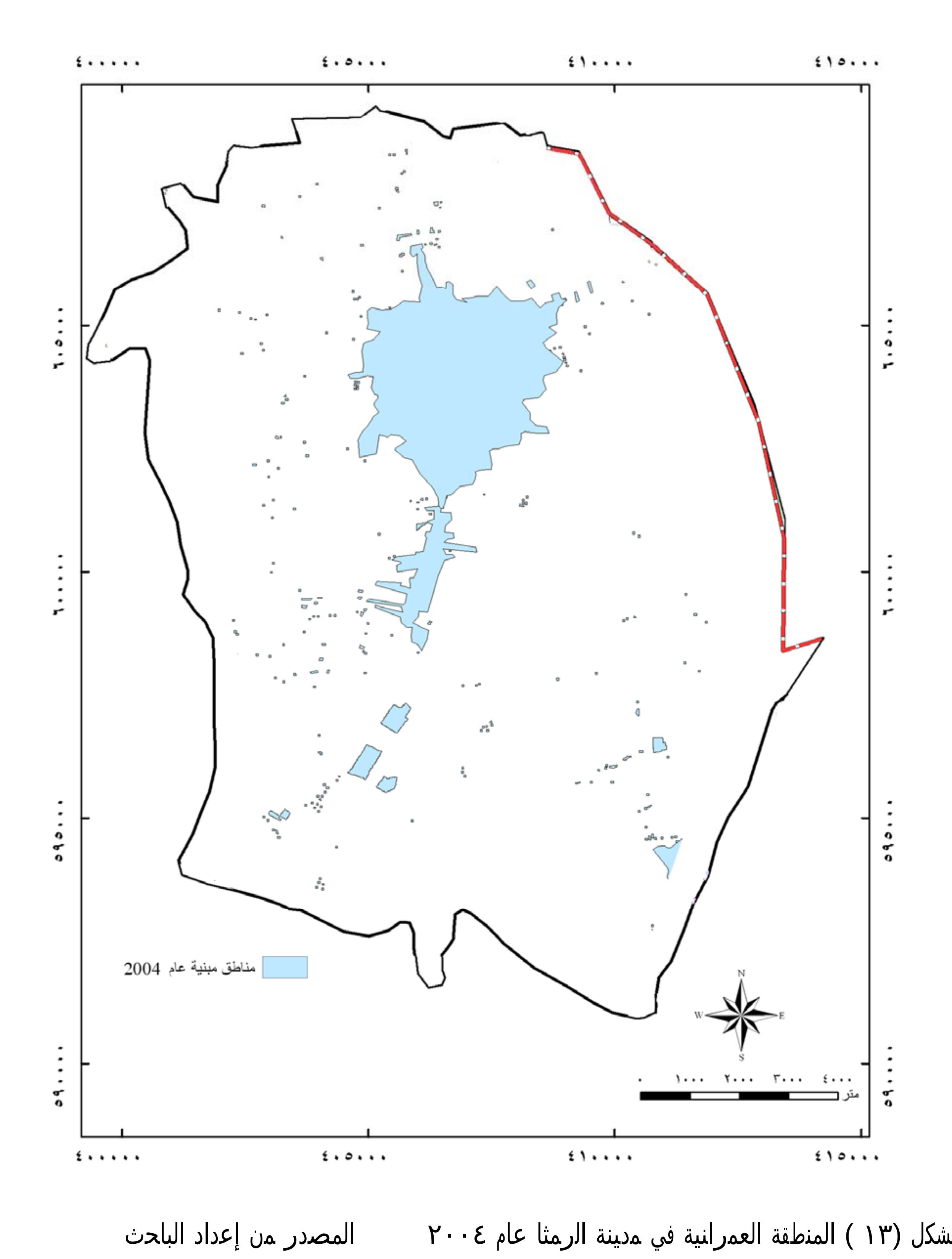
وفي مجال التوسع في الخدمات التعليمية فقد طرأ تطور في قطاع التعليم بشقيه التعليم المدرسي والتعليم العالي ، ففي مجال التعليم المدرسي ارتفع عدد المدارس الى أن وصل عام ١٩٩٤ الـى ٣١ مدرسة منها ١٤ مدرسة للذكور و ٩ مدارس للإناث و ٣ مـدارس مختلطـة و٥ مـدارس لريـاض الأطفال ، وبلغ عدد الطلبة الملتحقين بهذه المدارس من مختلف الأعمار ٢٤١٢١ طالب وطالبـة . (مديرية التربية والتعليم للواء الرمثا)

أما في مجال التعليم العالي فقد تم إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا وقد سـاعد موقعهـا فـي المدينة ، من ازدياد الطلبة الملتحقين بها من أبناء المنطقة .

المرحلة الرابعة

توسع المنطقة المبنية لغاية ٢٠٠٤

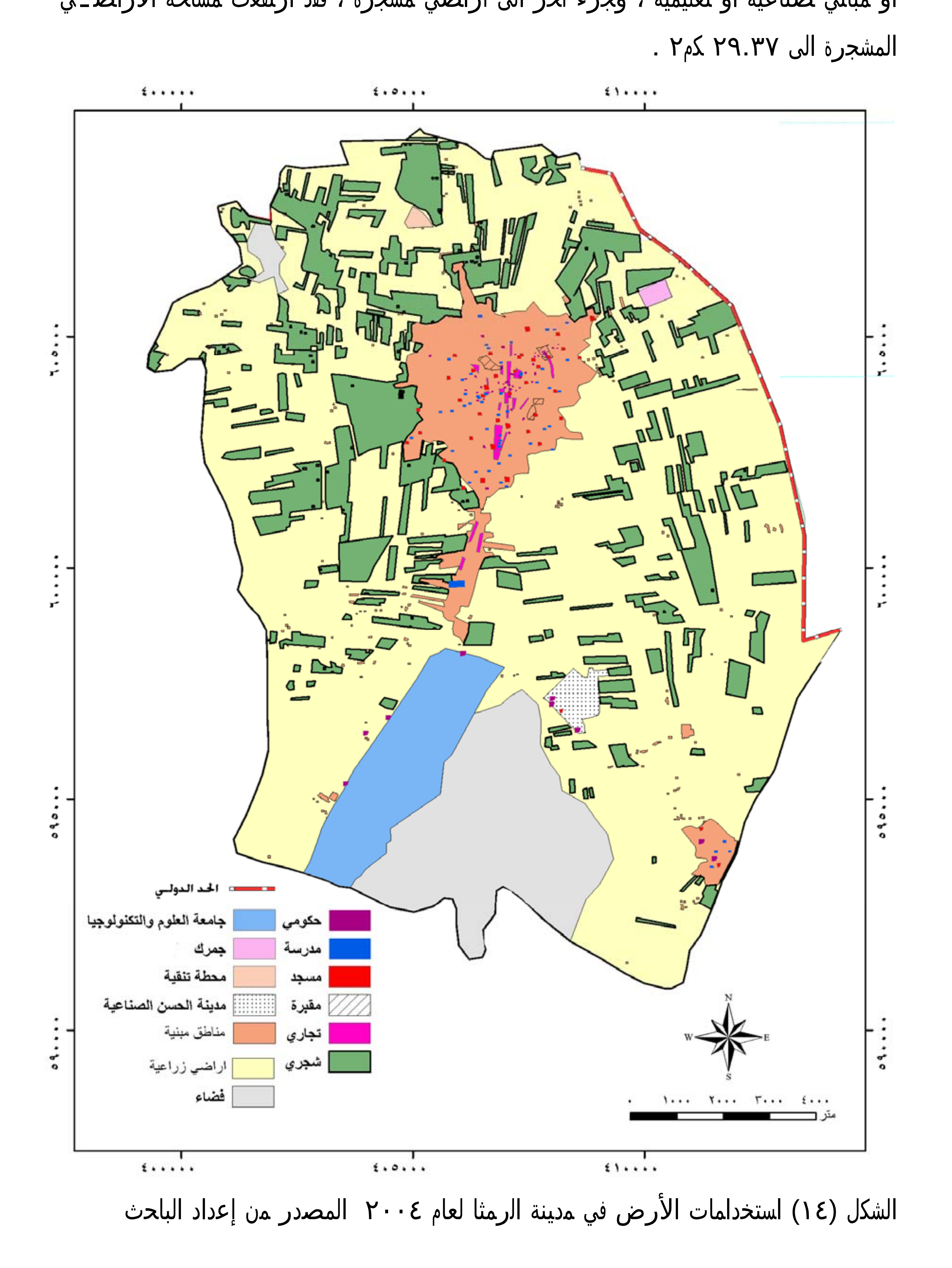
شهدت منطقة الدراسة في هذه المرحلة نموا عمرانيا ومساحيا واضحا ، حيث بلغـت مسـاحة المنطقة المبنية ١٦.١٢ كم٢ أي بازدياد ٣.٧١ كم٢ عن الفترة السابقة بحيث أصبحت تشكل المساحة المبنية ١٠ % من المساحة الإجمالية للمدينة ويوضح ذلك الشكل رقم (١٣) ، وهـذا نـاجم عـن الارتفاع المتزايد في عدد السكان الذي وصل إلى ٧١٤٣٣ نسـمه مـنهم ٣٥٨٩١ نسـمه ذكـور و ٣٥٥٤٢ نسمه إناث ، كما ارتفعت عدد المساكن إلى ١٤٩١٩ مسكن وعدد المباني إلى ٩٣٦٩ مبنى ، (التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٤).



الشكل (١٣) المنطقة العمرانية في مدينة الرمثا عام ٢٠٠٤ المصدر من إعداد الباحث

لوحظ من خلال تحليل الصور الجوية أن المنطقة المبنية الجديدة في هذه الفترة توسـعت علـى حساب الأراضي الزراعية الحقلية ، بحيث تم تحويل جزء كبير من الأراضي الزراعيـة الـى

أراضي مبنية ، فقد انخفضت مساحة الأراضي الزراعية الحقلية الى ٨٧.٠٥ كم٢ ويعود هـذا الانخفاض في مساحة هذه الأراضي الى تحويل جزء منها الى أراضي مبنية سواء كانت مساكن او مباني صناعية او تعليمية ، وجزء آخر الى أراضي مشجرة ، فقد ارتفعت مساحة الأراضـي المشجرة الى ٢٩.٣٧ كم٢ .



الشكل (١٤) استخدامات الأرض في مدينة الرمثا لعام ٢٠٠٤ المصدر من إعداد الباحث

كما أن مساحة الأراضي الفضاء في هذه المرحلة تراجعت بشكل ملحوظ ، وذلك بسبب ازديـاد عدد السكان وازدياد المساحة المبنية مما أدى الى الحاجة الى استغلال جميع الأراضي القابلة للزراعة فقد وصلت مساحة الأراضي الفضاء ١٠ كم٢، والجدول رقم (٣) يبين تراجع مسـاحة الأراضـي الفضاء.

جدول (٣) مساحة الأراضي الفضاء والنسبة المئوية من المساحة الاجمالية للمدينة

السنة	مساحة الأرض الفضاء كم٢	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية للمدينة
١٩٥٣	٦٠.٢٤	%٣٧
١٩٧٨	٣٨.٠٢	%٢٣
١٩٩٢	٢١.٢٨	%١٣
٢٠٠٤	١٠	%٦.٢

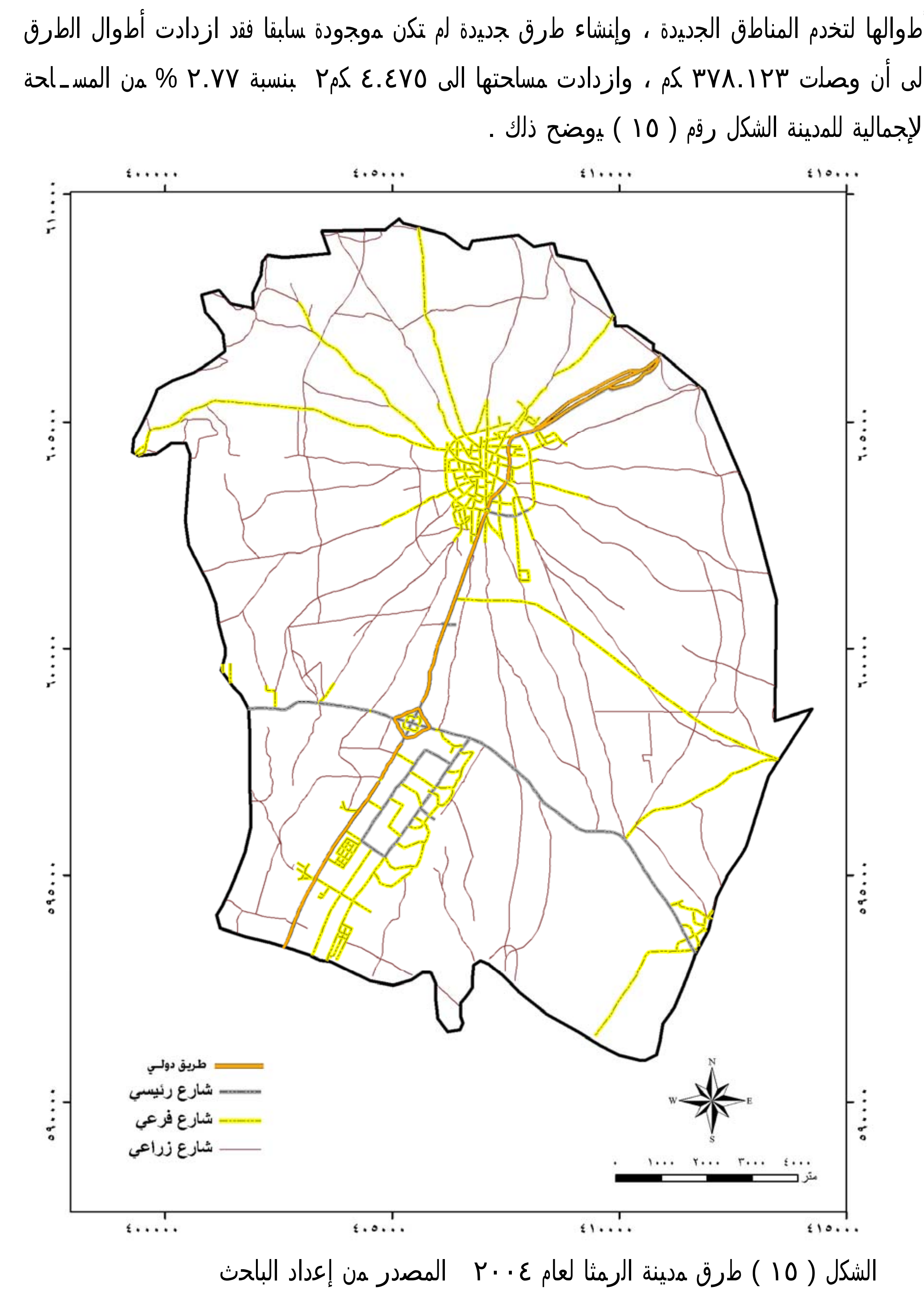
وفي مجال الخدمات التعليمية فقد تطورت وبلغت عدد المدارس في منطقة الدراسة ٣٩ مدرسـة منها ١٧ مدرسة للذكور و ١٣ مدرسة للإناث و ٤ مدرسة مختلطة ، كما يوجد في منطقة الدراسة ٥ لرياض الأطفال ،(مديرية التربية والتعليم للواء الرمثا) .

وشهدت مدينة الرمثا تطورا ملحوظا في مجال الخدمات الصحية ، فبإنشـاء مستشـفى الملـك المؤسس عبد ا الأول الجامعي ٢٠٠١ ، أدى الى إحداث نقلة نوعية في نوعية الخـدمات الصـحية المتطورة المقدمة من هذه المستشفى الى أهالي منطقة الدراسة والمناطق المحيطة بها ، بالإضافة الى إقليم الشمال بشكل عام .

كما تم إنشاء مركز صحي جديد عام ١٩٩٤ للمنطقة الشمالية من منطقة الدراسة ، وذلك لتقديم الخدمات الصحية للمنطقة الشمالية من مدينة الرمثا وهو عبارة عن مركز صـحي شـامل ، وبـذلك أصبح عدد المراكز الصحية ٤ مراكز صحية تعمل على تغطية حاجات المدينة من الخدمات الصحية لمختلف مناطق المدينة .

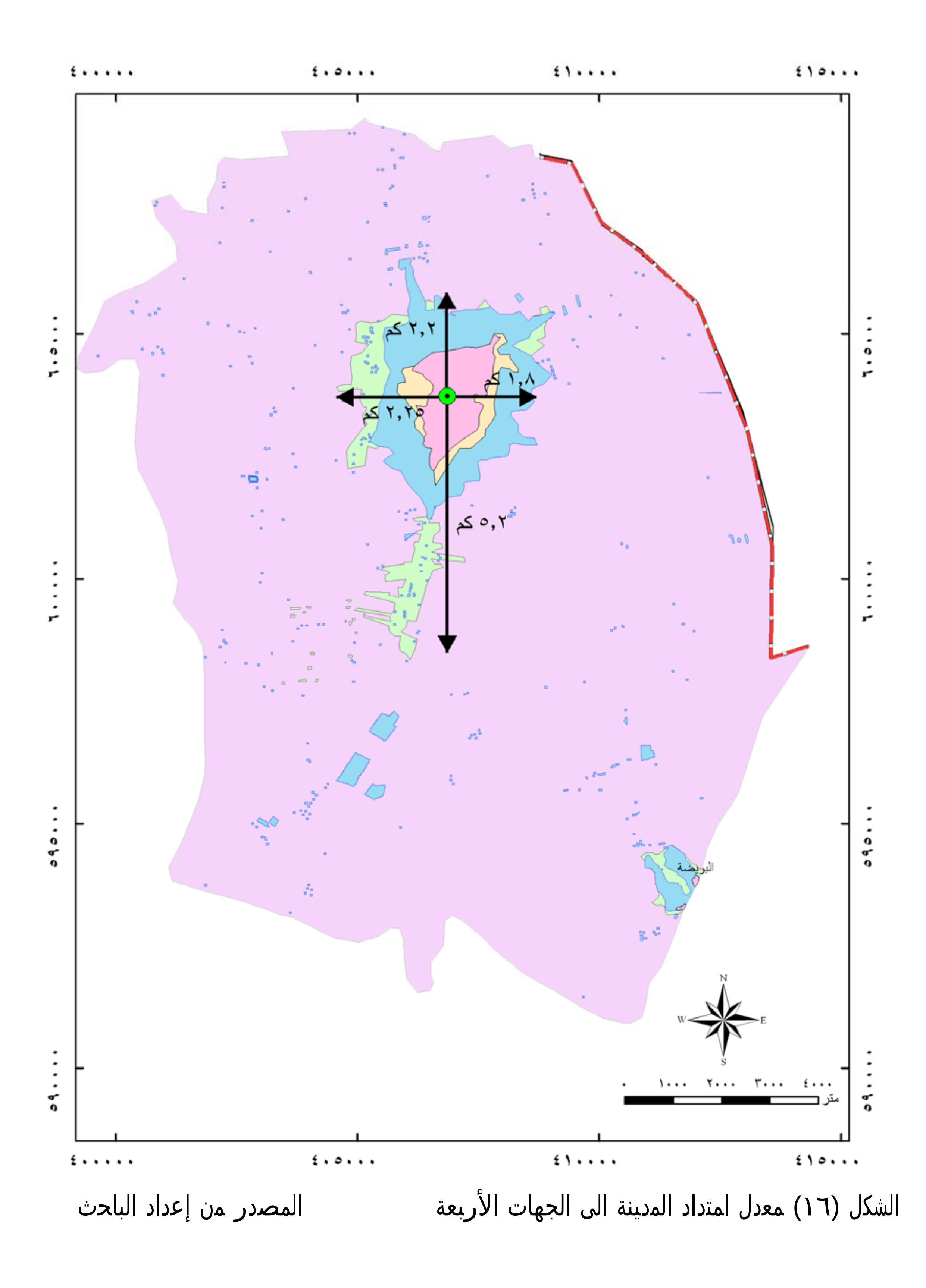
كما ارتفعت أعداد المساجد في هذه المرحلة الى ٤٥ مسجد و مراكز تعلـيم القـران الـى ٣ مراكز للذكور ومركز للإناث . (مديرية أوقاف لواء الرمثا)

كما أدى التطور المساحي للمدينة وازدياد عدد المساكن والمباني وإنشاء العديد مـن المشـاريع الاقتصادية والتعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الى الحاجة الى التوسع في شبكة الطرق وازدياد أطوالها لتخدم المناطق الجديدة ، وإنشاء طرق جديدة لم تكن موجودة سابقا فقد ازدادت أطوال الطرق الى أن وصلت ٣٧٨.١٢٣ كم ، وازدادت مساحتها الى ٤.٤٧٥ كم٢ بنسبة ٢.٧٧ % من المسـاحة الإجمالية للمدينة الشكل رقم (١٥) يوضح ذلك .



الشكل (١٥) طرق مدينة الرمثا لعام ٢٠٠٤ المصدر من إعداد الباحث

كما أدى التطور في شبكة الطرق وإنشاء المزيد من الطرق الفرعية والزراعية الى زيادة امتداد المدينة مساحيا ، بحيث امتدت المدينة في جميع الجهات وبنسب متفاوتة لاحظ الشكل رقم (١٦) .



الشكل (١٦) معدل امتداد المدينة الى الجهات الأربعة

المصدر من إعداد الباحث

فقد امتدت الى جهة الغرب مسافة ٩٠٠ متر لتصبح المسافة الإجمالية خلال مراحـل التطـور بأكملها ٢٧٠٠ متر ، كما امتدت المدينة الى الشرق بمسافة ٥٠٠ متر لتصبح المسافة الإجمالية ٢٠٠٠ متر ، ووجود جامعة العلوم والتكنولوجيا ومستشفى الملك عبدا في المنطقة الجنوبية عملا معا كعامل جذب للسكان الى جهة الجنوب ، بحيث امتدت المنطقة المبنية مسافة ٣٠٠٠ متر الى جهـة الجنـوب لتصبح المسافة الإجمالية ما تقارب ال ٥٠٠٠ متر .

ولم يكن الامتداد الى جهة الشمال في هذه المرحلة كبيرا كبقية الجهات الأخـرى فقـد امتـدت بمسافة ٣٠٠ متر وأصبحت المسافة الإجمالية ٢٣٠٠ متر في جميع مراحـل الامتـداد العمرانـي ، ويعزى قلة الامتداد الى جهة الشمال في تلك المرحلة الى أن الامتداد العمراني وصـل الـى محطـة التنقية الى الشمال من المدينة حيث عملت محطة التنقية على توجه السكان الـى المنـاطق الجنوبيـة والغربية من المدينة .

أما مساحة الأراضي المستغلة للصناعة فقد ارتفعت وخصوصا بعد إشغال جميع مساحة مدينـة الحسن الصناعية فلجأت مؤسسة المدن الصناعية الى شراء أراضي زراعية مجاورة لها وضمها الـى مدينة الحسن الصناعية ، وذلك لتلبية الحاجة المتزايدة للمصانع الجديـدة ، فقـد ارتفعـت المسـاحة الإجمالية للاستخدام الصناعي الى أن وصلت الى ١.١٥٥ كم٢ أي بنسـبة ٠.٧١% مـن المسـاحة الإجمالية للمدينة.

ولقد كان للموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الدراسة ، وللخصائص المتعددة لأراضـي المنطقـة الجنوبية بالذات ، اثر واضح في اختيارها من قبل المخططين لإقامـة بعـض المشـاريع الوطنيـة والإقليمية ، ولقد اختيرت المنطقة الجنوبية من المدينة كموقع للعديد مـن المشـاريع التنمويـة فـي القطاعات المختلفة ، الصناعية والتعليمية والصحية والخدمية والتقنية ، حيث تم إقامة جامعة العلـوم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٦ ثم افتتحت مدينة الحسن الصناعية في عام ١٩٩١ ، وإنشـاء مستشـفى الملك المؤسس عبد ا الجامعي عام ٢٠٠١ ، وإقامة مخازن تموين الشـمال للحبـوب ، والمركـز الإقليمي لنقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي .

ولقد جاءت تلك المشاريع الى المنطقة من خلال الخطط التنموية الوطنية في العقـود الثلاثـة الأخيرة من القرن الماضي ، وفي غياب خطة تنموية محلية شاملة ومتكاملة تتشـابك وتتـرابط فـي أهدافها الخاصة مع أهداف تلك المشاريع العامة كان ضعف ترابط والعلاقات والتأثير والتأثر بين تلك المشاريع والقطاعات التنموية المختلفة في منطقة الدراسة ، وفي ما يلي الجدول رقم (٤) ملخـص لتطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة الرمثا لسنوات الدراسة .

جدول (٤) تطور مساحة المنطقة المبنية لمدينة الرمثا كم٢ لسنوات الدراسة

السنة	المنطقة المبنية كم٢	النسبة المئوية من مساحة المدينة الاجمالية
١٩٥٣	٢.٥٦	%١.٥
١٩٧٨	٣.٧٧	%٢.٥
١٩٩٢	١٢.٤١	%٨
٢٠٠٤	١٦.١٢	%١٠
المجموع	١٦.١٢	%١٠

العوامل التي ساعدت على التغير المساحي والتوسع العمراني في مدينة الرمثا :

١. النمو السكاني

لعب تطور الحجم السكاني في مدينة الرمثا دورا هاما في عملية التوسع العمراني ، كغيرها من مدن المملكة الأردنية الهاشمية وذلك من خلال ما يتطلبه ارتفاع عدد السكان من مساكن جديدة تعمل على تلبية احتياجاتهم المتزايدة من المساكن وما يرافقه من الحاجة الى المزيد من الأراضي لبناء المساكن ، وبذلك تحويل جزء من الأراضي الصالحة للزراعة وخصوصا تلك الأراضي المجاورة للمدينة الى مناطق مبنية وهذا من شانه توسع المدينة مساحيا الى الجهات المختلفة بمسافات مختلفة .

فسكان مدينة الرمثا بلغ عددهم ٨٠٨٤ نسمه في عام ١٩٥٣ ، كما بلغت عدد المساكن ١٢٠٠ مسكن وهذا يمثل قرية صغيرة الحجم السكاني وقليلة المساكن ، ومع استمرار الزيادة السكانية ارتفعت عدد المساكن الى ١٦٤٢ مسكن لتخدم العدد السكاني البالغ ١٠٧٩١ نسمة وذلك حسب تعداد الإحصاءات العامة عام ١٩٦٢ .

أما في عام ١٩٧٩ فقد ارتفعت عدد المساكن المتواجدة في مدينة الرمثا الى أن وصلت الى ٤١٢٤ مسكن وذلك لتغطية الارتفاع المتزايد في عدد السكان والبالغ ٢٧١٣٠ نسمة وهذا من شانه الحاجة الى مساحات جديدة من الأراضي لتقام عليها هذه المساكن ، وفي التعداد العام للسكان والمساكن الذي جرى عام ١٩٩٤ ارتفعت عدد المساكن الى ٩٢٦١ مسكن ، وفي عام ٢٠٠٤ وصلت الى ١٤٩١٩ مسكن وحسب دائرة الإحصاءات العامة كانت غالبية المساكن في مدينة الرمثا من الطابق الأول ، أي أن المساكن في مدينة الرمثا انتشرت بشكل افقي وليس عموديا .

٢. جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

أُنشأت جامعة العلوم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٦ في مدينة الرمثا وهي تعد ثالث جامعة اردنية ، ومن خلال المباشرة في إنشاء الجامعة في موقع الى الجنوب من مدينة الرمثا ساهمت وبشكل كبير بحد ذاتها بالتوسع العمراني وذلك من خلال البدء بأعمال البناء الخاصة بها ، كما عملت على الارتقاء في وتحسين الأراضي القريبة منها من خلال زيادة الاهتمام بالطرق ، وانتشار الخدمات المختلفة الى

المناطق المجاورة لها ، مما دعا سكان المدينة الى التوجه في الامتداد العمراني نحوها ، وبذلك أصبح اتجاه النمو العمراني في تلك الفترة وما بعدها الى جهة الجنوب أكثر من غيرها من الجهات الأخرى .

٣. مدينة الحسن الصناعية

تم إنشاء المدينة الصناعية عام ١٩٩١ وهي تحتل المرتبة الثانية على مستوى المملكة الأردنيـة الهاشمية في مدينة الرمثا ، وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في محافظات الشمال ، وبإقامة مدينـة الحسن الصناعية في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة الرمثا والى الشرق من جامعـة العلـوم والتكنولوجيا .

لعبت دورا هاما في نمو هذه المنطقة وتطورها من خلال وصول الخدمات المختلفة الى هـذه المنطقة ، والتي ساعدت المستثمرين وبعض سكان مدينة الرمثا على إقامة المباني المختلفـة بجانـب مدينة الحسن الصناعية ، وذلك لتلبية احتياجات المدينة والعاملين فيها بمختلف الخدمات اللازمة لهـم من سكن من خلال إقامة المباني السكنية والخدمات التجارية والاتصالات وغيرهـا مـن الحاجـات الضرورية اللازمة للعمالة ، وخصوصا لكون غالبية العمالة في مدينة الحسن هم من العمالة الوافدة ، وبذلك أسهمت في التطور العمراني والمساحي للمدينة الى جهة الجنوب الشرقي من المنطقة السكنية ، وبدأ الانتشار العمراني يظهر في تلك المنطقة بعد سنوات قليلة من إقامتها في تلك المنطقة .

٤. مديرية حدود الرمثا

في عام ١٩٢٦ صدر أول قانون للجمارك وبموجبه تم فتح ثلاث مراكـز جمركيـة للمملكـة الأردنية الهاشمية وكان من ضمنها مركز حدود الرمثا ، والمسمى حاليا مديرية حدود الرمثا والـذي يعد بوابة الأردن الشمالية والذي يربط الأردن بجارتها سوريا .

وفي بداية السبعينيات جرى نقلة الى موقعه الحالي حيث عمل على تنظيم حركة مرور السلع والبضائع المختلفة من والى الأردن ، وساهمت مديرية حدود الرمثا منذ إنشائها ولغاية وقتنا الحاضر في تشغيل كثير من أبناء مدينة الرمثا في وظائف مختلفة ، كالعمل كموظفين في مديرية حدود الرمثا ، أو العمل كأصحاب محلات تجارية تقوم بتسويق البضائع السورية المستوردة من الجمهورية العربية السورية ، او العمل كأصحاب خطوط لنقل المسافرين من الأردن والى سوريا وبالعكس ونقل البضائع المختلفة بين البلدين .

عملت مديرية حدود الرمثا على تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية في المدينة ، وذلك من خلال فتح مكاتب للتخليص على البضائع في المنطقة الحدودية وتشغيل عدد من أبناء المنطقة للعمل في هذه المكاتب ، كما افتتحت المحلات التجارية وخصوصا على الطريق الدولي التي تعمل على تلبيه حاجات المسافرين المارين بمدينة الرمثا ، وبهذا عملت مديرية حدود الرمثا على تحسين الدخل الفردي ومن ثم تنشيط الحركة العمرانية في المدينة .

٤- الطريق الدولي عمان – الشام

تعد الطرق بمختلف أنواعها ذات اثر ايجابي في نمو المدن وتطورها ، بحيث تعمل الطرق على ربط أجزاء المدينة ببعضها البعض من ناحية وربطها مع المدن الأخرى المجاورة لها من ناحية اخرى ، وبذلك تنمو المدن وتتسع مساحيا في كافة الجهات عند وجود شبكة من الطرق الجيدة في المدينة .

ومن ناحية اخرى عند وجود طريق دولي يمر في مدينة ما فانه يعمل على زيادة نموها وازدهارها وخصوصا على جانبي الطريق الدولي ، فالطريق الدولي عمان الشام المار في وسط مدينة الرمثا وخصوصا بعد البدء بتعبيد الطرق في المملكة وتعبيده في فترة الخمسينيات ، لعب دورا هاما في انتشار العمران على جانبي الطريق الى الشمال الشرقي باتجاه الحدود السورية ، وباتجاه الجنوب باتجاه العاصمة عمان ، وكان العمران في غالبية من المباني التجارية وذلك لكونه يشهد حركة جيدة من قبل سكان المدينة من ناحية والمسافرين من مختلف الجنسيات المارين في هذه الطريق من ناحية اخرى .

كما ساعدت الطرق الرئيسية والفرعية والزراعية المتواجدة في مدينة الرمثـا علـى الانتشـار العمراني بمختلف الجهات ، مثل الطريق الذي يربط محافظة اربد بمحافظة المفرق المار بمدينة الرمثا ، بحيث ساعد على انتشار العمران الى جهتي الغرب باتجاه اربد والى جهة الشرق باتجاه المفرق .

كما أن الطرق الفرعية التي تربط مدينة الرمثا بقرى الطره والشجرة وعمراوه والذنيبة ساعدت على انتشار العمران الى جهة الشمال والبويضة الى جهة الشرق ، والطرق الفرعية التي تربط مدينة الرمثا بمدينة اربد الى جهة الغرب ، كما ساعدت طريق الرمثا جابر في فترة التسعينات وبعد إقامـة مركز حدود جابر الى امتداد العمران على هذه الطريق الى الشرق من مدينة الرمثا .

الفصل الرابع

- استخدامات الأرض في مدينة الرمثا
- مقدمة
- الاستخدام السكني
- الاستخدام الزراعي
- الاستخدام التجاري
- الاستخدام الصناعي
- استخدام الأرض لإغراض الطرق
- الاستخدام التعليمي
- استخدام الأرض لغايات المقابر
- استخدام الأرض الفضاء

مقدمة استخدامات الأرض

حظيت دراسة استخدام الأرض في المدن باهتمام الكثير من دارسي المدن سواء من الجغرافيين وغيرهم من مخططي المدن ، وتعد الأنماط المكانية لاستخدام الأراضي نتاج تفاعل مجموعة كبيـرة من القوى الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة والفعالة (الزاملي ،١٩٩٧) .

حيث تتنوع استخدامات الأرض داخل المدن بشكل كبير بغض النظر عن حجمهـا وذلـك لان المدن تقدم وظائف وخدمات لسكانها وللمناطق المحيطة بها ، وتأخذ تلك الوظائف حيزها المكاني على شكل استعمالات تتقاسم الأرض المعمورة أو المبنية في المدينة (الفرحان وآخرون ،١٩٩٦) .

تتكون المدينة أو البيئة الحضرية من نسيج متباين ومعقد من الأنشطة والفعاليات سواء أكانـت اقتصادية أم اجتماعية أم إدارية أم خدمات (أبو عياش ،١٩٨٠) ، والـنمط الحـالي لاسـتخدامات الأرض في أي مدينة هو نتاج النمو الحضري في الماضي ، فهو لا يمثل بالضرورة أكثـر الأنمـاط فاعلية وكفاءة سواء في المدينة أم في أي جزء منها ، حيث أن المناطق الحضرية نمت تحت ظروف متغيرة وخضعت للعديد من الرغبات والأهواء الشخصية ، وبأي حال فنمط اسـتخدام الأرض الـذي تطور عن الماضي هو نمط وظيفي أساسا ، فالمناطق الحضرية تعرف على أنها المناطق التي تكـون فيها الأنشطة السكانية والاقتصادية جزءا مباشرا في نظام النشاط الحضري (فرحان ،١٩٨٧) .

ومن اجل فهم استخدامات الأرض الحضرية لما لها من أهمية في تخطـيط المـدن أو إعـادة تخطيط بعض مناطقها بهدف الوصول الى أفضل استعمال للأرض فيها ، ومن هنا يتم تركيز الاهتمام على رصد كافة الاستخدامات الحضرية داخل المدينة بهدف التعرف على التغيرات المختلفة من خلال دراسة التعاقب الموقعي للاستخدامات وإعطاء مؤشرات لاتجاهات نمو الوظائف المختلفة (الزاملـي ،١٩٩٧).

ومن جانب آخر يتم التركيز على تحقيق نوع من التوازن في استخدامات الأرض الحضرية من اجل تلبية حاجات السكان وتحديد المساحات اللازمة لكل استخدام من خلال مخططات التنظيم الهيكلي التي تضعها إدارات التخطيط المحلية في المدن .

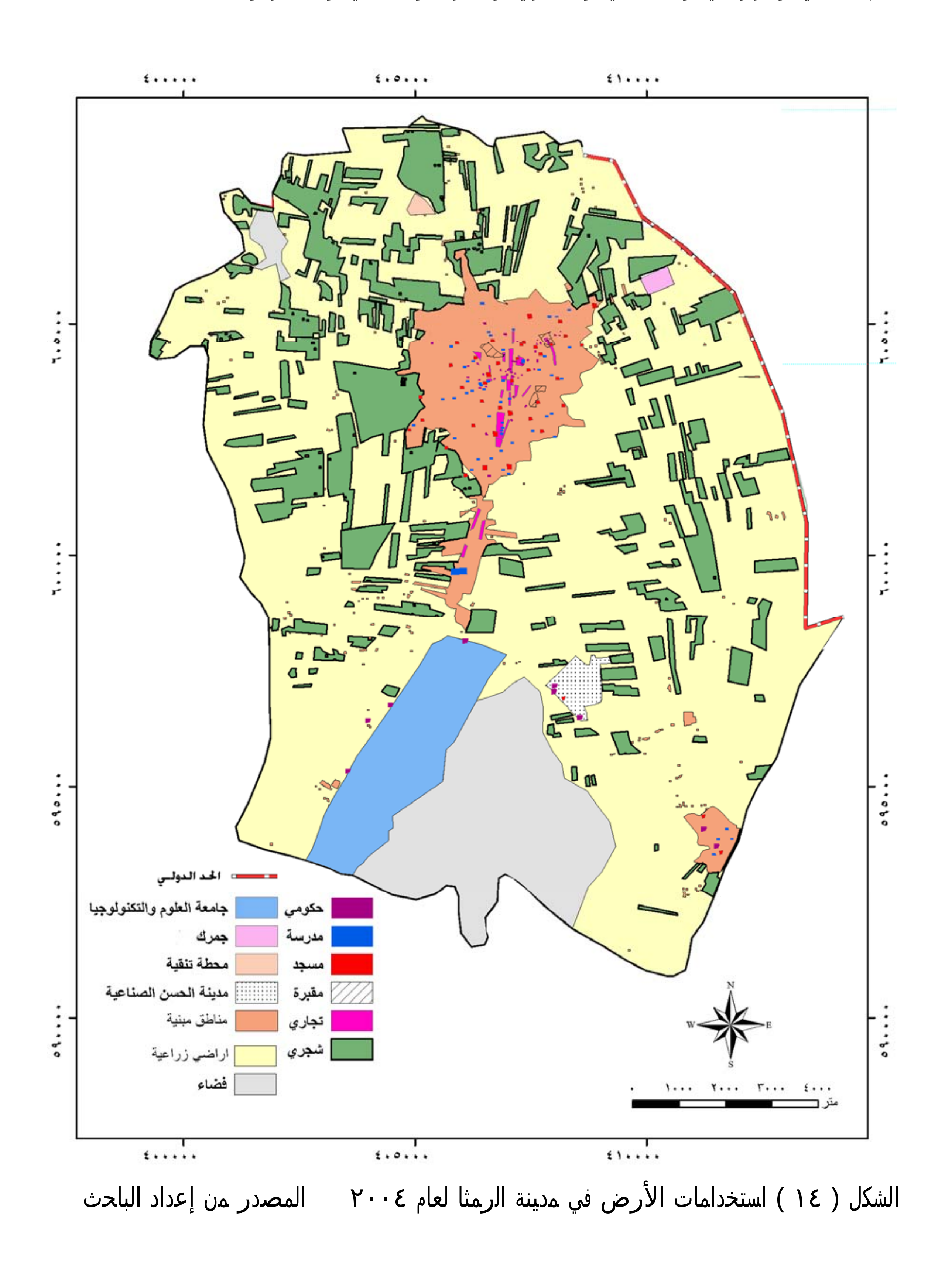
يعد تصنيف استخدامات الأرض في مجموعات أمرا حيويا لدراستها ، لأنه يكـاد يكـون مـن الصعب التعامل مع عدد كبير من أشكال استخدام الأرض في المدن ، كمـا تعـد عمليـة تصـنيف استخدامات الأرض في المدن أول خطوة مهمة لفهم التركيب الداخلي للمدن (أبو صبحه ، ٢٠٠٣) .

كما أن توزع الاستخدامات الوظيفية داخل المدينة يخضع لعوامل مـن أهمهـا : الخصـائص الطبيعية للأرض والسياسات الإدارية والتنظيمية للمدينة وموقع الأرض بالنسبة للمدينة وقيمة الأرض التي تحدد من خلال العوامل سابقة الذكر (أبو صبحه ، ٢٠٠٣) .

كما تتصف استخدامات الأرض في المدينة بالحركة والتغير المستمر لكـي تقابـل احتياجـات المجتمع الحضري ، ومهما كانت طبيعة نمو المدينة فمن الواضح أن نمط استخدامات الأراضي فيهـا يخضع دائما للتغير استجابة مباشرة للاحتياجات المتغيرة للمجتمع ، ويعتبر النمط الحالي لاستخدامات الأرض نتاجا للنمو الحضري في الماضي ، وهو لا يمثل بالضرورة أكثر الأنماط فعالية وكفاءة سواء جميع أجزاء المدينة أو في بعض أجزائها .

وبالاعتماد على الصور الجوية للسنوات الدراسة مقياس (١ : ٣٠٠٠٠) والجولات الميدانيـة ومعرفة المنطقة وبالاستعانة بموظفي بلدية الرمثا ، تم حصر استخدامات الأرض و جمع المعلومـات المتوفرة الخاصة بكل استخدام وقياس نسب كل استخدام من خارطة الاستخدامات التي تـم إنشـائها ، ومقارنة نسب كل استخدام بنسب الاستخدام للمدن أخرى بالعالم .

إن إلقاء نظرة على خريطة استخدامات الأرض لمنطقة الدراسة ، يلاحظ وجـود تبـاين فـي استخدامات الأرض ، وتوزيع الأنشطة والفعاليات المختلفة على أحياءها ، وسيتم تنـاول كـل مـن الاستخدام السكني والزراعي والصناعي والتجاري والطرق والتعليمي والمقابر والفضاء .



الشكل (١٤) استخدامات الأرض في مدينة الرمثا لعام ٢٠٠٤   المصدر من إعداد الباحث

الاستخدام السكني

تعتبر الوظيفة السكنية بوجه عام من أكثر استخدامات الأرض إشغالاً للمساحة داخل أي مدينـة وتضم جميع الأحياء الراقية والفقيرة ،وأحياء ذوي الدخل المحـدود والعمـال وغيرهـا (العبـادي ، ١٩٨٦).

والاستخدام السكني من أكثر الاستخدامات مساسا بحاجات السكان كما أن نوع المسكن وموقعة وشكله واتساعه يعكس صورة صادقة ويعطي مؤشرا هاما للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان (الزاملي ١٩٩٧) .

كما انه احد المتطلبات الأساسية للسكان لأنه يشكل عامل استقرار لهـم ، ويشـغل الاسـتخدام السكني اكبر مساحة من استخدامات الأرض في معظم المدن ، ويختلف من مدينة لأخرى ومن وقـت لآخر تبعا لعدد السكان وموقع المدينة وتأثرها بالظروف المحيطة بها .

تركز الاستخدام السكني في مدينة الرمثا منذ بداية نشأة المدينة وسط المدينة الحاليـة ، والتـي تميزت بارتفاعها النسبي عن المناطق الأخرى في نفس المدينة ، كما أن طبيعة تلك المنطقـة كانـت عبارة عن أراضي لا تصلح للزراعة الحقلية ، لان نمط الزراعة السائد في ذلك الوقت كان الزراعـة الحقلية ، أي أن اختيار مركز المدينة والمنطقة المبنية القديمة كان اختياراً صائباً من قبل سكان المدينة القدماء لما يوفره من حماية وكذلك إشغالاً للأراضي غير الصالحة للزراعة .

ولقد شغل الاستخدام السكني في مدينة الرمثا المرتبة الأولى من حيـث المسـاحة المسـتخدمة لغايات السكن داخل حدود المنطقة المبنية ، إذ بلغت المساحة المبنية ١٦.١٢ كـم٢ بنسـبة مقـدارها ٥٢.٨ % من مساحة المدينة المنظمة ، ووصل عدد السكان ٧١٤٣٣ نسمة تعداد السكان ٢٠٠٤ .

ومع تطور المدينة وازدياد عدد السكان وما رافقه من ازدياد في عدد المساكن وزيادة المسـاحة المبنية ، ولان السكان يفضلون الابتعاد عن مركز المدينة نحو الأطراف ، وذلك هربا من الازدحـام

والتلوث ولوجود مناطق أوسع لمساكنهم وجمال المناطق الجديدة ، بدأ الاستخدام السكني بالاتساع الى الأطراف ، وبدأت الوظيفة السكنية تنتقل الى الأطراف لتحل مكانها الوظيفة التجاريـة ، كمـا زادت الوظيفة التجارية على حساب الوظيفة السكنية في مركز المدينة .

استمر النمو والتطور في أعداد السكان والمساكن بمعدلات أسرع من السابق فقد وصـل عـدد السكان الى ٢٧١٣٠ نسمة وذلك نتيجة للزيادة الطبيعية تعداد السكان والمسـاكن ١٩٧٩ ، و الهجـرة إليها من القرى المجاورة ، فقد توسعت المنطقة المبنية عام ١٩٧٩ حيث بلغت مساحة المنطقة المبنية ٣.٧٧ كم٢ من إجمالي مساحة المدينة ، وبلغت عدد المباني ٣٨١٠ وعدد المساكن ٤١٢٤ .

كما ويعد الاستخدام السكني من أكثر الاستخدامات مرونة وقابلية للانتقـال والتحـرك والنمـو والتطور وأوسعها استجابة للمؤثرات الحضارية (الهيتي ،١٩٨٥) . فقد نجد هذا الاستخدام فـي أي جزء من أجزاء المدينة ، فأحيانا يشغل الأجزاء العليا من المباني التجارية كما هو الحال فـي مركـز المدينة ، أيضا يوجد متداخلا مع الاستعمال الصناعي أو التجاري أو أي استعمال آخر في المدينـة ، ويوجد منفردا في المناطق البعيدة والمناطق المنعزلة ، كما يوجد في المدينة علـى شـكل تجمعـات سكانية مثل مشاريع التطوير الحضري التي أقيمت في مدينة الرمثا عام ١٩٧٣على مساحة ١٧.٩٤٧ دونم في المنطقة الغربية حي الجلمة حيث ضم ٤٤ وحدة سكنية ، والمشروع الثاني الذي اقـيم فـي المنطقة الشرقية بالقرب من المنطقة الصناعية على مساحة ١٨٦.٦٤١ دونم حيث ضم ٢٤٥ وحـدة سكنية .

وتختلف خصائص المناطق السكنية باختلاف سكانها ، فهناك مساكن الطبقة الفقيرة التي تنتشـر في العديد من الأحياء المكتظة بالسكان المنطقة القديمة (الأسواق) ، وتوجد البيوت المتوسطة وهـي الفئة الغالبة من البيوت في مدينة الرمثا وعلى أطرافها وأحيائها ، وتظهر البيوت الراقية والفلـل فـي المنطقة المبنية الجديدة من المدينة وخصوصا في الأجزاء الجنوبية والغربية من مدينة الرمثا طريـق عمان الشام والرمثا بشرى .

جدول (٥) أنواع المساكن وتكراراتها

نوع المسكن	التكرار
دار	٤٦٦٤
شقة	٩٢٠٧
فيلا	٤٦
براكية	٢٢
بيت شعر	١٠
تحت التشييد	٨٦

دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

من خلال الجدول السابق نلاحظ التنوع في المساكن المتواجدة في مدينة الرمثا ، حيث نجـد أن غالبية المساكن في مدينة الرمثا من نوع شقة حيث وصل عددها الى ٩٢٠٧ ، وتـأتي فـي المرتبـة الثانية الدار حيث بلغ عددها ٤٦٦٤ ، وأما بقية أنواع المساكن مثل الفيلا والبراكية وبيت الشعر فهي ذات أعداد قليلة نسبيا .

جدول (٦) توزيع المباني حسب عدد الطوابق

عدد الطوابق	عدد المباني
١	٥٦٥٨
٢	٣١٧٣
٣	٣٨٩
٤	٤٢
٥	١٠
٦	١
	المجموع ٩٢٧٣

دائرة الإحصاءات العامة ٢٠٠٤

من خلال الجدول رقم (٦) نجد أن ٨٨٣١ من المباني المتواجدة في مدينة الرمثا هـي مـن المباني ذات الطابق الأول والثاني ، و٣٨٩ مبنى من الطابق الثالث و٤٢ من الطـابق الرابـع و١٠ مباني من الطابق الخامس ومبنى واحد من الطابق السادس ، ومن خلال عدد الطوابق فـي المبـاني سابقة الذكر نجد أن غالبية المباني في مدينة الرمثا لا تتعدى الطابق الثالث في ارتفاعها ، وهذا يـدل على أن المباني تنتشر بشكل افقي و ليس بشكل راسي ، الأمر الذي يتطلب مسـاحة اكبـر لتغطيـة الحاجات السكنية المتزايدة ، وبالتاي التعدي على الأرلضي الزراعية المجاورة للمنطقة المبنية بشـكل اكبر من التوسع في المباني بشكل راسي ، ومن خلال الجدول رقم (٧) يتبين تطور مساحة المنطقة المبنية من المساحة الإجمالية للمدينة .

جدول (٧) تطور عدد السكان ومساحة المنطقة المبنية والنسبة المئوية من المساحة الكلية

السنة	عدد السكان نسمه	المنطقة المبنية كم٢	النسبة المئوية من مساحة المدينة الكلية
١٩٥٣	٨٠٨٤	٢.٥٦	١.٥%
١٩٧٨	٢٧١٣٠	٣.٧٧	٢.٥%
١٩٩٢	٥٠٠٢٢	١٢.٤١	٨%
٢٠٠٤	٧١٤٣٣	١٦.١٢	١٠%
المجموع	٧١٤٣٣	١٦.١٢	١٠%

الاستخدام الزراعي

تعد الزراعة سببا لاستقرار الإنسان في أي مكان ، وكانت الزراعة من الأسباب التي أدت الـى استقرار السكان في منطقة الدراسة ، حيث شكلت الزراعة في السابق الوظيفة الأساسية لسكان منطقة الدراسة ، إلا أن الرغبة في رفع مستوى المعيشة أدت الى هجر مهنة الزراعة والتحول عنهـا الـى المهن والوظائف الأخرى التي تعد ذات مردود اقتصادي اكبر من الزراعة .

تعد الوظيفة الزراعية من أقدم الوظائف الموجودة في منطقة الدراسة فمنذ نشأت المدينة والسكان يمارسون هذه المهنة ، وقد مر الاستخدام الزراعي وخصوصا الزراعة الحقلية في منطقة الدراسة بتراجع في مساحة الأراضي المخصصة لذلك ، وذلك لعدة أسباب منها :

١. التطور العمراني الذي عمل على زيادة مساحة المنطقة المبنية الناتج عن الزيادة المرتفعة في أعداد السكان .
٢. تحويل مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة لإقامة المباني المخصصة للخدمات المختلفة .
٣. التحول الى نوع جديد من الزراعة وتحديدا زراعة أشجار الزيتون .

فقد بلغت مساحات الأراضي الزراعية الحقلية ٩٨.٣٣ كم٢ عام ١٩٥٣ أي بنسبة ٦١ % من المساحة الإجمالية للمدينة ، ونتيجة زيادة أعداد السكان وزيادة الأيدي العاملة عام ١٩٧٨ فقد ارتفعت مساحة الأراضي المخصصة للزراعة الحقلية عن طريق استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتي لم تكن مستغلة فيما سبق الى أن وصلت الى ١١٩.٣٤ كم٢ ما يعادل ٧٤ % من المساحة الإجمالية للمدينة .

ونتيجة للتطور العمراني الذي حصل في المدينة والتوجه الى زراعة الأشجار المثمرة فقد بدأت مساحة الزراعة الحقلية بالتراجع لصالح استخدامات اخرى ومن أهمها الزراعة الشجرية ، ومن خلال الجدول رقم (٨) فقد تراجعت مساحة الزراعة الحقلية الى ٩٠.٥٦ كم٢ عام ١٩٩٢ أي بنسبة ٥٦ % من المساحة الإجمالية للمدينة ، كما ارتفعت مساحة الأراضي المشجرة في نفس الفترة الى ٢٤.٨٨ كم٢ أي بنسبة ١٥ % من المساحة الإجمالية للمدينة .

كما ارتفعت مساحة الأراضي الزراعية المشجرة ، نتيجة توجه نسبة كبيرة من سكان المدينة الى تحويل أراضيهم الزراعية الحقلية الى زراعة شجرية وخصوصا زراعتها بأشجار الزيتون لما له من مردود اقتصادي اكبر على السكان من الزراعة الحقلية ، وفي عام ٢٠٠٤ تراجعت مساحة

الزراعة الحقلية الى ٨٧.٠٥ كم٢ أي بنسبة ٥٤ % من المساحة الكلية للمدينة ، بينما ارتفعت مساحة الزراعة الشجرية الى ٢٩.٣٧ كم٢ بنسبة ١٨ % من المساحة الكلية للمدينة .

جدول (٨) مساحة الزراعة الحقلية والشجرية ونسبتهما من المساحة الإجمالية للمدينة

السنة	الزراعة الحقلية كم٢	النسبة من المساحة الإجمالية	الزراعة الشجرية كم٢	النسبة من المساحة الإجمالية
١٩٥٣	٩٨.٣٣	%٦١	٠.٢١١٢٩٦	%٠.١٣
١٩٧٨	١١٩.٣٤	%٧٤	٠.٢١١٢٩٦	%٠.١٣
١٩٩٢	٩٠.٥٦	%٥٦	٢٤.٨٨	%١٥
٢٠٠٤	٨٧.٠٥	%٥٤	٢٩.٣٧	%١٨

الاستخدام التجاري

تعد الوظيفة التجارية من الوظائف الاقتصادية المهمة التي تؤديها المراكز الحضـرية ، وتـأتي أهميتها من كونها تشكل مركز جذب للسكان من الخارج الى المدينة ، وعادة ما تحتل أفضل المواقـع بالمدن والتي تحقق اكبر قدر من سهولة الوصول إليها من مختلف المناطق ، كما أنها تتركز بالعـادة في وسط المراكز الحضرية وتسمى " المنطقة التجارية المركزية " ، ويقل انتشارها كلما ابتعدنا عـن وسط المدينة ، وترتبط مساحة الاستخدام التجاري بمساحة المدينة وعدد السكان .

لقد ساعد وجود مدينة الرمثا في منطقة متوسطة في بلاد الشام ووقوعها على طريق قوافل الحج الشامي في العصور الإسلامية المختلفة ، هذه القوافل التي تضم الشام ، حلب ، تركيا ، والذين كـانوا يحضرون معهم أصناف السلع المختلفة من مناطقهم كونهم سيسيرون عبر البادية ، فكان لابد لهم من

تجهيز المئونة التي تكفي لمعيشتهم حتى رجوعهم ، فقد كان موسم الحج موسما تجاريا بالنسبة لسكان مدينة الرمثا .

كما يتميز الاستخدام التجاري بصغر المساحة التي يحتلها وارتفاع قيمتها بالمقارنـة مـع قـيم المناطق الأخرى في المدينة ، كما تختلف مساحة المناطق التجارية من مدينة لأخرى ، وبشكل عـام تحتل الوظيفة التجارية نسبة صغيرة من مساحة المدينة الكلية ، فالوظيفة التجارية تعمل علـى تلبيـة حاجات سكان المدينة والمناطق المجاورة من السلع والبضائع المختلفة ، كما أن أهمية هـذه الوظيفـة تختلف من مدينة لأخرى تبعا لموقعها وحجمها وحجم سكان أقاليمها وإمكانية الوصول إليها (الزاملي ١٩٩٧) .

أما في مدينة الرمثا فقد احتلت الوظيفة التجارية مساحة كبيرة نسبيا مقارنة بالمـدن الأخـرى ، وذلك لكونها تضم مركزا حدوديا مع الجمهورية العربية السورية وهناك حركة كثيفة للبضـاعة مـن سوريا الى مدينة الرمثا ، لما لاقته هذه البضاعة من رواج لدى سكان المملكة ، فقد بلغـت مسـاحة الاستخدام التجاري ٠.٢٦ % من مساحة المدينة و ١.٤٢ % من المساحة المنظمة .

من خلال دراستنا لاستخدامات الأرض في مدينة الرمثا عام ١٩٥٣ ، تبين أن الوظيفة التجارية نشأت جغرافيا في مركز المدينة التجاري ، ولم تكن تقتصر إلا على بضع مـا يعـرف بالـدكاكين ، محدودة السلع ، صغيرة المساحة ، تتعامل في السلع الرئيسية الضرورية للسكان في تلك الفترة وبكمية قليلة .

وبعد ذلك بدأت الوظيفة التجارية بالنمو والتوسع في فترة السبعينيات ، وكان ذلك نتيجة للنمـو العمراني والسكاني في المدينة وما رافقه من زيادة الطلب على السلع والبضائع المختلفة من قبل سكان المدينة ، وزيادة الحركة التجارية بين الدولتين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية .

جدول (٩) تطور مساحة الاستخدام التجاري والنسبة المئوية من مساحة المنطقة المبنية

السنة	المساحة التجارية / كم٢	تطور مساحة المنطقة المبنية كم٢	النسبة المئوية من مساحة المنطقة المبنية
١٩٥٣	٠.٠٠٤٦٠٤	٢.٥٦	٠.١٧
١٩٧٨	٠.٠٤٩٠٦٢	٣.٧٧	١.٣٠
١٩٩٢	٠.٣٢٢٠٥٧	١٢.٤١	٢.٥٩
٢٠٠٤	٠.٤٣٣٤٧٩	١٦.١٢	٢.٦٨

يظهر من الجدول رقم (٩) بأن الاستخدام التجاري قد طرا علية تطور واضح من ناحية مساحة الأرض المستغلة لغايات الاستخدام التجاري وعدد المحال التجارية ، ففي فترة الخمسينيات تميز الاستخدام التجاري بصغر المساحة المخصصة له إذ بلغت ٠.٠٠٤٦٠٤ كم٢، أي ما نسبة ٠.١٧ % من مساحة المنطقة المبنية .

أما في فترة السبعينيات فقد شهد الاستخدام التجاري زيادة في مساحته فقد وصلت حوالي ٠.٠٤٩٠٦٢ كم٢ بنسبة ١.٣٠ % من مساحة المنطقة المبنية .

أما في فترة التسعينات وبعد ازدياد عدد السكان وما رافقه من زيادة في المساحة الحضرية ، وحاجة السكان الى السلع والبضائع بشكل اكبر ، ولا سميا الكماليات فقد جاءت الوظيفة التجارية لتلبية حاجات السكان المتزايدة ، فقد تطورت الوظيفة التجارية تطورا ملحوظا فبلغت مساحة الوظيفة التجارية ٠.٣٢٢٠٥٧ كم٢ بنسبة ٢.٥٩ % من مساحة المنطقة المبنية ، وتركزت في مركز المدينة ، كما تتوزع على الطرق الرئيسية والفرعية في المدينة ، وعلى الطريق الدولي (عمان – الشام) المار بمدينة الرمثا بشكل واسع ، إذ انتشرت المحال التجارية التي تلبي جميع حاجات المسافرين ، من

محلات صرافة ، ومطاعم ، ومحلات لبيع السلع التموينية التي تلبي حاجات المسافرين المختلفة . فقد بلغت مجموع أعداد المحلات التجارية ٩٠٠ محل ،(غرفة تجارة الرمثا ٢٠٠٤) .

واستمرت مدينة الرمثا بالنمو والاتساع ، حتى وصلت مساحه الاستخدام التجاري عـام ٢٠٠٤ الى ٠.٤٣٣٤٧٩ كم٢ من مساحة المنطقة المبنية وبذلك ازدادت الحركة التجارية ، وظهرت المهـن المختلفة وتعددت التي من شانها تلبية حاجات السكان .

وتشكل أعلى كثافة للاستعمال التجاري ابتداء من الدوار الرئيسي (مدخل البلد) الـى مركـز المدينة وتبلغ قمتها في وسط المدينة ، وتتشعب في جميع الجهات الى الأحياء المختلفة ، حيث تسـود في تلك المنطقة بيع البضاعة المستوردة من الجمهورية العربية السورية بمختلف أنواعها .

وهناك تناقص في أوجه النشاط التجاري من حيث كثافة الاستخدام بصورة أفقية ، حيث تتناقص الوظيفة التجارية كلما ابتعدنا عن المنطقة التجارية المركزية وتزداد الوظيفة السكنية ، كما أن العلاقة التي تربط الوظيفة التجارية بغيرها من الوظائف تعتمد على مدى حاجة الوظائف الأخـرى للوظيفـة التجارية او العكس ، والملاحظ أن هناك علاقة واضحة بين الوظيفة التجارية والسـكنية ، فالوظيفـة السكنية تمتد مساحيا ، وهذا سيؤدي الى امتداد الوظيفة التجارية حيثما تمتد الوظيفة السـكنية وذلـك لخدمة المناطق الجديدة ، وتقتصر المحلات التجارية خارج مركز المدينة على المحال التي من شانها تلبية الحاجات اليومية للسكان في المناطق السكنية .

ومما يجدر ذكره أن ظاهرة التخصص في بيع السلع التجارية لا تغيب في المنـاطق التجاريـة المختلفة من المدينة ، حيث توجد مناطق يغلب عليها التخصص ببيع سلع معينة بالإضافة الى محـال تجارية مختلفة ، مثل (سوق الألبسة السورية) حيث يتخصص ببيع الألبسـة والأقمشـة السـورية المختلفة بالجملة والمفرق ، ويوجد في المنطقة التجارية المركزية من مدينة الرمثا ويشكل احد العوامل المؤدية الى الازدحام المروري وخصوصا في فترات ما قبل الأعياد والمناسبات الرسمية .

وأيضا وسوق (البحارة لبيع المواد الغذائية ومواد التنظيف بمختلف أنواعها) ، ويوجـد فـي المنطقة التجارية المركزية ويشكلان معا مركز جذب للتجار من مختلف مناطق المملكة ، تجار الجملة

والمفرق وذلك لوفرة وتنوع البضاعة ورخص أسعارها ، حيث يقوم التجار بتلبية حاجاتهم من السلع والبضائع المختلفة ونقلها الى جميع أنحاء المملكة لتسويقها .

كما وانه في الآونة الأخيرة بدأت تتداخل المحال التجارية وتنتشر بسبب ازدياد عددها والازدحام الحاصل في المنطقة التجارية المركزية فلم تعد تقتصر على المنطقة التجارية المركزية ، فبدأت تظهر محلات بيع البضاعة السورية المختلفة في جميع أحياء المدينة المختلفة ولكن على نطاق ضيق .

الاستخدام الصناعي

القطاع المهني العمل فيه يحتاج دائما إلى مساحات كبيرة نسبيا بالمقارنة مع المحلات التجارية ، ولذلك فان العاملين في هذا القطاع يقومون باستخدام الأرصفة وقسم كبير من الطرقات هذا بالإضافة إلى أن العديد من المهن الحرفية التي لا زالت تشكل مصدرا كبير لإزعاج المواطنين ، لذلك فانه من الهام جدا أن توضع معظم تلك الأنشطة الحرفية والصناعية والمقابر ومكبات النفايات في أمكنة مدروسة ومتفق عليها ، حفاظا على نظافة المدن وراحة السكان ، (قماش ، ١٩٩٠)

ارتبطت الوظيفة الصناعية في المدن منذ ظهور الثورة الصناعية ، حيث أثرت الصناعة على التركيب الداخلي للمدن من خلال منافستها الاستخدامات الحضرية الأخرى مثل الاستخدام السكني والتجاري ، وذلك لإشغال حيزها المكاني ، وكان لتطور طرق المواصلات الأثر الكبير في تحول الصناعة الى مناطق الضواحي ، ويسود اتجاه ينادي بعدم وجود أي نشاط صناعي داخل المدن ، لما لذلك من آثار سيئة في زيادة معدلات التلوث (جابر ، ٢٠٠٣).

يضم الاستخدام الصناعي المنشات الصناعية المختلفة بغض النظر عن حجم المنشاة ، ويسهم الاستخدام الصناعي في الجانب الايجابي في توفير فرص عمل مختلفة و جذب أيدي عاملة مختلفة واستقرارها في المنطقة ، وبالتالي زيادة أعداد السكان في تلك المنطقة مما يؤدي الى نموها وتطورها وزيادة الدخل الفردي والقومي .

أما في الجانب السلبي فان الاستخدام الصناعي يسهم في زيادة معدلات التلوث بمختلف أنواعه ليس على المنطقة فحسب وإنما المناطق المجاورة ، كما يسهم في القضاء على مساحات من الأراضي الزراعية بهدف إقامة المشاريع الصناعية المختلفة .

ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الصناعات في مدينة الرمثا ، فتوجد الصناعات الصغيرة للمدينة مثل محلات الحدادة والألمنيوم وخياطة الملابس والصناعات الغذائية فبلغ عددها ٣٣٣ محل يعملان لتلبية حاجات سكان المدينة ، الجدول رقم (١٠) .

جدول (١٠) الصناعات الصغيرة والنسبة المئوية من الصناعات الصغيرة لعام ٢٠٠٤

الصناعات الصغيرة	عدد الورش الصناعية الصغيرة	النسبة المئوية من الصناعات الصغيرة
الصناعات الغذائية	٥١	%١٥.٣
الصناعات النسيجية	١٤	%٤.٢
الحرف والورش المهنية	٢٤٣	%٧٢.٩
مواد البناء	٢٤	%٧.٢
المجموع	٣٣٣	%١٠٠

بلدية الرمثا الجديدة بيانات غير منشورة

وما زالت توجد بعض الصناعات الصغيرة بالمدينة حيث تختلط بالوظيفة التجارية والسكنية ، على الرغم من قيام بلدية الرمثا بإنشاء مدينة الرمثا الصناعية (الحرفية) على مساحة ٥٠ دونم عام ١٩٨٥ في موقع خارج المدينة الى الجنوب الشرقي من المنطقة السكنية من مدينة الرمثا ، حيث تم بناء عدد كبير من المحلات لتأجيرها حيث جهز هذا الموقع بالبنية التحتية اللازمة له من ماء وكهرباء وهاتف .

وقد أقيم هذا الموقع ليكون مجمع للورش الصناعية والحرفية والمهنية ، حسب تصميم محدد ومطابق لشروط إقامة مباني المصانع والورش ، وبقيت الإدارة والإشراف بيد البلدية المالكة للمشروع ، ولقد عمل هذا المشروع على حماية منطقة الدراسة المنطقة العمرانية في مدينة الرمثا من مشاكل بيئية واجتماعية عديدة .

وقد تم تأجير كافة المحلات الموجودة لأصحاب الأعمال والمهن والمصانع الصغيرة ، وغالبية هذه المحلات تم تأجيرها لمحلات بيع قطع السيارات المختلفة والورش المختصة بصـيانة السـيارات والشاحنات ، كون مدينة الرمثا تحظى بعدد كبير من أسطول النقل البري (الشاحنات) الموجودة في الأردن .

والنوع الآخر من الصناعات الكبيرة وهي تتركز في مدينة الحسن الصناعية حيـث يوجـد ٧٤ مصنع يقوم بتلبية حاجات أسواق محلية وخارجة من السلع والبضائع المختلفة .

وقد أقيمت مدينة الحسن الصناعية في مدينة الرمثا في الجزء الجنوبي الشرقي عام ١٩٩١ في المرحلة الأولى على مساحة ٠.٤٢٧ كم٢ ، وتم إنشاء البنية التحتية الخاصة بهـا واللازمـة لإقامـة المشاريع الصناعية الكبيرة ، وذلك لاستقطاب المشاريع الصناعية الكبرى من مختلف الدول الصناعية ، وفي هذه المرحلة تم استقطاب ٥٥ شركة صناعية ، وتعتبر مدينة الحسن الصناعية ثاني اكبر تجمع صناعي في الأردن بعد مدينة سحاب الصناعية ، (مؤسسة المدن الصناعية ٢٠٠٢) .

وبعد إشغال كافة المساحة المتاحة في عام ١٩٩٨ بداء بتوسعة المدينة بمساحة ٠.٣٤٤ كـم٢ وذلك لتلبية احتياجات الصناعات الجديدة بحيث أصبحت المساحة الإجمالية لمدينة الحسن الصـناعية ٠.٧٧١ كم٢ ، وفي هذه المرحلة ارتفعت عدد الشركات الصناعية بمقدار ٩ شركات لتصبح بمجملها ٦٤ شركة صناعية في مدينة الحسن ، وبعد هذه المرحلة تم إضافة ٠.٢٣٤ كم٢ من الجهة الشـرقية للمدينة الحسن الصناعية لتصبح المساحة الإجمالية للمدينة ١.٠٠٥ كـم٢ كمـا ارتفعـت الشـركات الصناعية ١٠ شركات لتصبح بمجملها ٧٤ شركة صناعية .

جدول (١١) أنواع وأعداد الصناعات في مدينة الحسن الصناعية والنسبة المئوية

أنواع الصناعات	عدد الشركات	النسبة المئوية من الصناعات
النسيجية	٣٤	٤٥.٩
الهندسية	١٣	١٧.٥
البلاستيكية	١٠	١٣.٥
الكيماوية	٧	٩.٤
الدوائية	٥	٦.٧
الغذائية	٢	٢.٧
الخشبية	٢	٢.٧
الجلدية	١	١.٣
المجموع	٧٤	١٠٠%

مدينة الحسن الصناعية بيانات غير منشورة

ونتيجة لازدياد أعداد أشجار الزيتون كان لا بد من إنشاء معاصر لعصر ثمار الزيتون لأهـالي المنطقة ، فانشأ في منطقة الدراسة معصرتان لعصر ثمار الزيتون لمدينة الرمثـا والقـرى التابعـة والمجاورة لها .

كما يوجد فرع لشركة البيبسي كولا حيث أقيم هذا المصنع بالقرب من مدينة الحسن الصـناعية على طريق الرمثا – المفرق ، كما انشأ هناك مصنع كبير عام ٢٠٠٠ للرخام والجرانيت ويعـد مـن المصانع الكبرى في اقليم الشمال حيث يتجاوز إنتاجه حاجة منطقة الدراسـة الـى محافظـة اربـد ومحافظة المفرق ، كما يوجد فرع لمصنع الكوكا كولا جنوب غرب مدينة الرمثا على طريق الرمثا – اربد .

استخدام الأرض لأغراض الطرق

تمثل طرق المواصلات شريان الحركة والسير بين الأحياء والمناطق المختلفة ، وتختلف في اتجاهاتها واتساعها وأطوالها ، كما أن لها دور ملموس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، وهي إحدى العوامل المشجعة لحركة وانتقال السكان وترفع مستوى التفاعل بين المناطق المختلفة ، كما أنها إحدى أسس البناء الارتكازي لأي نشاط ذلك أن نماء المراكز العمرانية مرهون بشبكة طرقها وتتوقف كفاءة الطرق من خلال قدرتها على استيعاب الحركة بشكل انسيابي دون اختناقات أو حوادث (المصيلحي ، ٢٠٠١) .

وتمثل شبكة الطرق احد العوامل التي تؤدي الى زيادة الارتباط والتفاعل بين الأماكن على سطح الأرض (الهيتي ١٩٨٦) . وإذا كان المسكن يعد من أهم مباني المدينة ، فالطريق هو أهم شرايين حركتها ووسيلة الاتصال بين مختلف مناطقها السكنية ، إذ بدونه لا يمكن للمدينة أن تنمو وتتطور ولا يمكن للاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها أن تؤدي وظائفها داخل المدينة ، وان المساحة التي تخصص لغرض النقل في بنية المدينة الحديثة تأتي بالمرتبة الثانية بعد الاستعمال السكني (مقيبس ، ١٩٨٣) . وهي في تزايد مستمر نتيجة ازدياد عدد السكان وارتفاع الدخل وزيادة استخدام وسائل النقل الخاصة والعامة (عباس ،١٩٧٧).

كانت الطرق في مدينة الرمثا في العصر العثماني عبارة عن ممرات ترابية تودي الى المدن والقرى ، وتربط بعضها ببعض بالإضافة الى الطرق الزراعية ، وفي عام ١٨٧٠ تم بناء جسرين في الرمثا احدهما على وادي المحاسي (الشياح) على طريق – الرمثا درعا ، والثاني غرب المدينة على طريق الرمثا – سال ، وقد بدء بتنفيذ الطرق المعبدة لأول مرة في مدينة الرمثا عام ١٩٥١ وكانت أول طريق عبدت هي طريق الرمثا – درعا بعرض سبعة أمتار وتربط بطريق اربد – المفرق المار بمدينة الرمثا .

وفي عام ١٩٦١ تم تنفيذ طريق عمان جرش الرمثا وطولها ٩١ كم ، وتعتبر من الطرق البرية العربية الدولية ، وتربط الأردن بسوريا وهي ذات أهمية اقتصادية وسياحية ، (الأردن في خمسين

عاما ١٩٧٠ دائرة المطبوعات) . وهي تعتبر شريان الحياة في مدينة الرمثـا مـن خـلال ربطهـا بالعاصمة الأردنية عمان والجمهورية العربية السورية .

كما تم توسيع طريق اربد المفرق وتلتقي مع طريق عمان – الرمثا عند المثلث الذي بني عليـة جسر حديث عام ١٩٨٣ لتخفيف أزمة السير والحوادث ، وترتبط مدينة الرمثا الآن مع مدن المملكـة وقراه بشبكة طرق حديثة ومعبدة .

تتألف شبكة الطرق في مدينة الرمثا من ٣٧٨.١٢٣ كم من الطرق المعبدة وتشكل هذه الطـرق حوالي ٢.٧٧ % من المجموع الكلي لمساحة المدينة ، كما تشكل أطوال شبكة الطرق فـي المدينـة ١٤.٦٥ % من المساحة المنظمة في المدينة .

نمت شبكة الطرق المعبدة في مدينة الرمثا كما ونوعا في الفترة الأخيرة وذلك لعدة أسباب :

أولا : استجابة للتطورات الاقتصادية التي عرفها الأردن بشكل عام خلال العقود الأخيرة مـن القرن العشرين ، حيث ازدادت أعداد الطرق في المملكة وتوسعت لتشمل مناطق جديدة وزاد الاهتمام بنوعية الطرق .

وثانيا : استجابة للرغبة الملحة المتزايدة الى تحسين وتوسيع الطرق الرئيسية التي تربط الأردن بالخارج وتحديدا التي تربط الأردن بسوريا عن طريق الرمثا ، هذه الطريق التي تمـر فـي منطقـة الدراسة تلتقي الطريق القادمة من عمان الى الرمثا فدمشق مع الطريق القادمة من اربد الى الرمثا الى المفرق والحدود العراقية .

تمثلت شبكة الطرق في منطقة الدراسة على أربعة أنواع من الطرق وهي : الطـرق الرئيسـية والطرق الفرعية والطرق الداخلية والطرق الزراعية .

١. الطرق الرئيسية : حيث يبلغ مجموع أطوالها داخل مدينة الرمثا ٤٢.٧٣٥ كم

- طريق جامعة العلوم والتكنولوجيا القادمة من عمان الى مركز حدود الرمثا طول هذه الطريق (١١) كم وعرضها (٤٠متر) وتتألف هـذه الطريـق مـن ٤

مسارب ويوجد فيها جزيرة وسطية ويقطع الطريق ٣ جسور يعملون على خدمة تقاطع طريق اربد المفرق وطريق عمان الرمثـا دمشـق ، وجامعـة العلـوم والتكنولوجيا ومستشفى الملك المؤسس عبد ا الجامعي مع طريق عمان الشام .

- طريق اربد الرمثا المفرق طولها في مدينـة الرمثـا (١٣) كـم وعرضـها (٦٠متر) .
- طريق الرمثا جابر : تم إنشاء هذه الطريق في أوائل التسعينات مع إقامة جمرك جابر في محافظة المفرق ، وذلك لنقل جزء من الخدمات التي يقـدمها جمـرك مدينة الرمثا الى جمرك جابر لتخفيف العبء عن مدينة الرمثا ، ويبلـغ طـول الطريق في المدينة (٨.٥) كم وعرضها (٦٠متر) .

٢. الطرق الفرعية والداخلية التي تعمل على ربط الأحياء داخل المدينة ببعضها البعض حيث تبلغ أطوالها (١١٨.٠٧١) كم .

- طريق الرمثا الذنيبه : وهذه الطريق تعمل على ربط المناطق التابعة للواء الرمثا وهـي الطره الشجرة عمراوه ذنيبة بمدينة الرمثا ويبلغ طولها داخل منطقة الدراسة ٥كم .
- طريق الرمثا بشرى اربد طول هذه الطريق (٨) كم بعرض (٤٠متر) وتعمـل علـى ربط شمال مدينة الرمثا بشمال مدينة اربد مرورا ببلدة بشرى .
- طريق الرمثا حواره اربد طول هذه الطريق (٦) كم وعرضها (٢٠متر) .

٣. **الطرق الزراعية المعبدة** : يبلغ مجموع أطوالها (٢١٧.٣١٧) كم بالإضـافة الـى طريـق الشريط الحدودي ، وتمتد على طول الحدود الأردنية السورية وتستخدم هذه الطريق للإغـراض الأمنية و يبلغ طولها (١٤) كم .

الاستخدام التعليمي

يبني العلم ثقافة الأمة ويؤدي وظيفة قيادية في المجتمع ، ويتركز الاستعمال التعليمي داخل الحيز الحضري ، ويتأثر نمط التنظيم المكاني بحاجات المنطقة السكنية وحجم السكن وشبكة الطرق والتطور التاريخي للمراكز الحضرية (أبو سنينة ،٢٠٠٦).

من خلال الرجوع الى بيانات مديرية التربية والتعليم وأصحاب الخبرة من أهالي المنطقة ، تبين أن منطقة الدراسة في فترة الخمسينات كانت تحتوي على ١٨ مدرسة .

وفي النصف الثاني من عقد الثمنينات تم إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا على بعد ٨ كم من مدينة الرمثا ، وهي الجامعة الثالثة في الأردن ، وقد استحوذت الجامعة على مساحة واسعة من الأراضي الجنوبية من مدينة الرمثا وأقيمت على مساحة ١١ كم٢ بنسبة ٦.٨ % من مساحة الإجمالية للمدينة ، وإنشاء الجامعة في المدينة جعلها مركز جذب للتطور العمراني فبدا التطور العمراني بالزحف نحوها الى ان وصلها ، كما أنها أصبحت رغبة اغلب طلبة منطقة الدراسة لقربها من أماكن سكناهم ولتخصصاتها الرائدة .

ويوجد في منطقة الدراسة ٣٩ مدرسة منها ١٧ مدرسة للذكور و١٣ مدرسة للإناث و٤ مدارس مختلطة ، كما بلغ عدد الطلبة الملتحقين في المدارس حسب بيانات مديرية التربية والتعليم للواء الرمثا عام ٢٠٠٤ (٣٣٩٠٩) طالب وطالبة ، منهم ١٦٢٢٧ ذكور و١٧٦٨٢ إناث من مختلف الفئات العمرية ، كما يوجد في منطقة الدراسة ٥ مدارس لرياض الأطفال .

استخدام الأرض لغايات المقابر

تنشا المقابر في الأصل بالقرب من المناطق السكنية وأماكن العبادة كالمساجد والكنائس ، وتنتقل بعد توسع العمران الى مناطق جديدة على أطراف المدن ، وقلما نجد مدينة أو تجمعا حضريا يخلو من مساحات من الأرض مخصصة للمقابر ، وتحتل المقابر بشكل عام مساحة صغيرة من ارض المدينة ، إلا أن مساحتها تزداد تبعا لحجم السكان في المدن ، ونلاحظ اتساع مدن الأموات كلما نمت مدن الأحياء (وهيبة ، ١٩٨٠) .

كان يوجد في مدينة الرمثا ٣ مقابر في فترة الخمسينات والستينات ولم تزيد مساحتها عن ٠.٠١٩٩ كم٢ ولم تكن المساحة مشغولة بالكامل ، وبعد ازدياد عدد السكان وبروز الحاجة الى مساحات جديدة للمقابر ، بدأت المقابر بالزيادة حيث وصل عدد المقابر عام ٢٠٠٤ الى ١٤ مقبرة بمساحة إجمالية مقدارها ٠.٢٥٣٢٦٦ كم٢ بنسبة ٠.١٥ % من المساحة الإجمالية للمدينة ، منها ٧ مقابر داخل حدود تنظيم البلدية حيث تبلغ مساحتهم ٠.٠٥٦٥١٧ كم٢ و ٧ مقابر خارج حدود التنظيم ومعظمها خاصة بعشائر معينة تم التبرع بها وأصبحت وقف لمديرية الأوقاف ، إلا مقبرة واحدة وهي مقبرة اربد الإسلامية والتي تبلغ مساحتها ٠.١٧٤١٣٤ كم٢ حيث تم إنشاء هذه المقبرة في المنطقة الغربية من مدينة الرمثا على طريق الرمثا – بشرى وذلك لخدمة مدينة اربد ، وقد أنشأت هذه المقابر منذ فترة قصيرة بعدما أصبحت المقابر الداخلية تزدحم بالقبور ، أصبح هناك حاجة لإنشاء مقابر جديدة خارج المناطق السكنية .

استخدام الأرض الفضاء

يقصد بالأراضي الفضاء تلك التي لا تختص باستخدام مدني ، ولو أنها قد تكون متاحة للتطور المدني في المستقبل ، ومن ثم تعتبر الأرض الزراعية في منطقة المدينة أرضا فضاء أو خالية من وجهة نظر استخدام الأرض المدني (عصفور ، ١٩٨٣) ، كما وانه لا يسودها أي استعمال حضري (بني مصطفى ، ١٩٩٩) ، وهي مخزون مستقبلي لاستيعاب التطور العمراني والنمو السكاني .

وقد تبين من خلال تحليل الصور الجوية لعام ١٩٥٣ وجود مساحات من الأرض في مدينة الرمثا لم تكن تستخدم لأي استخدام ، وهي في غالبيتها أراضي صالحة للزراعة ، وان مساحة هذه الأراضي (الفضاء) بلغت ٦٠.٢٤ كم٢ عام ١٩٥٣ ، كما تباينت مساحة هذه الأراضي من منطقة لأخرى ، وأنها غير موزعة على أراضي المدينة بالتساوي ، فقد تركزت في المنطقة الجنوبية والشرقية من منطقة الدراسة وأشرطة ضيقة بالقرب من المناطق الحدودية .

ومن الملاحظ أن هذه المناطق وخصوصا الجنوبية والشرقية التي لم تكن مستخدمة لأي استخدام في السابق ، أصبحت فيما بعد مكان لإقامة المشاريع الصناعية والتعليمية والصحية ، حيث أقيمت في هذه الأراضي مدينة الحسن الصناعية على مساحة ١.٠٠٥ كم٢ وجامعة العلوم والتكنولوجيا على مساحة ١١ كم٢ ومستشفى الملك المؤسس عبدا الجامعي .

ومن الملاحظ ان مساحة الأراضي الفضاء قد تناقصت بشكل كبير بسبب النمو والسكاني و العمراني الذي شهدته المدينة وما رافقه من الحاجة الى التوسع في المساحات الزراعية والصناعية والخدمات ، فقد تناقصت مساحة الأراضي الفضاء عام ١٩٧٨ بمقدار٢٢.٢٢ كم٢ بحيث أصبحت مساحتها ٣٨.٠٢ كم٢ وكان هذا التناقص في هذه الفترة لصالح الزيادة في الزراعة الحقلية .

وبإنشاء مدينة الحسن الصناعية وجامعة العلوم والتكنولوجيا وزيادة مساحة الأراضي المستغلة انظر الجدول رقم (١٢) أصبحت مساحة الأراضي الفضاء ٢١.٢٨ كم٢ عام ١٩٩٢ ، كما انخفضت في عام ٢٠٠٤ الى ١٠ كم٢ ومعظم هذه الأراضي هي أراضي غير صالحة للاستخدام الزراعي ولكن يمكن استخدامها لاستخدامات أخرى كالاستخدام الصناعي .

جدول (١٢) مساحة الأراضي الفضاء والنسبة المئوية من المساحة الإجمالية

السنة	مساحة الأرض الفضاء كم٢	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية للمدينة
١٩٥٣	٦٠.٢٤	%٣٧
١٩٧٨	٣٨.٠٢	%٢٣
١٩٩٢	٢١.٢٨	%١٣
٢٠٠٤	١٠	%٦.٢

الفصل الخامس

- تقييم الاستخدام
- تقييم الاستخدام السكني
- تقييم الاستخدام التجاري
- تقييم الاستخدام الزراعي
- تقييم استخدامات الأرض للطرق
- تقييم استخدامات المقابر
- تقييم الاستخدام التعليمي
- النتائج
- التوصيات

تقييم الاستخدام

يركز مفهوم تقييم استعمالات الأرض الحضـرية Evaluation of Urban Land Use علـى تحليل الواقع الجغرافي الطبيعي والبشري السائد ، ومعرفة فرص التطور وأنواع الاستعمالات وبيـان المعوقات وتقديم الاقتراحات والتوصيات الى صناع القرار ، دعما للتوجهات الجغرافية الحديثة القائمة على عنصري التجديد والتحسن . (أبو سنينه)

كما تعتبر عملية تنظيم الأراضي الوسيلة التشريعية التي تستخدمها المجتمعات لتنظيم استعمالات الأرض ، وتشمل على تقسيم الأراضي الى مناطق متعددة للاستعمالات الحضـرية المتباينـة داخـل المدينة ، ويقوم بعملية تنظيم الأراضي البلديات والإدارات المحلية حيث يتم تقسيم الأراضي الى أقسام معينة بحيث يكون لكل استخدام منطقة ومساحة معينة في المدن وذلك لتلبية حاجات المجتمع المختلفة في المجتمعات .

من خلال دراسة استخدام الأرض في مدينة الرمثا تبين أن استخدام الأرض في مدينـة الرمثـا اتسم بالتداخل ، اذ تداخلت استخدامات الأرض بعضها ببعض ويعزى ذلك الى النمو السكاني السـريع الذي شهدته المدينة إضافة الى غياب التخطيط الملائم للمدينة في الفترات السابقة ، والجـدول رقـم (١٣) يبين تطور مساحة التنظيم لمدينة الرمثا :

جدول (١٣) تطور المساحة المنظمة والنسبة المئوية من المساحة الإجمالية

السنة	المساحة المنظمة / كم٢	النسبة المئوية من المساحة الإجمالية
١٩٦٧	٢١	١٣
١٩٨٨	٢٣	١٤.٢
٢٠٠١	٢٤.٥	١٤.٨
٢٠٠٤	٣٠.٥	١٨.٩

ويتضح من خلال الجدول رقم (١٣) تفاوت المساحة المنظمة في مدينة الرمثا في الفترات الزمنية المختلفة ويعزى ذلك الى الارتفاع المتزايد في أعداد السكان وما رافقه من الارتفاع في أعداد المباني وتوسع المدينة مساحيا ، فقد بلغت المساحة المنظمة في عام ١٩٦٧ ٢١ كم٢ وشكلت ما نسبته ١٣ % من المساحة الكلية للمدينة ، كما ارتفعت الى ٢٣ كم٢ في عام ١٩٨٨ لترتفع النسبة المئوية من المساحة الإجمالية للمدينة الى ١٤.٢ % ، وعند قيام الحكومة بدمج البلديات في عام ٢٠٠١ وصلت المساحة المنظمة الى ٢٤.٥ كم٢ لتشكل النسبة المئوية ١٤.٨ % من المساحة الإجمالية للمدينة ، وفي عام ٢٠٠٤ تم إضافة ٦ كم٢ لتصبح المساحة المنظمة ٣٠.٥ كم٢ لتشكل ١٨.٩ % من المساحة الإجمالية للمدينة ، وحسب بيانات بلدية الرمثا الجديدة ما زالت الإجراءات قائمة لاستكمال تقسيم أهداف إضافية وضمها للتنظيم بمساحة ١٠ كم٢ .

والجدول رقم (١٤) يبين مساحة الاستخدامات المختلفة لمدينة الرمثا والنسبة المئوية ٢٠٠٤

الرقم	الاستخدام	المساحة كم٢	النسبة المئوية من المساحة المنظمة	النسبة المئوية من المساحة الكلية
١.	السكني (المنطقة المبنية)	١٦.١٢	٥٢.٨	١٠
٢.	الزراعة الحقلية	٨٧.٠٥	٩	٥٤
٣.	الزراعة الشجرية	٢٩.٣٧	١١.٦٣	١٨
٤.	التجاري	٠.٤٣٣	١.٤٢	٠.٢٦
٥.	الطرق	٤.٤٧	١٤.٦٥	٢.٧٧
٦.	الصناعي	١.١٥٥	٣.٧٨	٠.٧١
٧.	المقابر	٠.٢٥٣	٠.٨٢	٠.١٥
٨.	الفضاء	١٠	_	٦.٢
٩.	جامعة العلوم	١١	_	٦.٨
١٠.	استخدامات اخرى	١.٨	٥.٩	١.١١

تقييم الاستخدامات السكنية

تبين من خلال تحليل غطاء الصور الجويـة لعـام ٢٠٠٤ أن مسـاحة المنطقـة المخصصـة للاستخدام السكني في مدينة الرمثا أي المنطقة المبنية بلغت ١٦.١٢ كم٢ بنسبة ١٠% من المسـاحة الكلية للمدينة ، وبنسبة ٥٢.٨ % من المساحة المنظمة ، في حين أن المساحة المنظمة لهذا النمط من الاستخدام بلغت ٣٠.٥ كم٢ ، وفي ضوء ذلك فان هناك ما يزيد عن ٤٧.٢ % من الأراضي التي تقع داخل حدود التنظيم مخصصة لهذا الاستخدام لم تستغل بعد ، لذا فان المساحة المنظمة للسـكن كافيـة لاستيعاب التضخم السكاني .

من ابرز المظاهر السلبية للوظيفة السكنية في مدينة الرمثا ، تناثر العمران السكني على رقعـة واسعة من الأرض ، وضعف الرقابة على العمران ، والامتداد الأفقي للمساكن ، وتعـدي الاعمـار السكني على الأراضي الزراعية . كما أن التشريعات الحالية تسمح بإقامة المبـاني علـى الأراضـي الزراعية خارج حدود التنظيم ، بموجب قرار مجلس التنظيم الأعلى رقم ٤٥٢ تـاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ ،(الشراري والتل ،١٩٩٩) . بالإضافة الى عدم وجود تشريعات تحدد الحد الأمثل للتوسع الحضري . (العمري ، ١٩٩٦) .

لعبت مشاريع الإسكان والتطوير الحضري في مدينة الرمثا دورا في ظهور الأحيـاء السـكنية المتكاملة ، حيث قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بشراء قطعتين من الأرض فـي المنطقة الغربية والشرقية من مدينة الرمثا بمساحة إجمالية ٢٠٤.٥٨٨ دونم ، وتم تـوفير الخـدمات اللازمة لإقامة المشاريع الإسكانية وتم تقسيمها الى أقسام متعددة بمساحات متعددة ، وباشـرت ببيـع القطع السكنية للمواطنين ، حيث استقطبت ٢٨٩ وحدة سكنية داخل حدود مشاريع مؤسسـة الإسـكان والتطوير الحضري .

تقييم الاستخدام التجاري

بلغت مساحة الأراضي المنظمة للاستعمال التجاري في مدينة الرمثا ٠.٤٣٣ كـم٢ ، واحتلـت المرتبة الرابعة من حيث المساحة المخصصة لهذه الوظيفة من بـين الاسـتخدامات التنظيميـة بعـد الاستخدام الصناعي ، وشكل الاستخدام التجاري نسبة ١.٤٢ % من المساحة المنظمـة فـي المدينـة ونسبة ٠.٢٦ % من المساحة الكلية .

يتواجد الاستخدام التجاري في مدينة الرمثا في مناطق مختلفة بحيث تتركز المحلات التجاريـة وتبلغ قمتها في وسط المدينة ، حيث تتواجد الأسواق التجارية التي تتعامل مع البضائع المختلفة بكثرة في مركز المدينة ، كما تتركز المحلات التجارية التي تتعامـل بالسـلع المختلفـة المسـتوردة مـن الجمهورية العربية السورية ، ابتداء من مدخل مدينة الرمثا وتزدحم باتجاه مركز المدينة ، كما تنتشر المحلات التجارية وبكثرة على طول طريق خط الشام المار في مدينة الرمثا ، حيـث تعـاني هـذه المنطقة من وجود ضغطا على استخدام الأرض للوظيفة التجارية ، لكونها الوظيفة التي تسـتطيع ان تنافس على الوظائف الأخرى ، وتنتشر الوظيفة التجارية في مناطق مختلفة من المدينة وخاصة عنـد الأحياء السكنية الجديدة ، كما يلاحظ اختلاف وتباين الأهمية التجارية بين منطقة وأخرى تبعا لتزايـد السكان في المناطق الجديدة .

وتبين من خلال دراسة وتحليل الوظيفة التجارية لمدينة الرمثا ضرورة إنشاء منـاطق تجاريـة جديدة متخصصة وخصوصا للمواد المستوردة وإبعادها عن المناطق المركزية ، لما لها من اثر بـالغ في التقليل من الازدحام المروري في المنطقة التجارية المركزية ، والقيام بإنشـاء مراكـز تجاريـة متكاملة لخدمة المنطقة الشرقية ومنطقة الإسكان والتطوير الحضري .

تقييم الاستخدام الصناعي

من خلال دراسة الاستخدام الصناعي في مدينة الرمثا بلغت مساحته ١.١٥٥ كم٢ ، أي ما نسبة ٠.٧١ % من المساحة الكلية للمدينة ، ونسبة ٣.٧٨ % من المساحة المنظمة ، واحتلت النسبة الأكبر من الاستخدام الصناعي في مدينة الرمثا مدينة الحسن الصناعية بحيث وصلت نسـبتها ٨٧ % مـن مساحة الاستخدام الصناعي الكلي في مدينة الرمثا ، وتعتبر مدينة الحسن الصناعية التي اقيمت الـى الجنوب الشرقي من مدينة الرمثا مثالا على الصناعة المخططة والمنظمة ، من حيث اختيـار موقـع المنطقة الصناعية وإنشاء البنية التحتية اللازمة للصناعات المختلفة ، وترك التهويـة المناسـبة لكـل

مصنع على حدا ، ويعتبر اختيار موقع مدينة الحسن الصناعية في هذه المنطقة اختيارا مناسبا كـون الرياح السائدة في مدينة الرمثا هي رياح غربية ومدينة الحسن تقع الى الشرق من مدينة الرمثا .

كما قامت بلدية الرمثا بإنشاء منطقة حرفية خاصة بمساحة ٥٠ دونم الى الشـرق مـن مدينـة الرمثا متخصصة بورش الصيانة الشاملة للسيارات المختلفة ، وجاء اختيار المنطقـة الحرفيـة الـى الشرق من المدينة كخطوة هامة لإبعاد مصادر الإزعاج والتلوث عن المنطقة السكنية ، وتـم تـأجير كافة المحلات الى أصحاب المهن المختلفة ، وبقيت الإدارة والمراقبة بيد البلدية المالكة للمشروع .

ومن خلال بيان الاستخدام الصناعي في مدينة الرمثا لا بد من العمل علـى توسـعة المنطقـة الصناعية ونقل جميع الأعمال الحرفية التي مازالت متواجدة في المنـاطق السـكنية الـى المنطقـة الصناعية ، وعدم التوسع في المنطقة الحرفية الى جه الغرب والشمال لكونها أصبحت مناطق سكنية ، والقيام بعملية التوسع الى جه الجنوب الشرقي ، وإذا دعت الحاجة الى التوسع المساحي فـي مدينـة الحسن الصناعية عدم التوسع الى جه الغرب كون البلدية تعمل على تقسيم الأراضي المتواجـدة الـى الغرب من مدينة الحسن باتجاه مدينة الحسن ، لذا توسع المدينة باتجاه الشرق يعمـل علـى حمايـة الأراضي القريبة من الأماكن السكنية من تحويلها الى أراضي صناعية .

تقييم الاستخدام الزراعي

تبين من تحليل الصور الجوية لاستخدامات الأرض المختلفة في مدينة الرمثا أن مساحة استخدام الأرض الزراعية في مدينة الرمثا في عام ٢٠٠٤ بلغت ٧٨.٠٥ كم٢ وشكلت ما نسبة ٥٤ % مـن جملة المساحة الكلية للمدينة ، ومن خلال تتبع مساحة الاستخدام الزراعي لسنوات الدراسة لـوحظ أن الأراضي المخصصة للاستخدام الزراعي تتعرض للتناقص التدريجي ، وذلك بسبب الاعتداء المستمر على الأراضي الزراعية من قبل الاستخدامات الجديدة ، مثـل الاسـتخدامات التجاريـة والصـناعية والتعليمية والسكنية ، بحيث تنشأ بعض الاستخدامات الجديدة في المناطق الزراعية كما حصـل فـي إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا في منطقة سهلية زراعية خصبة ، حيث تم تحويل مساحة ١١ كـم٢ من اجل إنشاء جامعة العلوم والتكنولوجيا .

وهنا تجدر الإشارة الى انه من الضروري العمل على الحد من التعدي على الأراضي الزراعية التي تقع خارج حدود التنظيم ، وخصوصا الأراضي الصالحة للزراعة ، كمـا تـم الاعتـداء علـى

الأراضي الزراعية عن طريق إقامة مدينة الحسن الصناعية في المناطق الزراعية ، حيث استحوذت على مساحة ١.٠٠٥ كم٢ ، وذلك لإقامة البنية التحتية اللازمة لإقامة المصانع ، وإقامة المباني السكنية بالجوار وذلك لتوفير السكن للعمال .

تقييم استخدامات الأرض للطرق

من خلال تحليل الصور الجوية تبين أن الطرق تحتل نسبة لا باس بها من المساحة الكلية للمدينة ، بحيث بلغ إجمالي مساحة الطرق الزراعية والفرعية والرئيسية في مدينة الرمثا ما يقارب ٤.٤٧٥ كم٢ ، وشكلت ما نسبة ٢.٧٧ % من المساحة الإجمالية للمدينة وما نسبة ١٤.٦٥ % من المساحة المنظمة ، كما بلغت مجموع أطوال الطرق في مدينة الرمثا ٣٧٨.١٢٣ كم ، وتقوم الطرق في مجملها في ربط جميع أجزاء المدينة ببعضها البعض ، مما يسهل حركة انتشار السكان في جميع الاتجاهات ، بالإضافة الى ربط المدينة بالمحافظات المجاورة بشبكة طرق متطورة ، أيضا تقوم بربط مدينة الرمثا بالجمهورية العربية السورية عن طريق الخط الدولي عمان الشام ، وهنا يجب العمل على إيجاد البنية التحتية اللازمة للطرق ومعرفة الأثر المتبادل بين تطور الطرق والمواصلات وبين النمو في استخدامات الأرض الحضرية والوظائف .

تقييم استخدامات المقابر

من خلال الجدول رقم (١٥) بلغت مساحة الأراضي المخصصة للمقابر في مدينة الرمثا ٠.٢٥٣٢٦٦ كم٢ وهي عبارة عن ١٤ مقبرة مختلفة المساحة ، ويقع داخل حدود التنظيم وبين المناطق السكنية ٧ مقابر بحيث تبلغ مساحتها ٠.٠٥٦٥١٧ كم٢ ، و٧ مقابر خارج حدود التنظيم وغالبيتهن من نوع المقابر الخاصة وتبلغ مساحة هذه المقابر ٠.١٩٦٧٤٩ كم٢ ، ومن الجدير بالذكر ضرورة العمل على إنشاء المقابر الجماعية وفي أماكن محددة ، والتقليل من إنشاء المقابر الخاصة ، وذلك لان انتشار المقابر بطريقة عشوائية من شانه العمل على تخفيض قيم الأراضي المحاذية للمقابر ، كما انه من العوامل التي من شانها الحد والتقليل من التوسع العمراني بالمناطق القريبة من المقابر .

والجدول (١٥) أعداد المقابر ومساحاتها داخل وخارج حدود التنظيم ٢٠٠٤

	داخل حدود التنظيم	خارج حدود التنظيم	المجموع
عدد المقابر	٧	٧	١٤
المساحة / كم٢	٠.٠٥٦٥١٧	٠.١٩٦٧٤٩	٠.٢٥٣٢٦٦

مديرية أوقاف لواء الرمثا

تقييم الاستخدام التعليمي

تبين من خلال تحليل الصور الجوية وجمع البيانات الوصفية ان المساحة المخصصة للتعليم في مدينة الرمثا تنقسم الى قسمين : القسم الأول وهو التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم بما فيه العام والخاص ، والقسم الآخر التعليم التابع لوزارة التعليم العالي ، بحيث حصل كل قسم من الأقسام التالية على مساحة لا باس بها من المدينة .

فقد بلغت أعداد المدارس المتواجدة في مدينة الرمثا ٣٩ مدرسة ، ومن الملاحظ على أماكن تواجد المدارس أن غالبية المدارس تقع ضمن المناطق السكنية القديمة على الرغم من التوسع العمراني الأفقي الذي شهدته المدينة ، وبذلك فان طلبة سكان المناطق الجديدة وتحديدا المنطقة الغربية والجنوبية من المدينة يسيرون لمسافات بعيدة لتلقي العلم ، لذا لابد من العمل على توفير الخدمات التعليمية لطلبة سكان المناطق الجديدة وخصوصا المدارس لطلبة المراحل الابتدائية والأساسية وذلك لتقليل الجهد على الطلبة وخصوصا في المراحل الدراسية الأولى .

وفي مجال التعليم العالي فقد اقيمت جامعة العلوم والتكنولوجيا الى جهة الجنوب من مدينة الرمثا على مساحة ١١ كم٢ ، وقد شكلت ما نسبة ٦.٨ % من المساحة الإجمالية للمدينة ، وبإقامة جامعة العلوم والتكنولوجيا أصبح هناك اعتداء على الأراضي الزراعية بعدما كانت هذه الأراضي تزرع سنويا بالمحاصيل الزراعية المختلفة .

النتائج

١. قامت الدراسة بتقديم صورة عن التطور المساحي في مدينة الرمثا ، إذ تبين أن المدينـة شهدت توسعاً في المنطقة بشكل كبير ، اذ بلغت مساحة المنطقة المبنية عام ١٩٥٣ من خلال تحليل الصور الجوية ٢.٥٦ كم٢ بنسبة ١.٥ % من المساحة الإجمالية للمدينـة ، وارتفعت المساحة المبنية الى ٣.٧٧ كم٢ بنسبة ٢.٣٤ % من المساحة الإجماليـة فـي عام ١٩٧٨ ، ووصلت المساحة المبنية في عام ١٩٩٢ الى ١٢.٤١ كم٢ بنسـبة ٨ % من المساحة الإجمالية ،بينما بلغت المساحة المبنية الى ١٦.١٢ كم٢ بنسبة ١٠ % مـن المساحة الإجمالية للمدينة عام ٢٠٠٤.

٢. قدمت الدراسة صورة عن التطور العمراني والسكاني في مدينة الرمثا والعوامل التـي ساعدت على زيادة التطور العمراني والسكاني ، بحيث ارتفع عدد سكان مدينة الرمثـا من ٨٠٨٤ نسمة في عام ١٩٥٢ الى ٧١٤٣٣ نسمه في عام ٢٠٠٤ .

٣. أوضحت الدراسة تطور أنماط استخدامات الأراضي في مدينة الرمثا خلال فترة الدراسة فكانت كما يلي :

* بلغت مساحة الاستخدام التجاري في عام ١٩٥٣ حوالي ٠.٠٠٤٦٠٤ كم٢ ، فـي حـين ارتفعت الى ٠.٤٣٣٤٧٩ كم٢ في عام ٢٠٠٤ ، ونتج عنه زيـادة فـي أعـداد المحـلات التجارية الى أن وصلت الى ما يقارب ٢٠٠٠ محل عام ٢٠٠٤ .

* بلغت مساحة الاستخدام الصناعي في مدينة الرمثا في عام ١٩٥٣ حوالي ٠.٠٠٣ كم٢ ، وارتفعت المساحة الى أن وصلت الى ١.١٥٥ كم٢ في عام ٢٠٠٤ مشكلا ما نسـبة ٠.٧١ من المساحة الإجمالية للمدينة .

* بلغت مساحة الطرق في عام ١٩٥٣ حوالي ٠.٠٠٨٢٩٦ كم٢ ، بينما ارتفعت في عـام ٢٠٠٤ الى ٤.٤٧٥ كم٢ مشكلة ما نسبة ٢.٧٧ % من المساحة الكلية ، كما ارتفعت أطوال الطرق في عام ٢٠٠٤ الى ٣٧٨.١٢٣ كم .

* بلغت مساحة أراضي الزراعة الحقلية ٩٨.٣٣ كم٢ في عام ١٩٥٣ مشكلا ما نسـبة ٦١ % من المساحة الإجمالية للمدينة ، وفي المرحلة التالية ارتفعت المساحة المستغلة للزراعـة الحقلية الى ١١٩.٣٤ كم٢ أي بنسبة ٧٤ % من المساحة الإجمالية ، في حين انخفضت الى ٨٧.٠٥ كم٢ بنسبة ٥٤ % من المساحة الإجمالية ، كما بلغت مساحة الأراضي المشـجرة

٢١١.٢٩٦ دونم عام ١٩٥٣ ، وارتفعت الى ٢٩.٣٧ كم٢ في عام ٢٠٠٤ بنسـبة ١٨ % من المساحة الإجمالية للمدينة .

* بلغت مساحة الأراضي الفضاء ٦٠.٢٤ كم٢ في عام ١٩٥٣ بنسبة ٣٧ % من المسـاحة الإجمالية للمدينة ، وقد وصلت الى ١٠ كم٢ في عـام ٢٠٠٤ أي بتراجـع ٥٠.٢٤ كـم٢ لصالح استخدامات اخرى .

٤. تبين من خلال تحليل الصور الجوية لمراحل الدراسة ان المدينة امتدت مسـاحيا الـى الجهات الأربعة بمسافات مختلفة ، فقد بلغ مجموع مسافات الامتداد في جميع مراحـل الدراسة الى جهة الغرب نحو ٢.٢٥ كم ، والى الشرق ١.٨ كم ، والى الشمال ٢.٢ كم والى الجنوب بلغت اكبر مسافة للامتداد حيث بلغت ٥.٢ كم .

٥. تبين من خلال مسافات نمو المدينة بالاتجاهات الأربعة أن هناك مجموعة من العوامـل عملت على جذب السكان الى تلك المناطق ، كما حصل من خلال الامتداد نحو الجنوب باتجاه جامعة العلوم والتكنولوجيا ، والامتداد نحو الجنوب الشرقي نحو مدينـة الحسـن الصناعية ، والامتداد نحو الشرق من خلال مشاريع التطوير الحضري ، والامتداد على طول الطريق الدولي .

٦. لوحظ من خلال الدراسة أن عدد السكان مدينة الرمثا قد تضاعف خلال فترة الدراسـة أكثر من ٨ مرات ، حيث بلغ عدد السكان في تعداد دائرة الإحصـاءات العامـة عـام ١٩٥٢ ٨٠٨٤ نسمة ، وارتفع ليصل الى ٧١٤٣٣ نسمة حسب تعـداد عـام ٢٠٠٤ ، والارتفاع المتزايد في عدد السكان من شانه زيادة الطلب على الخدمات العامة وزيـادة الطلب على المساكن ، الأمر الذي يؤدي الى توسع المدينة العمراني والمساحي .

٧. تعاني منطقة الدراسة من نقص الخدمات التعليميـة فـي المنـاطق السـكنية الجديـدة وخصوصا المنطقة الغربية .

٨. تقل الكثافة السكانية كلما ابتعدنا عن مركز المدينة باتجاه الأطراف ، حيث تمتاز الأحياء الجديدة بكثافات سكانية منخفضة ، بعكس المناطق القديمة حيث تمتاز بكثافات سـكانية مرتفعة .

التوصيات

١- ضرورة تفعيل مجموعة الأنظمة والقوانين والتشريعات التي من خلالها يتم الحفاظ على الأراضي الزراعية ، كون الاستخدام السكني قد بدأ بالزحف على الأراضي الزراعية ، والتوجه نحو التوسع العمودي والحد من الامتداد الأفقي للعمران ، وذلك بسبب وجود ٤٧ % من الأراضي داخل حدود التنظيم لم تستغل بعد .

٢- إنشاء المزيد من مشاريع الإسكان والتطوير الحضري بما يتلاءم والحاجات السكنية في مدينة الرمثا ، وذلك لان مشاريع الإسكان والتطوير الحضري تقوم بإنشاء البنية التحتية اللازمة للسكن وكما تراعي القوانين والأنظمة الخاصة بإنشاء المساكن .

٣- العمل على استغلال الأراضي المتواجدة داخل حدود التنظيم بالوجه المناسب .

٤- ضرورة القيام بالعمل على تجميع بعض الاستخدامات المتواجدة داخل حدود المنطقة السكنية مثل الأعمال الحرفية والورش الصناعية الى مناطق بالقرب من المنطقة الصناعية الى الشرق من مدينة الرمثا .

٥- إنشاء المدارس الأساسية في الأحياء الجديدة من مدينة الرمثا وذلك لتوفير الجهد على الأطفال للوصول الى مدارسهم .

٦- العمل على إعادة تنظيم المدينة بحيث تشكل المناطق التجارية بها أسواقا متخصصة .

٧- الكشف على الآثار التاريخية الموجودة في منطقة الشلاله وحمايتها واستثمار المنطقة لغايات سياحية وبيئية .

٨- فتح وتعبيد كافة الشوارع وبكامل سعتها حسب المخططات الهندسية الرسمية للمدينة .

المصادر والمراجع

- الغامدي ، سعد أبو راس ، ٢٠٠٦ ، **تصنيف استخدامات الأراضي في مدينة مكة المكرمة** ، المجلة الجغرافية العربية ، مصر ، (عدد ١٣)، ص ٣٣-٥٥ .

- البطران ، محمد ، ٢٠٠٤ ، **النمو العمراني لمدينة الزرقاء خلال النصف الثاني من القرن العشرين** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية .

- الليمون ، سامي ، ٢٠٠٤ ، **التركيب الداخلي لمدينة مادبـا ودراسـة خصـائص السـكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص المسكن** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية .

- الخرابشة، زياد ، ٢٠٠٣، **استعمالات الأرض في لواء عين الباشا** ، رسـالة ماجسـتير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- عبد الرزاق ، وليد ،٢٠٠٢، **تقييم الموارد الاقتصادية وتنميتها في لواء الرمثا** ، رسـالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- الحجاج ، حنان ، ٢٠٠١، **التوسع العمراني لمنطقة شفا بدران خلال النصف الثـاني مـن القرن العشرين** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .
- الحديدي ، غيداء ، ٢٠٠١ ، **استعمالات الأرض في مدينة الكـرك** ، رسـالة ماجسـتير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- يوسف ، عبد الناصر ، ٢٠٠١ ، **أنماط استعمالات الأرض في مدينة طوباس دراسـة فـي التركيب الداخلي** ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية .

- ويناخ ، عزالدين ، ٢٠٠١ ، **استخدامات الأرض في محافظة المفرق " منطقة الزعتري "** ، نقابة الجيولوجيين ، المفرق .

- غنيم ، عثمان محمد ، ٢٠٠١، **تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري إطـار جغرافـي عام** ، دار صفاء ، عمان ، الأردن .

- فتح ا ، محمد ، ٢٠٠٠، **تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة طـولكرم فلسـطين خلال القرن العشرين** ، جامعة النجاح الوطنية.

- عبد العزيز ، عبد المجيد محمد ، ٢٠٠٠، **تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في التخطـيط العمراني المعوقات والتنميات** .

- المغير ، ربى ، ١٩٩٩، **تطور مدينة الرصيفة المساحي : عمليته ، و أسبابه ، ونتائجه** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- بني مصطفى ، حسن ، ١٩٩٩ ، **النمو العمراني لمدينة جرش خلال النصف الثـاني مـن القرن العشرين المحددات والآثار** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية .

- عواوده ، محسن ، ١٩٩٦، **أشكال الأرض واستعمالاتها في ناحية الوسطية / اربد** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

- عبد القادر ، حسن ، ١٩٩٥ ، **استعمالات الأراضي في الأردن** ، الأسبوع العلمي الأردنـي الثالث ، موارد الأرض نحو استخدام امثل ، المجلد السادس ، المركز الثقافي الملكـي ، عمـان الأردن .

- خير ، صفوح ، ١٩٦٩، **مدينة دمشق دراسة في جغرافية المدن** ، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ، دمشق ، سوريا .

- عبد الحكيم ، محمد ، ١٩٥٨ ، **مدينة الإسكندرية** ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة .
- قماش ، فيصل ١٩٩٠ ، **دراسات في التخطيط العمراني وتخطيط المدن** ، جامعة دمشق .
- الزاملي ، احمد السيد ، ١٩٩٧ ، **استخدام الأرض في مدينة الهفوف في المملكة العربية السعودية** ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٢٩ .
- الفرحان ، يحيى ، احمد الخشمان ، نعيم ظاهر ، ١٩٩٦ ، **جغرافية العمران ط١** ، جامعة القدس المفتوحة ، عمان الأردن .
- العبادي ، عبد ا حامد ، ١٩٨٦، **التخطيط العمراني الحضري مشكلاته ومستقبلة** ، المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية ، الرياض ، السعودية .
- الهيتي ، صبري فارس ، صالح فليح حسن ، ١٩٨٦ ، **جغرافية المدن ط١** ، جامعة بغداد ، العراق .
- المصيلحي ، فتحي محمد ، ٢٠٠١ ، **جغرافية الخدمات ، الإطار النظري وتجارب عربية ط١** ، المنوفية ، مصر .
- مقيبس ، بشير ، ١٩٨٣، **مدينة وهران : دراسة في جغرافية العمران** . الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب .
- أبو سنينه ، تيسير حامد ، ٢٠٠٦ ، **تقييم أنماط استعمالات الأرض الحضرية والوظائف في لواء الجامعة من مدينة عمان الكبرى اعتبارا من بداية النصف الثاني من القرن العشرين** ، رسالة دكتوراة ، الجامعة الأردنية .
- وهيبة ، عبد الفتاح محمد ، ١٩٨٠، **في جغرافية العمران ط١ بيروت** ، دار النهضة العربية .

- حمدان ، جمال ، ١٩٧٧، **جغرافية المدن ط٢** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر .

- العروق ، محمد ، ١٩٨٤ مدينة قسنطينة ، **دراسة في جغرافية العمـران ط١** ، الجزائـر : ديوان المطبوعات الجامعية .

- سريحين ، فاروق ، ١٩٨٥ ، **تاريخ مدينة الرمثا ولوائها** .

- الساري ، محمود ، ١٩٨٣ ، **دراسة عن لواء الرمثا منذ تأسيس الإمارة حتى عام ١٩٨٣** .

- الماضي ، منيب ١٩٩٥ ، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** ، مكتبة المحتسـب ، عمـان ، الاردن .

- السرحاني ، سلطان ، ٢٠٠٦ ، **موسوعة محافظة اربد موسوعة محافظة اربـد** ، دراسـة أدبية ، تاريخية ، جغرافية ، آثار ، عشائر ، إحصائيات .

- إسماعيل ، احمد علي ، ٢٠٠١ ، **دراسات في جغرافية المدن ط٤** ، دار الثقافة والنشـر ، القاهرة ، مصر .

- أبو صبحه ، كايد ، ٢٠٠٣ ، **جغرافية المدن ط١** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

- جابر ، محمد مدحت ، ٢٠٠٣ ، **جغرافية العمران الريفي والحضري : ط١** ، القاهرة .

- غنيم ، عثمان محمد ، ٢٠٠٤ ، **استعمال الأرض التجاري ومشكلة حـوادث المـرور فـي مدينة عمان الكبرى** ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد ٢٠ ، العدد ١+٢ .

- حسين ، عبد الرزاق عباس ، ١٩٧٧، **جغرافية المدن ط١** ، مطبعة اسعد بغداد ، العراق .

- الجنابي ، صلاح ، ١٩٨٧، **جغرافية الحضر اسس وتطبيقـات ط١** ، مديريـة دار الكتـب للطباعة والنشر .
- السماك ، محمد ازهر ، ١٩٨٥، **استخدامات الأرض بـين النظريـة والتطبيـق ، دراسـة تطبيقية عن مدينة الموصل الكبرى حتى عام ٢٠٠٠ ، بين عبقرية المكان وتخطيط الانسـان ط١** ، جامعة الموصل ، العراق .
- العمري ، يوسف عايد ، ١٩٩٦، **التشريعات والأنظمة المتعلقة بالتخطيط والتنظيم ومـدى انسجامها مع الواقع والطموح** ، ندوه نحو تخطيط الأردن .
- عصفور ، محمود السعيد البدوي ، ١٩٨٣ ، **الدراسة الميدانية في جغرافية العمران** ، مكتبة الانجلو المصرية .
- عودة ، سميح ، ١٩٨٥ ، **استخدام الصور الجوية في إعداد الخرائط المساحية غير الكمية مع تطبيق على خرائط استعمال الأرض الريفي** ، دراسات مجلد ١٢ ، الجامعة الأردنية .
- دائرة الإحصاءات العامة التعدادات العمة للسكان والمساكن للأعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦٢ ، ١٩٧٩ ، ١٩٩٤ ، ٢٠٠٤ .
- عودة ، سميح وبني دومي ، محمد(٢٠٠٩) **نظام المعلومات الجغرافي والاستشعار عن بعد في التقييم الجيومورفولوجي لمناطق التوسع العمراني ، حالة دراسية بلدية دير أبي سعيد الجديدة** ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٥٣ ، الجزء الأول .
- غرفة تجارة الرمثا بيانات غير منشورة .
- المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بيانات غير منشورة
- مديرية أوقاف الرمثا بيانات غير منشورة
- مديرية التربية والتعليم للواء الرمثا تقارير إحصائية غير منشورة .
- مديرية صحة لواء الرمثا بيانات غير منشورة .
- مؤسسة المدن الصناعية ،٢٠٠٤ ، التقرير السنوي .
- المركز الجغرافي الملكي الأردني ، ٢٠٠٤ غطاءات من الصور الجوية لمدينة الرمثا للأعوام ١٩٥٣ ، ١٩٧٨ ، ١٩٩٢ ، ٢٠٠٤ .

المراجع الأجنبية

- Salameh , Luay Ibrahim ,2006 , **Assessment Of Land Use/Cover Changes In The Zarqa Basin Using Remote Sensing And Markof Model** , The University of Jordan.

- Al-Tamimi , Salam Rasheed , 2005 , **Application Of Remote Sensing Techniques And Geographic Information Systems To Study Land Use/Land Cover Changes In Ajloun Area** , The University Of Jordan .

-Shair , issa M . and Naser , Ayman , 1999 , **Using satellite image to detect land use change in Al-Ain city** , United Arab Emirates . The Arab world geographer , volume 2 , Number 2 , P . 139-148.

- Kivell , P 1993 . **Land use and the city : Patterns and processes of urban chang** . Routledge . London .

– (RESAC) 1998 , **Land Cover Map of Washington D .C** (RESAC = Regional Earth Science Application Center) .

- **Analysis of Land use / cover changes and urban expansion of Nairobi :City using remote sensing and gis** , International Journal of Remote Sensing . Vol . 26 . No . 13 . 10 July 2005 . 2831-2849.

LAND USE AND BUILT - UP AREA EXPANSION IN RAMTHA CITY : 1953 - 2004

by

Mohammed Shaker Mahmoud Khwaileh

superviser

Dr. Samih Ahmad Odeh , Prof

Abstract

During the second half of last century, the city of Ramtha witnessed an increase in population and buildings and an increase in the built-up area; what helped in this is its location near the borders. Population and residential growth led to develop new uses for the lands which were not present before leading to a change in the previous land uses most important of which is the establishment of the University of Science and Technology and Al-Hassan Industrial City.

This study aimed to follow the stages of the city's growth from 1953 to 2004, survey the areas of residential expansion, and determine the factors that led to the spatial change. The study also produced maps of the stages of residential expansion and the maps of various land uses . the study focused on the assessment of various land uses and offering suitable solutions for new uses.

In this study ,the researcher depended on the historical method to trace the spatial development in the built-up area, studying the land uses during the periods of the study by analyzing a combination of aerial photos and topographic maps, a description of the changes that occur on these uses through the descriptive method and the analytical method in the analysis of the changes in the land uses by using the available data.

This study found a set of results most important of which are the growing number of city residents during the period of study; its population was 8084 inhabitants in 1952 and rose to 71433 inhabitants in 2004; the total area of built-up areas was 2.56 km 2 in 1953 and rose to 16.12 km 2 in 2004.

land uses have emerged in the town of Ramtha as a result of population and spatial growth. The residential use –among the modern uses of lands- represented 52.8%, road uses represented 4.65%; the proportion of Arable Farming was 9% ,trees 11.63, commercial use 1.42% and industrial use 3.78%; the proportion of other uses including cemeteries was 6.72%.

The study recommended the activation of a set of regulations and laws to preserve the agricultural lands, building more housing and urban development projects, providing public services and facilities to meet the population needs in the new areas, and working on the exploitation of lands located within the boundaries of the organization adequately.